الملخص

الأبعاد الإقتصادية والقانونية لظاهرة الإرهاب

دراسة تحليلية

د. تركي مجحم الفواز

د. رائد سليمان الفقير

د. حسين علي الزيود

تهدف الدراسة الحالية والتي جاءت تحت عنوان " الأبعاد الإقتصادية والقانونية لظاهرة الإرهاب " إلى تسليط الضوء على أهم الأسباب الخارجية والداخلية لتنامي هذه الظاهرة لدى طائفة معينة من المجتمع، مع التركيز على العامل الإقتصادي المحفز لهذه الظاهرة، ودور الجانب التشريعي في التخفيف من حدتها. لذا ستنفرد هذه الدراسة في التركيز على توضيح مفهوم الإرهاب من المنظورين الإجتماعي والقانوني، وتوضيح أهم العوامل الكامنة خلف تأجج هذه الظاهرة، والكشف عن أهم الأبعاد الإقتصادية والقانونية للإرهاب عالمياً.

وتحاول الدراسة الحالية أن تجد أهم الروابط بين العوامل الإقتصادية وتنامي ظاهرة الإرهاب، بالإضافة إلى التركيز على دور جميع الجهات المعنية في مواجهة إخطار هذه الظاهرة من حيث المنع والوقاية، بالإضافة إلى دورها الأساسي المتمثل في القمع والمكافحة في حال وقوع الحادث الإرهابي ومدى تأثر حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بتطبيق ومراعاة الاعتبارات الأمنية.

مقدمة :

يعتبر الإرهاب من الظواهر القديمة قدم الإنسان نفسه، تطور ونمي مع تطور ونمو الحياة البشرية، ولقد مر بحق تاريخية متعددة اخذ أشكال مختلفة خلاله فعرفته الحضارة المصرية القديمة وحضارة اليونان والرومان والحضارة الإسلامية، واخذ مفهوم الإرهاب يتبلور على الصعيد السياسي والقانوني في أعقاب الثورة الفرنسية وبعد الحرب العالمية الثانية وما رافقها من معاهدات ومواثيق تعالج الظاهرة من منظورها القانوني.

وعلى الرغم من أن الإرهاب قد خلف تراثا متراكما عبر التاريخ، إلا أن تحديد تعريف قاطع له مازال امراً متعذراً. ومع ذلك يمكن تتبع الإصطلاح في قواميس ومعاجم اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، والوقوف على مواقف الفقه والتشرع المقارن الأردني من، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الإتفاقيات العامة والخاصة بشأنه، حيث تعود الجهود الدولية في محاربة ظاهرة الإرهاب إلى عام 1937، أي زمن عصبة الأمم المتحدة.

أن عدم التوصل لتعريف شامل وجامع لتعريف الإرهاب جعل من اليسير الخلط بينه وبين غيره من الظواهر الأخرى.

إن فهم ظاهرة الإرهاب المتزايد عالميا يتطلب تسليط الضوء على مفهومه وتعريفه لغة وإصطلاحاً وتوضيح خصائصه والدوافع المؤدية له، حتى يتسنى وضع أسس معينة لتعريف جريمة الإرهاب عن غيرها من الأعمال التي تعتمد على العنف. وعلى الرغم من تفهم الأسباب المختلفة التي تعمل على تحفيز هذه الظاهرة، والتي تكون إجتماعية أو سياسية أو إقتصادية وغيرها، إلا أن العمل الإرهابي مرفوض تماماً وغير مشروع ولا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال. وتتضح خطورة هذه الظاهرة ليس في عدد الضحايا من قتلى ومعوقين ومشردين ولا في حجم الخسائر المادية التي تلحق بوسائل الإتصالات والمباني والمؤسسات العلمية والمزارع والمصانع وفي كل ما يمكن أن تمتد أليه وسائل الإرهاب الحديثة فحسب بل في كونه يمثل رؤيا معادية للحضارة الحديثة والعصرية وتقويض لفكرة (التعايش الحضاري) في عالم تقاربت فيه المسافات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بالآتي:

1. عدم وضوح مفهوم الإرهاب الإصطلاحي واللغوي والقانوني، كونه لا يوجد تعريف جامع مانع لمفهوم الإرهاب، وتوضيح الآثار الإقتصادية والقانونية لظاهرة الإرهاب، خاصة وأن للإرهاب أبعاد إجتماعية مختلفة ترتبط كلياً أو جزئيا بالأوضاع الإقتصادية والتشريعات التي تتبناها الدول.
2. بيان أهم الآليات الموضوعية والإجرائية المتبعة لمكافحة الإرهاب على الصعيد المحلي أو الدولي وسواء من الناحية الإقتصادية أو التشريعية، وتنبع أهمية الدراسة كذلك ليس من الآثار السلبية للإرهاب وما يترتب عليها من أضرار تلحق بالأفراد فقط بل في الدول أيضا وذلك لما يترتب عليه من تقييد وشل لحركة التنمية الشاملة في الدول وتركز الدراسة في استعراضها لظاهرة العنف على أبعادها القانونية والإقتصادية، والآثار الوخيمة الذي تتركه على قطاعات كالإستثمار والصناعة والتجارة الدولية والإقتصاد بشكل عام.

أهدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى ما يلي:

أولاً: محاولة صياغة تعريف واضح لمفهوم الإرهاب، لا سيما وأنه لا يوجد إجماع فقهي عالمي حول تعريف محدد للإرهاب، وذلك لاختلاف الدول عليه، تبعاً لملائمة أو عدم ملائمة التعريف لمصالحها القومية.

ثانياً: تسليط الضوء على أهم خصائص العمل الإرهابي، وتوضيح أسبابه المختلفة لا سيما الإجتماعية، والدينية، والسياسية، والإقتصادية والعوامل الأخرى النفسية والتاريخية.

ثالثاً: التأكيد على الأبعاد الإقتصادية لظاهرة الإرهاب، وذلك من خلال توضيح العوامل الإقتصادية الداخلية التي تحفز الإرهاب كالتخلف، البطالة، وسوء توزيع الثروة والفساد الإداري والحكومي. بالإضافة إلى توضيح العوامل الخارجية والمتمثلة في طبيعة النظام الإقتصادي، الإستغلال الأجنبي وتدهور البيئة الإقتصادية الدولية والتنافس التنموي والسياسات المالية الدولية.

رابعاً: محاولة التعرف على الآثار السلبية والإيجابية للإرهاب على إقتصاديات الدول لا سيما في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، والتنبيه والتأكيد على الأبعاد القانونية لظاهرة الإرهاب في الأردن، وتوضيح الإطار التشريعي لمكافحة الإرهاب في القانون الأردني، مع تسليط الضوء على قانون منع الإرهاب الأردني لعام 2006، وتحديد المفهوم القانوني للإرهاب، وأركان الجريمة الإرهابية.

خامساً: التمييز بين جريمة الإرهاب والجرائم المماثلة الأخرى كالجريمة المنظمة والجريمة السياسية والجرائم العادية، ومحاولة توضيح العلاقة بين الإرهاب وإنتهاكات حقوق الإنسان، وتوضيح المسائل المتعلقة بالأمن، والأمن الشخصي والجماعي، ومبادئ روزفلت حول الحرية ودور الحملة العالمية في مكافحة ومجابهة الإرهاب.

الدراسات السابقة:

ركزت دراسة مطر حول "**الجريمة الإرهابية، 2005**"[1] على إن إنتقال الإرهاب لمستوى المجازر الوحشية في الآونة الأخيرة والتي تستهدف قتل أعداد ضخمة من الأبرياء مع إحداث خسائر بشرية هائلة، وأضرار مادية وإقتصادية جسيمة. وهدفت الدراسة إلى بيان الخطورة الإقتصادية والإجتماعية لظاهرة الإرهاب، وبيان حجم ونوعية القطاع المتأثر بها. وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات الخاصة بضرورة إجراء إصلاحات سياسية، وتبني آليات إقتصادية لحل مشكلتي الفقر والبطالة وإستحداث نظام رقابة دولي على البنوك العالمية لمنع تمويل الإرهاب ومكافحته.

جاء في دراسة سفر حول "**جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التشريعات العربية، 2006**"[2] حاجة البلدان العربية إلى تشريعات خاصة بمكافحة غسل الأموال، لأنه بغياب هذه التشريعات يتشجع غاسلو الأموال على اقتحام السوق العربية والنفاذ من هذه الثغرات لتنظيف أموالهم وتحقيق مآربهم، والتي قد تستخدم في العمل الإرهابي ودعم الجماعات المتطرفة في تحقيق أهدافها. وخلصت الدراسة إلى ضرورة وجود تعاون فعال بين الحكومات العربية وأجهزتها المختصة في مجالات المكافحة بالإضافة إلى وجوب التواصل مع مؤسسات الرقابة واللجان الدولية المتخصصة في هذا الشأن.

جاء في دراسة نايل حول " **السياسة الجنائية في مواجهة الإرهاب، 1996**" [3] أن الإرهاب غدا الهاجس الذي تعيشه الدول ويتخوف منه الأفراد دون إستثناء، خاصة مع انتشار التقنية الحديثة، التي تساعد الملايين على متابعة ما يحدث من اعتداءات إرهابية على الهواء مباشرة، وفي أي مكان في العالم. وهدفت الدراسة إلى إجراء تحليل قانوني للقانون الفرنسي رقم 66- 1020 لسنة 1986، والقانون المصري رقم 97 لسنة 1992، اللذين حاولا قدر المستطاع الحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها. ولقد خلصت هذه الدراسة إلى وجوب إنشاء صندوق خاص لمساعدة المتضررين من الإعمال الإرهابية يطلق عليه أسم "صندوق تعويض ضحايا الإرهاب".

دراسة صندوق النقد الدولي حول "**قمع تمويل الإرهاب، 2003**" [4] ركزت على جهود التعاون الدولي الرامية إلى منع إستغلال النظم المالية الوطنية لحماية النظام المالي الدولي وتعزيز سلامته. وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تدابير مكافحة غسل الأموال وقمع تمويل الإرهاب. وخلصت الدراسة إلى ضرورة إسراع الدول بإصدار تشريعات ملائمة واليات كافية لإنفاذها وذلك لقمع تمويل الإرهاب، ووجوب التعاون في كشف حالات تمويل الإرهاب والدول المتورطة بها لإقامة الدعاوي اللازمة عليها.

وفي دراسة الغنام حول "**مواجهة الإرهاب في التشريع المصري، 2007**" [5] تم تسليط الضوء على ظاهرة الإرهاب وأبعادها في دول مختلفة، وهدفت الدراسة إلى الوقوف على أسباب ظاهرة الإرهاب وعوامل نشأتها وأساليب ووسائل التصدي لها ومواجهتها، مع التركيز على الأداة التشريعية وتعاظم دورها في مواجهة تلك الظاهرة. وخلصت الدراسة إلى إقتراح معايير معينه تتعلق بمدي جسامة الجريمة الإرهابية، وطبيعتها، ونوعها، ومدى جسامة الضرر الناتج عنها، ومدى العمد أو درجة الخطأ والقدرة الإجرامية للجاني، وذلك كمحددات للسلطة التقديرية للقاضي عند التعامل مع القضايا الإجرامية.

وركزت دراسة أبو مصطفي حول " **الإرهاب ومواجهته جنائياً: دراسة مقارنه في ضوء المادة 179 من الدستور لعام 2007**" [6] على توضيح السياسات الإجرائية لمواجهة جرائم الإرهاب في ظل القوانين ذوات الأصل اللاتيني والإنجلوساكسوني. وهدفت الدراسة إلى بحث الأحكام الجنائية الإجرائية في

دول هي فرنسا وإيطاليا، إنجلترا، أسبانيا، الولايات المتحدة ومقارنتها ببعض الأنظمة القانونية العربية في الجزائر والكويت. وخلصت الدراسة إلى أن القواعد الإجرائية لا تقل أهميتها عن القواعد الموضوعية في التصدي لظاهرة الإرهاب.

وفي دراسة تمام "**الجوانب الإجرائية في الجريمة الإرهابية: دراسة مقارنة بالتشريع الفرنسي، 2007**"[7] تم تسليط الضوء على دور القواعد الإجرائية للقانون الجنائي في التعامل مع القضايا الإرهابية، حيث هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين القواعد الإجرائية الخاصة في مكافحة الإرهاب والقانون المشترك، وخلصت الدراسة إلى وجوب وجود تنظيم قانوني خاص للجرائم الإرهابية.

دراسة واصل حول "**إرهاب الدولة في إطار قواعد القانون الدولي العام، 2003**" [8]، سلطت الضوء على مشكلة الإرهاب في إطار القانون الدولي العام ومعالجته لهذه الظاهرة، حيث هدف الدراسة إلى محاولة وضع تعريف محدد للإرهاب، والتمييز بين جريمة الإرهاب وغيرها من الجرائم المشابهة، والتأكيد على مساءلة الدول مدنياً وجنائياً عن أعمالها الإرهابية. وخلصت الدراسة إلى إستحالة القضاء على ظاهرة الإرهاب إلا بمعالجة الأسباب الحقيقية له، وذلك من خلال احترام حقوق الإنسان، تبني النهج الديمقراطي في الحكم، القضاء على الفقر والبطالة على الصعيد المحلي، إنهاء الحروب والاحتلال والسيطرة، الاستعمار، التدخل في شؤون الدول الداخلية والامتناع عن مساندة الأنظمة الديكتاتورية أو إذكاء النزاعات الداخلية.

دراسة ساوير و هوارد Sawyer & Howard حول "**الإرهاب ومواجهة الإرهاب: إدراك البيئة الأمنية الجديدة**" لعام 2002[9]، حاولت أن تتحدد مفهوم الإرهاب وأسبابه ونماذجه الحديثة وأشكاله المختلفة، وأوضحت الدراسة التحديات والمعوقات التي تواجه دول العالم في مواجهة الإرهاب وتضمنت أهم الإستراتيجيات الواجب إتباعها في مواجهه الإرهاب. وتوصلت هذه الدراسة لوجوب تنظم الجهود على صعيد مواجهة الإرهاب.

دراسة بليشتشينكو وزيدانوف Zhdanov & Blishchenko حول "**الإرهاب والقانون الدولي**" لعام 1984[10]، ركزت على التوضيح القانوني للأفعال الإرهابية والدولية، وحددت الإطار القانوني المعاقب

على الأفعال الإرهابية في ظل القانون الدولي، وسلطت الدراسة الضوء على أهم المواثيق والمعاهدات الدولية بشان الإرهاب. وتوصلت الدراسة إلى عدة آليات لتكثيف الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب وتحديد الآليات القانونية الدولية لمحاكمة ومعاقبة الأشخاص المتورطين بإرتكاب الأعمال الإرهابية.

دراسة ستيبانوفا Stepanova "**الإرهاب في النزاعات غير المنظمة: الأوجه البنائية والإيدولوجيه**" لعام 2008[11]، ركزت على التوضيح التبولوجي لمفهوم الإرهاب والمتطلبات البنائية والإيدولوجية لنمو ظاهرة الإرهاب، وبينت موقف الإتجاهات اليسارية واليمينية منها، بالإضافة إلى تحديد الدور القومي والديني من مواجهتها. وتوصلت الدراسة إلى وجوب إدراك التوجهات الدينية والإيدولوجية لمنع إنتشار الإرهاب، ووجوب منع العنف الديني الداخلي إبتداءً لضمان عدم إنتشاره إلى الخارج في المستقبل.

دراسة لامبارت Lambert حول "**الإرهاب والإختطاف في ظل القانون الدولي**" لعام 1990[12]، حاولت تحديد مشكلة الإرهاب والجهود الدولية الرامية إلى مكافحته، وأوضحت الدراسة أهم القواعد الدولية المحرمة لجريمة اختطاف الأشخاص والطائرات. وتوصلت الدراسة إلى وجوب تحديد الآليات القانونية لتحديد مفهوم الإختطاف في القانون الدولي والآليات القانونية والعلمية التكنولوجية المانعة له.

منهج الدراسة:

في معالجتنا لهذا الموضوع سنقوم بإتباع كل من المنهج الوصفي الذي يساعد على تحديد مميزات هذه الدراسة وذلك من خلال تجميع المعلومات في خصائصها وجزئياتها وتصنيفها للوصول للحقائق الدقيقة تمشيا مع الظروف القائمة في الواقع، بالإضافة إلى المنهج التحليلي المقارن الذي يقوم على تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع وتفسيرها وفقاً لمناهج التفسير القانونية وصولاً إلى توضيح الجانب القانوني الدقيق للمعاملة الإجرائية الحقيقية مع جرائم الإرهاب والقواعد الموضوعية المتعلقة بهذا النوع من الجرائم، إضافة إلى المنهج التطبيقي الذي يعكس التطبيق العملي للنصوص القانونية.

فرضية البحث:

تستند فرضية الدراسة على شمولية ظاهرة الإرهاب وأبعادها المختلفة لا سيما على الصعيد الإقتصادي والتشريعي، وبالتالي فأن مكافحة هذه الظاهرة تتطلب إجراء إصلاحات سياسية وتشريعية.

هيكل الدراسة :

تضمنت الدراسة (مقدمة) مع ثلاثة مباحث رئيسية حيث تناول المبحث الأول **لمحة حول مفهوم الإرهاب وأصوله التاريخية وأسبابه** . أما المبحث الثاني فقد تناول **الأبعاد الإقتصادية لظاهرة الإرهاب** متناولاً بالتفصيل الآثار السلبية والإيجابية للإرهاب على الإقتصاد والأسباب الإقتصادية المحفزة للإرهاب كالبطالة والفقر وسبل معالجتها.

فيما يتناول المبحث الثالث **الأبعاد القانونية لظاهرة الإرهاب في الأردن** ويناقش المفهوم القانوني للإرهاب، وأركان الجريمة الإرهابية والعلاقة بين الجريمة الإرهابية وغيرها من الجرائم المشابهة بالإضافة إلى قضايا حقوق الإنسان والإرهاب. أخيراً، الخاتمة والتوصيات، حيث توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات والإقتراحات بشأن مكافحة الإرهاب لا سيما على الصعيد التشريعي.

المبحث الأول

لمحة حول مفهوم الإرهاب وأصوله التاريخية وأسبابه

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول ظاهرة الإرهاب:

تعتبر ظاهرة الإرهاب من الظواهر المعنة في القدم، وليس مستحدثة في مضامينها، حيث عرفته البشرية منذ القدم[13]، فالعنف والقتل والتخريب ليس بالأمر الجديد على البشرية، وما قصة قابيل وهابيل والمعروفة لدى إتباع الديانات السماوية لا خير شاهد على ذلك[14].

ولقد عاشت مصر القديمة حالات من الذعر والقسوة والعنف الناجمة عن صراع دموي بين أحزاب الكهنة وغيرهم من حاملي الأفكار المضادة[15]، وفي اليونان القديمة، كانت هناك صور أخرى من العنف الهادف إلى تحقيق نتيجة سياسية، والتي كان ينتج عنها أثار مادية ومعنوية لا تختلف كثيرا عما ينتج عن إحدى العمليات التي تقوم بها إحدى الجماعات الإرهابية في العصر الحديث[16]. أما الرومان كانوا يعتبرون المجرم السياسي عدو الأمة[17]، فجماعة السيكارى كانت من الجماعات التي تعتمد على الإرهاب في التعامل مع دول الرومان حينذاك[18]، فكان ينظر إلى هذه الحركة كأول تمردا ناجحا ضد الرومان[19].

وعرف التاريخ الإسلامي بعد عهد النبوة عددا من حوادث العنف الإرهابية سواء التي إرتكبها أفراد أو تلك التي كانت تقوم بها جماعات منظمة، " فرقة الحشاشين " الذين أطلقوا على أنفسهم " الفدائيين " أو " الموفون بالعهد " أو " الباطنية " أو التي يعتبرها البعض من أكثر الحركات التي إستخدمت العنف انتشاراً [20].

ومع بداية الثورة الفرنسية طرأ تحول عميق على مفهوم الإرهاب، حيث ظهر الإصطلاح في قاموس الأكاديمية الفرنسية لأول مرة عام 1829، وبدأ إستعمال مصطلح الإرهاب (TERRORISM) للدلالة على معنى سياسي وقانوني[21]. ولم يأت إستخدام عبارة الإرهاب إلا بعد تنفيذ حكم الإعدام في " روبسبير " بتاريخ 27 تموز 1794[22] بوصفه " إرهابيا "، حيث أدى سقوطه إلى نتائج مباشرة على إستعمال كلمة (Terreur) فلقد أدى هذا الحدث، المهم في تاريخ الثورة الفرنسية إلى تبلور كلمة إرهاب. وخلال الثورة الفرنسية الكبرى[23] لم يطرأ أي تغيير جذري على عبارة الرهبة من حيث عناصرها الأساسية التي تحدد مدلولها بإعتباره حالة نفسية معاشة أو إنفعالاً يثيره في النفس شر أو خطر معين. وبذلك نستطيع القول بأن الثورة الفرنسية ساهمت مساهمة حقيقية في تجسيد التطبيق السياسي لمفهوم الإرهاب، وأدت الثورة إلى الإنتقال من مفهوم الرهبة إلى الإرهاب،، على الرغم أنه لم يطرأ أي تغيير على معنى كلمة رهبة من حيث التفسير القاموسي.

ومع نشأة الدولة القومية وظهور فكرة السيادة المطلقة للدول[24]، تحول الإرهاب إلى عمل يمارسه الأفراد والجماعات[25] . ونشير هنا إلى انه قبل الحرب العالمية الأولى كانت أغلب حركات الإرهاب في أوروبا وآسيا حركات يسارية متطرفة، وبعد الحرب العالمية الأولى كانت أغلبها يمينية، وقد وقعت خلال هذه الفترة – بين الحربين – أبرز عملية إرهاب دولي وهي اغتيال الملك الكسندر الأكبر[26]، وإغتيال ملك يوغسلافيا، ووزير خارجية فرنسا (براثوا) في إبريل 1934[27] .

وبعد الحرب العالمية الثانية تحول الإرهاب[28] من إرهاب محلي محدود في وسائله وإمكانياته لا يتعدى حدود الدولة إلى إرهاب عابر للدول والقارات، يستخدم أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا ووسائل الإتصال[29]، مما مكن بعض الجماعات الهامشية أن تعلن قضيتها ورسالتها وأهدافها إلى الدول والحكومات[30] حتى وصلنا إلى مرحلة أضحي الإرهاب بموجبها ليس موجها لدولة بعينها بل إلى النظام العالمي برمته[31]، وتطور من حيث مجال إنتشاره ومساندة بعض الدول له والتعاون الدولي في مكافحته[32] . فالإرهاب الحديث يتميز بزيادة نسبة عملياته وما ينتج عنها من خسائر في الأرواح

والممتلكات[33]، وإتساع مجال نشاطاته والتي تشمل تجارة المخدرات أو السرقة والإعتداء[34]، والخلط بين حركات الكفاح المسلح للحصول على الإستقلال والحركات بالإرهابية[35].

المطلب الثاني: المفهوم اللغوي والإصلاحي للإرهاب:

لا زالت مسألة إيجاد تعريف شامل ومانع لمفهوم الإرهاب من أكثر المسائل تعقيداً في وجه الكتاب والفقهاء في العالم، حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تتوصل إلى تعريف شامل يحدد خصائص هذا المفهوم[36]، وهو ما جعل الأمر يختلط على هؤلاء الفقهاء في التمييز ما بين الإرهاب والأفعال الأخرى المشابهة له. ومن أهم الأسباب التي حالت دون التوصل إلى تعريف جامع مانع لمفهوم الإرهاب، التعقيدات الخاصة بتطوره و تعقد وتعدد أشكاله وأساليبه وتداخلها مع أفعال أخري مشابهه له[37].

وعلى الرغم من ذلك فلا بد تحديد مفهوم الإرهاب لتمييزه عن غيره من أعمال العنف الأخرى بإعتباره عنفا ذا طبيعة خاصة وخصائص محددة، وتعود محاولات المجتمع الدولي في إيجاد تعريف لمفهوم الإرهاب إلى مؤتمر توحيد القانون الجنائي في وارسو 1927، ثم في عام 1930، 1935 [38].

أولاً: تعريف الإرهاب في اللغة:

عرفت المعاجم العربية الفعل: رهب – يرهب – رهبة، أي خاف وفزع[39]، أما المجمع اللغوي يعتبر كلمة الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية على أساس (رهب) بمعنى خاف، كما أوضح أن كلمة الإرهابيين وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهداف سياسية، مما أدى بالبعض إلى إطلاق لفظ الإرهاب على كل الأنشطة الموجهة ضد الدولة[40].

وتعني كلمة الإرهاب في اللغة الإنجليزية (terrorism)، وهي مشتقة من كلمة (terror) أي رعب. ولقد عرفها قاموس أكسفورد بأنها: "إستخدام العنف والتخويف بصفة خاصة، لتحقيق أهداف سياسية"[41]. ويعرفها قاموس رويد الفرنسي على أنها الإستعمال والتنظيم لوسائل إستثنائية للعنف من اجل تحقيق أغراض سياسية، كالإستيلاء على السلطة أو إعاقة ممارستها. وهي مجموعة من أعمال العنف تنفذها منظمة سياسية، للتأثير على المكان وخلق مناخ غير آمن للمجتمع[42].

ثانياً: الإرهاب في الفقه:

يعرف الفقه القانوني إصطلاح الإرهاب على انه إرتكاب فعل يعد جريمة وفقاً للقانون، ويترتب عليه الفزع والرعب والتهديد للآخرين، بغرض تحقيق أهداف معينة[43]، بمعنى أنه جريمة مركبة تتعدد فيها الأفعال المخالفة للقانون، ولكنها تتحدد في الغرض منها وفي وسائل تنفيذها[44].

أما الفقه السياسي فيعرف مفهوم الإرهاب على انه سلب السلطة بالعنف وليس بالوسائل القانونية[45]، فهو فعل منسوب لكل شخص قتل آخر في ظروف مخالفة أو أضره جسدياً أو خطفه، أو حاول القيام بذلك، أو شارك، أو حاول المشاركة في هذا الفعل[46]. إن فكرة الإرهاب تستخدم لوصف ظاهرة ذات شكل معقد وخاص، ويمكن النظر إليه من الناحية الموضوعية والشخصية[47]: فمن الناحية الموضوعية: هناك بعض الخصائص التي تميز العمل الإرهابي، كطبيعة الضرر أو مدى جسامته، شيوع الخطر الناتج عنه، كذلك الشخص محل الإعتداء وإمكانية حدوث الضرر والإعتداء على عدد من الأشخاص بما يحقق الرعب والشيوع، أما من الناحية الشخصية فتتسم الجرائم الإرهابية بالباعث عليها الذي حرك الجاني تجاهها، أي الهدف السياسي الذي أُرتكبت الجريمة لتحقيقه.

ويرى جانباً من الفقه العربي[48] مفهوم الإرهاب ينطوي على "عنف غير عادي على درجة معينة من الجسامة، ويستوي في ذلك الإستعمال المادي للعنف أو مجرد التهديد به، وأن يتصف هذا العنف بالتنظيم والإتصال، فيكون هناك منهج لإستخدامه فلا يكون عارضاً أو عشوائياً".

المطلب الثالث: خصائص العمل الإرهابي وأسبابه:

1. خصائص الإرهاب:

للإرهاب خصائص تميزه عن غيره من الجرائم، لأنه بطبعه مشروع إجرامي فردي أو جماعي، يستخدم القوة والعنف لتهديد الناس وترويعهم. فالإرهاب هو أسلوب إستخدام للعنف والقوة والتهديد والترويع، والقوة هي أي فعل ينطوي على القهر أو الإكراه من شأنه إيذاء أو إرعاب الأشخاص[49]، أو إحداث حالة من الخطر العام[50]، وبغض النظر عن الأداة المستخدمة في ذلك[51]. أما العنف الجنائي فهو السلوك المجرم والذي يمارس بشكل إقتصادي أو سياسي أو عسكري على

شخص ما، للقيام بتصرف غير إردي[52]. ويهدف العنف إلى إثارة الخوف والفزع[53]، من خلال إستخدام القوة المادي أو المعنوي[54]. وعليه فالعنف يشمل كافة المؤثرات غير المشروعة على الإرادة سواء كانت مادية أو معنوية[55]. أما التهديد لغة يعني الوعيد والتخويف، ويتحقق التهديد من خلال الضغط على إرادة المجني عليه وبتخويفه وتوعده ماديا أو معنويا[56]، ويأخذ القانون الفرنسي بهذه الخاصية من خصائص الجريمة الإرهابية[57]، فالترويع قد لا ينطوي على قوة ولا تهديد ولا عنف، ولكن ينطوي على التهديد والتخريب، كما لو قام بفك قضبان السكة الحديد، فانقلب القطار، وهو ما يعد تلفاً وتعدياً على المال العام[58]. ونرى أن خصائص الإرهاب لا تقتصر على القوة والعنف والتهديد والترويع فقط، وإلا أعتبر جريمة عادية من جرائم قانون العقوبات، ولكن يضاف إليها قصد الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر – هذا ما يميز جرائم الإرهاب عن غيره من الجرائم الأخرى- وتحقيق أهداف سياسية معينة.

2. أسباب الإرهاب:

إنعكست مسالة عدم إيجاد تعريف جامع ومانع للإرهاب على عملية تحديد أسبابه وبواعثه، حيث لا يوجد إجماع عالمي حول الأسباب والدوافع المؤدية إلى تحفيز ظاهرة الإرهاب، فهي تختلف من باحث إلى آخر، إلا أنّ أهم الأسباب التي حققت شبه إجماع هي، "الأسباب والعوامل الإجتماعية والدينية" والإقتصادية والسياسية والإعلامية والنفسية الشخصية وغيرها. وبالتالي يمكن التعريج على أهم أسباب ودوافع الإرهاب على النحو التالي:

أ. أسباب وعوامل إجتماعية ودينية:

إن الشعور بالحقد والظلم الإجتماعي والديني والطبقي وتفشي اليأس والإحباط لدى شرائح واسعة في المجتمعات وتراجع القيم الروحية أدى إلى سلوكيات منحرفة تميل للعنف والجريمة للتنفيس عن تشنجات هذا الشعور وملء الفراغ النفسي، فمارست جماعات وكيانات دولية مختلفة الإرهاب لدوافع إجتماعية أو لإعتبارات طائفية عنصرية متطرفة ولعل أخطر أشكال الإرهاب الإجتماعي ما كان لأسباب وإعتبارات دينية متطرفة أو التستر بالدين لأغراض لا علاقة لها به، والتطرف الديني والثقافي يعتبر عاملاً أساسياً في جعل أفراد المجتمع أكثر عرضة للإنضمام والإنخراط في التنظيمات الإرهابية المستفيد الأول والأخير من حالة اللإنسجام الفكري والديني[59].

ب. **أسباب وعوامل سياسية:**

على الصعيد الداخلي، أدى تراجع دور الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية والشبابية في إستيعاب الطاقات البشرية من الشباب، وإهمال هذه الفئة الهامة في المجتمع، جعلهم أداة طيعة للتجنيد في تنظيمات إرهابية تخمر عقولهم بمبادئ تصور لهم على أنها سامية مثل إقامة الحدود، ورفع راية الإسلام وإقامة دولة الخلافة الإسلامية وغيرها من المبادئ والشعارات الأخرى[60]. أما على الصعيد الخارجي، فأن الإرهاب يعتبر وسيلة للضغط على بعض الدول للرضوخ والقبول بمواقف وترتيبات دولية معينة جبراً وذلك بالتهديد أو الإعتداء عليها بحجة مكافحة الإرهاب ولا تتردد القوى الدولية العظمى في تنفيذ عمليات إرهابية على أراضيها حتى لو أدى ذلك إلى إلحاق الأذى بمواطنيها طالما تحقق العملية أهداف سياساتها[61].

ج. **أسباب وعوامل إقتصادية:**

أصبح الإرهاب في الوقت الحاضر من الجرائم التي تأخذ صبغة التنظيم الإقتصادي وهو ما يفسر إعتباره أداة من أدوات جمع المال والثروة للعديد من المنظمات، حيث توجد مؤسسات عالمية متخصصة في الترويج له وعقد الصفقات بشأنه وتقديم الخدمات الإستشارية والخبرة في التخطيط والإعداد والتنفيذ والتجنيد. من جانب آخر، فأن المعاناة الإقتصادية التي تعيشها دول العالم الثالث تعمل على توفير البيئة الخصبة لإغراضهم وإنضمامهم إلى الجماعات الإرهابية وإقحامهم في عالم الجريمة المنظمة، فالبطالة والتضخم وسوء الأحوال المعيشية، وعدم التناسب بين الأجور وإرتفاع الأسعار، ووقوع العديد من المشاكل المتعلقة بالإسكان والتعليم والصحة وغيرها، فجميع هذه المشاكل تخلق أجيال مكبوتة[62] وهذا ما يفسر أن تكون أماكن الفقراء والأحياء المحرومة أوكار للإرهاب والإرهابيين.

د. **أسباب وعوامل أخرى:**

شكلت الأطماع التاريخية بأراضي دول أخرى سبباً مهماً من أسباب الإرهاب وكذلك ضعف الترتيبات الأمنية من قبل بعض الدول بل وتشجيع مواطنيها على الإرهاب أو غيرهم ومساعدتهم أو غض النظر عن نشاطاتهم الإرهابية وترددها في دخول معاهدات دولية لمكافحة الإرهاب[63]. كما تلعب الإضطرابات النفسية والمرضية لدى الفرد والدور السلبي للإعلام تعمل على تحفيز العوامل النفسية لدى الفرد وتأجيج روح الإنتقام لديه[64]. وعلى الغالب ما يرتبط الإرهاب في

كثير من الأحيان بالدافع الإعلامي سواء في صورته أو في أداة نقله عبر وسائل الإتصال، والجماعات الإرهابية تحاول دائما الحصول على الوسائل الإعلامية الداعية لعملياتها وذلك لإدراكها بأن حربها إنما تتمثل أصلاً في حرب دعاية[65]، تستلزم منها إمتلاك قنوات خاصة أو صحف معينة.

المبحث الثاني

الإبعاد الإقتصادية لظاهرة الإرهاب

المطلب الأول: الأسباب الإقتصادية للإرهاب و العنف والتطرف:

يعتبر الإقتصاد بتقلباته من الأسباب الخطيرة لظاهرة الإرهاب في العالم و مؤثرة في المجتمعات الفقيرة، مؤلف كتاب " عالم جديد متغير " (وليام نوك) يتوقع أن يكون الإرهاب رد الفعل المقابل للمتغيرات الإقتصادية الخطيرة، تعبيرا عن سخط المجتمعات، وهذا بدوره يودي إلى قيام الإرهابيين بإستغلال وإستخدام التطور العلمي والتكنولوجي، في تحويل الأموال بواسطة الأنظمة المصرفية العالمية، ونقل الأفكار والتعليمات بواسطة شبكات الإنترنت،وكل هذا يأتي في غياب القيم والأخلاق وبروز المصالح الشخصية وهيمنة المال و التجارة [66]. وكما هو معروف فإن تدني الظروف الإقتصادية مثل تفاقم مشكلة الفقر، البطالة،التضخم، تدني مستوى الدخل، ويضاف إلى ذلك مشكلة السكن وجميع هذه الأسباب ستؤدي إلى إن الشخص سيشعر بالإحباط والحقد على المجتمع، وهذا سيدفع بالبعض إلى العنف والإرهاب للتعبير عن إحتجاجهم على تدني الأوضاع التي يعيشون فيها[67].

كما أشرنا سابقاً فأن أسباب ظاهرة الإرهاب هي أسباب متعددة منها سياسية، إقتصادية، إجتماعية، نفسية، وغيرها، ولا يمكن التخلص من الإرهاب، ما لم يتم معالجة هذه الأسباب، وبالرغم من إختلاف وجهات النظر في تحليل وتفسير ظاهرة الإرهاب، إلا إن هناك إتفاق على الأسباب الإقتصادية، وتقسم الأسباب الإقتصادية لظاهرة الإرهاب إلى عوامل داخلية وخارجية[68]:

1. **العوامل الداخلية**: وهي تنتج عن المشاكل الرئيسية التي يفرزها المجتمع ومنها :

أ. **التخلف والبطالة**: التخلف ينتج بشكل رئيسي عن عدم ملائمة السياسات الإقتصادية مع الواقع الإجتماعي للبلد، وهذا يعمل على توسيع الفجوة مابين الأغنياء و الفقراء، وبين

المتعلمين وغير المتعلمين، وخلاصة الحديث (من يملك) ويحاول زيادة أملاكه، حتى وان كانت هذه الزيادة على أصحاب الفئات الإقتصادية المهشمة (بين من لا يملك) ومن هو مستعد للتضحية بحياته في سبيل تحقيق مكانة أو التخلص من واقع الحياة والبطالة وإنتشارها بصورة كبيرة لدى الفئات الشبابية، تولد شعورا بالعجز من جهة، والشعور بالإحباط من جهة أخرى، والشخص الذي لا يجد له فرصة عمل يكون هدفا سهلا لمختلف الإتجاهات المتطرفة دينيا أو سياسيا.

ب. **سوء توزيع الثروة وعمليات الفساد الإداري الحكومي**: توزيع الثروة بشكل غير متوازن، ستفرز حالة من التذمر والسخط الإجتماعي الجماعي والحرمان النسبي لدى فئات مختلفة و متزايدة من التركيبة السكانية، إن بعض الأفراد القائمين على الإرهاب قد يكونون أغنياء ولكن إنطلاقاً من إحساسهم بالتهميش من قبل الدولة، سيخلق حالة من الغضب والكره لدى فئة معينة تجاه فئات أخرى ورد فعل متطرف مصحوب بعمل إرهابي. ويتمثل الفساد بتنفيذ عمل عدواني منظم يستهدف الأشخاص، أو مؤسسات الدولة ذاتها، وقد يتخذ الإرهاب هنا صورا عديدة منها (حالات السلب والنهب وعمليات الإختطاف). وعلى أساس ما تقدم، يمكن صياغة معادلة تفسر بان : **الجهل + الفقر والإفتقار + القمع والكبت والإقصاء والتهميش = ظاهرة الإرهاب.**

2. **العوامل الخارجية**: وهي التي تتمثل بسياسات الدول التي تمارس بشكل مباشر أو غير مباشر ضغوطاً على بلد ما لإرغامها على إتباع نهج أو سياسة معينة. ولتعدد المداخل التي يمكن من خلالها معرفة وتفسير ظاهرة الإرهاب إقتصادياً على المستوى الخارجي وقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1972 شخصت الأسباب الإقتصادية والإجتماعية كما يلي:

أ. وجود نظام إقتصادي واحد يعمل على خلق حالة من الغضب والعداء المستمر بين مختلف شعوب العالم، الإستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية الوطنية، الفقر والجوع، تدهور البيئة الإقتصادية الدولية وهيمنة الدول الكبرى على الإقتصاد.

ب. السياسات المتبعة من قبل المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين): عبر برامجهما المتمثلة بالإصلاح الإقتصادي والتكييف الهيكلي المشروطة بإتباع سياسات معينة من قبل البلدان المطبقة للبرامج، إذ إن تطبيق هذه البلدان لتلك البرامج أدى إلى سوء توزيع الدخل وتدهور القدرة الشرائية للعملة واتساع فجوة الفقر.

ج. الإرهاب المعلوماتي: وهو المتمثل بإستخدام شبكات الإتصال، الإنترنت، وأجهزة الكومبيوتر من أجل التخويف لأهداف سياسية، ويرتبط هذا الإرهاب بحد كبير بالمستوى المتقدم للغاية الذي باتت تكنولوجيا المعلومات تلعبه في مجالات الحياة.

د. عدم قدرة الأمم المتحدة على إقامة تعاون دولي لحسم المشكلات الإقتصادية والإجتماعية للدول.والمتمثلة في تقليل الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، لتحقيق مستوى حياة أفضل للغالبية العظمى.

المطلب الثاني: أثار الإرهاب على إقتصاديات الدول:

يؤثر الإرهاب تأثيرا جسيما على الجانب الإقتصادي في أي بلد كان، كما أن العامل الإقتصادي يؤدي إلى خلق الإرهاب فهناك علاقة سببية بين الاثنين، وللتخفيف من أثر العامل الإقتصادي في خلق الإرهاب على المستوى الداخلي يتوجب على الدولة أن تقوم بتنمية شاملة غير منقوصة وغير مقتصرة على جانب دون آخر. أما على المستوى الدولي فتقوم الدول الغنية بمساعدة الدول الفقيرة، فتساهم هذه المساعدات في تقليل خطر الإرهاب الداخلي وتمنع عبوره خارج الحدود ليضرب دولا أخرى. ومن اجل مناقشة ومعالجة الأبعاد الإقتصادية لظاهرة الإرهاب عالمياً لا بد من التركيز على المحاور التالية:

1. الآثار السلبية للإرهاب:

تعتبر الآثار السلبية أخطر من الأسباب لمسببة لظاهرة الإرهاب من خلال ما يفرزه الإرهاب من آثار تمتد سلبياته على المجتمعات لسنوات طويلة تذوق ويلاتها الأجيال القادمة، ويمكن إجمال الآثار السلبية للإرهاب فيما يلي:

أ. إن الأعمال الإرهابية و سيادة حالة التوتر وعدم اليقين في أوساط المستثمرين تعتبر من المخاطر غير المشجعة للمستثمرين على زيادة أو التوسع في استثماراتهم، وكذلك إلغاء أو تأجيل إتخاذ الكثير من القرارات الاستثمارية، وخاصة مع الدولة التي تعاني من مشكلة الإرهاب. و بحسب إحدى الدراسات التي أجريت لمعرفة اثر النزاعات المسلحة في المتغيرات الإقتصادية الرئيسة، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة من خلال تحليل آثار إثنين وعشرين نزاعًا مسلحًا هي تدهور معدلات النمو الإقتصادي وإنخفاض معدلات الإستثمار وزيادة الإنفاق على الدفاع على حساب القطاعات التنموية الأخرى[69].

ب. الإعمال الإرهابية تحد من النشاط السياحي والذي يعد من مصادر الدخل القومي لكثير من الدول، إن الإرهاب يساعد على وجود ظاهرة الإقتصاد الخفي، مثل تجارة المتفجرات و السلاح و الأعمال الإرهابية تعمل على الإضرار بميزانية الدولة التي واجهت العمليات الإرهابية، و يتمثل ذلك أولاً: تزايد نفقات الدولة على جهود مكافحة الإرهاب وثانياً: التعويضات المدفوعة لضحايا الإعمال الإرهابية، علاج المصابين، وإصلاح ما خلفه الإرهاب من دمار.

ج. إنتشار المضاربات العقارية: وذلك من خلال عودة الأموال المحلية أو الأجنبية بعد أي عملية إرهابية، سيؤدي ذلك إلى توظيف هذه الأموال في سوق العقارات، و يصاحب ذلك آثار إقتصادية سلبية عدة ؛ ولعل من أبرزها حجب هذه الأموال عن المجالات الاستثمارية الحقيقية، وعدم توظيفها لزيادة فرص العمل لتحقيق التنمية.

د. التدخل في الشئون الداخلية للإقتصاد: عادةً يتم هذا التدخل عن طريق مطالبة الجهات الدولية بمعرفة جميع الوثائق والبيانات المتعلقة بالحسابات البنكية للأشخاص والمؤسسات داخل الدولة، بقصد تتبع مصادر تمويل الإرهاب والمنظمات الإرهابية[70]. ولارتباط التأمين بالمخاطر، فان الأعمال الإرهابية التي تحدث في مختلف دول العالم، تؤدي إلى حدوث خسائر لقطاع التأمين العالمي والإقليمي والمحلي، جراء تلك الأعمال الإرهابية، وهذه الخسائر قد تكون مباشرة على شكل تعويضات، إما الخسائر الغير مباشرة فمن الصعب تقديرها لأنها قد تمتد لسنوات طويلة ولهذا فإن قطاع التأمين في الدول العربية يتأثر بالأعمال الإرهابية التي حدثت مما يضف ذلك أعباء جديدة على هذا القطاع، ولذلك فانه يتوجب على شركات التأمين المحلية والعربية الإندماج لزيادة حجمها والاستفادة من إقتصادياته[71].

ه. إن الأعمال الإرهابية التي حدثت كان لها أثر واضح في تزايد معدلات البطالة في معظم دول العالم، وحسب صندوق النقد الدولي، الذي أشار إلى إن معدل البطالة في الدول الرئيسية قد إرتفع من 5.9٪ عام 2001 الى6.5٪ عام 2002، و في الولايات المتحدة الأمريكية فقد إرتفع معدل البطالة من 4.8٪ عام 2001 إلى 5.8٪ عام 2002 .وحسب ما ذكرت وزارة العمل الأمريكية أن قطاع التصنيع وحده قد فقد 2،6 مليون وظيفة خلال العامين اللذين تليا هجمات سبتمبر[72].

2. **الآثار الإيجابية للإرهاب:**

لقد تباينت آراء المحللين الإقتصاديين في البلدان العربية حول الآثار المترتبة على أحداث سبتمبر. فإذا كان هناك فريق يرى أن تلك الأحداث لها إيجابيات عديدة على الإقتصاد العربي، فيمكن إجمال أهم الآثار الإقتصادية الإيجابية للأحداث الإرهابية الدولية وعلى رأسها أحداث الحادي عشر من سبتمبر في النقاط التالية:

أ. **عودة كثير من رؤوس الأموال و انتعاش الأسواق المالية:**

من منطلق الوضع الدولي غير الآمن، ولخوف الكثير من أصحاب الأموال من تجميد أموالهم وتحسبًا للأخطار التي يمكن أن تترتب عليها قضايا كتلك التي رفعت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من تجميد أو مصادرة للأموال وهذا يفرض عليهم إعادة النظر حول إبقاء أموالهم في السوق الأمريكي مع إستمرار مثل تلك الإجراءات التمييزية، فقد أدى ذلك إلى قيام عدد من المستثمرين بسحب أموالهم المستثمرة في الولايات المتحدة. و شهدت الفترة بعد الأحداث الإرهابية الدولية توجهاً لعدد كبير من المستثمرين على توزيع إستثماراتهم في مناطق أخرى من العالم بما فيها الإستثمار محلياً وإقليمياً، وهذا بالطبع ينعكس بشكل إيجابي على سوق الأسهم المحلي.

ب. **إحلال السياحة المحلية محل السياحة الدولية:**

من أهم الآثار الإقتصادية الإيجابية للأحداث الإرهابية الدولية على القطاع السياحي المحلي، زيادة إعداد السائحين المحلين، وذلك يعزى إلى تفضيل السياح المحليين (السياحة الداخلية)، حتى بالنسبة للقادرين على التمتع بالسياحة الخارجية.

ج. **سرعة صدور العديد من الأنظمة:**

ساهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بالتعجيل بتطوير الكثير من الأنظمة الإقتصادية المحلية.

المبحث الثالث

الأبعاد القانونية لظاهرة للإرهاب في الأردن

المطلب الأول: الإطار القانوني للإرهاب في التشريع الأردني:

يتحدد الإطار العام لقانون مكافحة الإرهاب في الأردن في قانوني العقوبات وقانون منع الإرهاب، لقد عالج لمشرع الأردني الجرائم الإرهابية بداية في إطار النصوص التقليدية لقانون العقوبات الأردني لعام 1960، إلا انه مع الإنتشار الكبير للجريمة الإرهابية والمرتبط بالتطور والتقدم التكنولوجي أصبحت هذه النصوص غير قادرة على التعامل مع الجريمة الإرهابية مما دعا المشرع الأردني الى إعادة النظر بآلية معالجتها من خلال سن قانون منع الإرهاب لسنة 2006.

الإطار القانوني للإرهاب في الأردن: في سياق توضيح الإطار القانوني المنظم للجريمة الإرهابية في الأردن لا بد من التركيز على ما يلي:

أولا: التشريع الجنائي.

يعرف المشرّع الجنائي الأردني مفهوم الإرهاب في نص المادة 147 من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 على أنه "إستخدام العنف أو التهديد بإستخدامه أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لعمل فردي أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر".

وحدد المشرّع الأردني الفقرة الثانية من المادة 147 من قانون العقوبات بعض الجرائم الإرهابية، والتي تنص على انه "يعد من جرائم الإرهاب أي فعل يتعلق بأي عملية مصرفية وبصورة خاصة إيداع أموال لدى أي بنك في المملكة أو أية مؤسسة مالية تمارس أعمال البنوك أو تحويل هذه الأموال من قبلها إلى أي جهة كانت إذا تبين أنها أموال مشبوهة ولها علاقة بنشاط إرهابي".وتشمل الأموال المشبوهة جميع الأموال والتبرعات لفائدة أو تمويل أشخاص أو تنظيمات أو أنشطة "لها علاقة بالجرائم الإرهابية". وإعتبر المشرع من قبيل الجرائم الإرهابية، إلحاق الضرر بالممتلكات العامة والخاصة ووسائط النقل، وهذا ما كدت عليه المادة 148 من قانون العقوبات". ويدخل في إطار الجرائم الإرهابية الجرائم الماسة بالقانون الدولي في المواد 118- 123 من قانون العقوبات' والإتصال بالعدو في المواد 127- 129 من ذات القانون والنيل من هيبة الدولة ومكانتها القومية في المواد من 130- 131 وغيرها.

ثانياً: التشريع الخاص بمنع الإرهاب:

وضع المشرع الأردني قانوناً خاص بمكافحة الإرهاب وهو قانون منع الإرهاب الأردني لسنة 2006 والذي يحتوى على نصوص عصرية لا تتعارض مع روح العدالة الجنائية الدولي، وقاعدة الشرعية القانونية أو مبادئ القانون الدولي، ويعرف المشرع الأردني مفهوم جريمة الإرهاب في المادة الثانية من هذا القانون على أنه عبارة عن " كل عمل مقصود يرتكب بأي وسيلة كانت يؤدي إلى قتل أي شخص أو التسبب بإيذائه جسدياً أو إيقاع أضرار في الممتلكات العامة أو الخاصة أو في وسائط النقل أو البيئة أو في البنية التحتية أو في مرافق الهيئات الدولية أو البعثات الدبلوماسية إذا كانت الغاية منه الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر أو تعطيل تطبيق أحكام الدستور أو القوانين أو التأثير على سياسة الدولة أو الحكومة أو إجبارها على عمل ما أو الإمتناع عنه أو الإخلال بالأمن الوطني بواسطة التخويف أو الترهيب أو العنف".

أما المادة الثانية من قانون منع الإرهاب الأردني لعام 2006 فقد حاولت حصر أساليب إرتكاب الجريمة الإرهابية، وهي القيام بأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة بتقديم أو جمع أو تدبير الأموال بقصد إستخدامها لإرتكاب عمل إرهابي أو العلم بأنها ستستخدم كلياً أو جزئياً سواء أوقع أو لم يقع العمل المذكور داخل المملكة أو ضد مواطنيها أو مصالحها في الخارج، وتجنيد أشخاص داخل المملكة أو خارجها للإلتحاق بالمجموعات التي تهدف إلى إرتكاب أعمال إرهابية داخل المملكة أو ضد مواطنيها أو مصالحها في الخارج، أو تأسيس أي جماعة أو تنظيم أو جمعية أو الانتساب إليها بقصد إرتكاب أعمال إرهابية في المملكة أو ضد مواطنيها أو مصالحها في الخارج.

المطلب الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين الإرهاب والجرائم الأخرى:

يختلط الإرهاب في الأذهان مع ظواهر أخرى من أعمال العنف والجرائم المنظمة والسياسية والعادية والتي تتفق إلى حد ما مع بعضها البعض في الخصائص إلا أنها تختلف معه اختلافاً جوهرياً في بقية الخصائص، وعليه لا بد من إجراء مقارنة بين الإرهاب وبين الظواهر التي تشترك معه في بعض المظاهر فيشيع الخلط بينها وبينه.

1. الجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة:

هناك إختلاف واضح بين مفهومي الجريمة الإرهابية والجريمة المنظمة، وتتركز الإختلافات على الأهداف التي يسعي إلى تحقيقها مرتكبي كل من الجريمتين، ففي حين تتمثل أهداف الجريمة المنظمة إلي الحصول على مكتسبات مالية، فأن الجريمة الإرهابية تتسم بأنها ذات أهداف سياسية أو إعتبارية، وتحاول دائما ضرب الإستقرار في البلد المستهدف. وتعرف الجريمة المنظمة على أنها كل فعل أو إمتناع يصدر عن إرادة آثمة ويترتب عليه تهديداً بالخطر أو إلحاق الضرر بالمصالح الجوهرية التي يحميها المشرع [73]. وبالتالي يمكن القول بأنها عنف منظم بقصد الحصول على مكاسب مالية بطرق وأساليب.

ويختلط مفهوم الإرهاب مع الجريمة المنظمة [74]، ويكمن الاختلاف بين الجريمة المنظمة والإرهاب في الهدف الذي يسعى إليه مرتكبوها، فالجريمة المنظمة تهدف لتحقيق أهداف ومكاسب مادية ومالية، في حين تسعى الإرهابية إلى تحقيق أهداف ومكاسب سياسية، مذهبية وعقائدية، علاوة على ذلك، الجريمة المنظمة تتركز في الحضر وتكون أثارها محدودة، أما الجريمة الإرهابية لا تنحصر بمنطقة جغرافية معينة وتترك أثاراً نفسية واسعة النطاق[75].

2. الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية:

تتسم الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية بالعنف المنظم ذات الطابع السياسي، ويختلفان من حيث الهدف من إرتكاب العنف، فالعنف يرتكب في إطار الجريمة الإرهابية للضغط على القوى السياسية في البلد المستهدف، بينما لا يهدف العنف المرتكب في سياق الجريمة السياسية إلى تحقيق مثل ذلك الهدف. وفي هذا السياق يؤكد مذهب "جنيف" على عدم جواز التسليم في الجرائم السياسية المحضة أي جرائم الرأي، والأفعال المرتكبة أثناء الثورات والحروب التحريرية، أما الأفعال الفردية الخطيرة لا تستفيد من حق اللجوء السياسي[76]. ويرى البعض أن الإرهاب جريمة عادية، وتبقى الجريمة سياسية ما دامت في إطار جرائم الرأي، أما أذا تعدت ذلك للإغتيال والخطف والقتل بدوافع سياسية فأنها تكون جريمة عادية[77] وفي الجريمة الإرهابية تكون النتائج كبيرة وإعداد الضحايا كبير وبشكل يبث الخوف والرعب في نفوس عامة المواطنين، في حين أن الإضرار التي تترتب على إرتكاب الجريمة السياسية تكون أقل[78]. ونرى هنا وبناء على ما تقدم بأنه يترتب على التميز بين الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية إختلاف من حيث إجراءات التسليم والعقوبات المفروضة على كل من المجرم الإرهابي والمجرم السياسي.

3. الجريمة الإرهابية والجريمة العادية:

هناك إختلاف بين الجريمة الإرهابية والعادية، من حيث الأهداف، فهي سياسية للأولى ومادية بالنسبة للجريمة العادية. أما عن دوافع إرتكاب الجريمة في كلتا الجريمتين، يلاحظ إنها شخصية في الجريمة العادية و أيديولوجية عقائدية في الجريمة الإرهابية. وتختلف الجرائم الإرهابية عن الجرائم العادية في البواعث والأهداف فالبواعث السياسية والإيديولوجية هي التي تقف وراء جرائم الإرهاب، كذلك من حيث الآثار المترتبة عن إرتكاب كل منهما، فالجريمة الإرهابية من الممكن أن تدمر الإقتصاد والسياحة والاستثمار في البلد المستهدف[79] . وعادة ما تقوم الجريمة العادية على العنف العادي مثل جريمة القتل، جريمة السرقة، جريمة الاغتصاب، والعنف السياسي المكون لجريمة الإرهاب قد يكون باغتيال شخص [80].

وهناك علاقة وطيدة بين المفهوم العام للأمن والتنمية الإقتصادية، حيث تمثل أحد المكونات الأساسية للتنمية الشاملة، وترتبط فعالية تكاملها مع غيرها من المكونات الأخرى، الإجتماعية والسياسية والثقافية بقدرتها على تحقيق إنجازات ملموسة تتمثل في إقامة المزيد من المشروعات الإقتصادية، وهو ما يتطلب إعطاء أولوية لمعالجة بعض الظواهر الإقتصادية الإجتماعية السلبية ذات الانعكاسات الأمنية المباشرة وغير المباشرة وفى مقدمتها مشاكل الفقر والبطالة وجرائم الأموال المختلفة[81].

وبناء على ذلك تعتبر مسألة تحقيق الأمن الإقتصادي من أهم أولويات الدول، وذلك من خلال حماية مصادر دخل الإنسان وأمواله من جرائم التزييف والتزوير والنصب والاحتيال[82]. وأمام عجز أجهزة العدالة الجنائية التقليدية في معالجة ظاهرة الجريمة الإرهابية التي تترك أثار سلبية على الأبعاد المختلفة للأمن الإنساني، أضحت هناك حاجة ملحة للبحث عن أساليب وأنماط جديدة لتحقيق الأمن بمفهومه الواسع[83]. لهذا ظهرت أفكار متنوعة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الأوربية بإعتماد أسلوب الشرطة المجتمعية التي تعمل على التقرب من المواطن ليحدث التفاعل بينهما على أكمل وجه[84].

المطلب الثالث: مناهضة الإرهاب: الأمن وحقوق الإنسان:

نتفق جميعاً بأن مسؤولية الأمن والمحافظة على أمن الدولة ومؤسساتها الحيوية وحياة مواطنيها وممتلكاتهم، تجعلنا ندرك الأهمية التي تنطوي عليها مسألة تغليب الإعتبارات الأمنية على حساب ضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان ولكن في ظل ظروف استثنائية ولمواجهة تهديدات ومخاطر ظاهرة الإرهاب والفكر القاتل لأصحاب الآراء والأيدلوجيات السوداء. وفي ظل كافة الظروف يجب على السلطات العامة ممارسة إجراءاتها الهادفة إلى تحقيق الأمن ومنع إرتكاب الأعمال الإرهابية وفقا لمبدأ الشرعية القانونية والدستورية وبما وينسجم مع مبادئ العدالة وروحها ومبادئ المساواة أمام القانون.

1. التحرر من الخوف وحق الإنسان في الأمن:

تعتبر مبادئ روزفلت الأربعة حول الحرية حجر الزاوية في المساهمة في تطوير نظام حقوق الإنسان الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فالتحرر من الخوف من الحقوق الأساسية للإنسان. تهتم حقوق الإنسان وبشكل مباشر بالأمن الفردي، وبالتالي فأن فكرة (الأمن) هي في ذاتها حق من حقوق الإنسان، فالمادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تؤكد على حق الإنسان في الحياة، والحرية والأمن، حيث تتضمن المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ثلاثة أنواع مختلفة من الحقوق: الحق في الحياة، (حق الإنسان في أن لا يهدد في حياته وسلامة جسده) والحرية الشخصية (حق الإنسان في التنقل) والحق في الأمن الشخصي (حق الإنسان في عدم الإعتقال أو القبض بشكل غير قانوني أو تعسفي).

2. الأمن الشخصي، الأمن الإجتماعي والعالم الأمن:

وأهم ما يميز مفهوم الأمن الشخصي أنه يحاكي مسألة " الضمانات الإجرائية " للفرد ضد الاعتقال والتوقيف المخالف للقانون والذي لا يعكس عدالة القضاء[85]. أما مفهوم الأمن الإجتماعي، وهو أحد المفاهيم التي لا تزال تتأرجح بين القبول والرفض بإعتباره حقاً من حقوق الإنسان وهناك جدل فقهي حول إعطاءه هذه الصفة من عدمه[86]. ومع ذلك فأنه لا توجد فكرة واضحة إزاء حق الإنسان في الأمن لا سيما في ظل الظروف التي تواجهها الدول في مجابهة الإرهاب والذي أضحى يتهدد حياة الأفراد والمجموعات فأصبح الإنسان بفعل الأعمال الإرهابية التي لا تعرف توقيت محدد

ولا تميز بين طفل أو امرأة أو شيخ ودور العبادة أو غيرها عمياء تصب جام غضبها على جميع البشر في الأماكن الخاصة والعامة.

3. الانتقال من مفهوم (أمن الدولة) إلى الأمن الإنساني:

أخذت كندا فكرة الأمن الإنساني وصاغتها كأحد أولوياتها[87]. ووفقاً لمبادرة كندا ودول أخرى، تم إنشاء شبكة الأمن الإنساني كتحالف لمجموعة من الدول التي تؤمن بهذه الفكرة والتي تهدف إلى ترسيخ فكرة الأمن الإنساني عالمياً[88]. وتلعب فكرة الأمن الإنساني دورا ايجابيا على صعيد المساهمة في التشجيع على احترام وحماية حقوق الإنسان، وذلك من خلال إدخال وإشراك المجتمعات المدنية، وتبني نظام التهديدات غير التقليدية للأمن القومي للدول في إستقرارها وكيانها وكرامة أفرادها[89].

الخاتمة والتوصيات:

من خلال مناقشة مفهوم الإرهاب نلاحظ أنه لا يوجد تعريف جامع ومانع لمفهوم الإرهاب، حيث تجنبت معظم الإتفاقيات الدولية وضع تعريف محدد للجريمة الإرهابية وأعتمدت أسلوب تعداد الجرائم التي تأتي تحت مفهوم الجريمة الإرهابية، كما أن التأثير متبادل بين العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وبين الإرهاب فإذا كان عدم إستقرار أي منها يشجع على إرتكاب الأعمال الإرهابية. فإن عدم إستقرار الحالة الأمنية نتيجة الإرهاب له إرتداداته السلبية على كل نواحي الحياة في البلد. ولا يتوقف اثر الإرهاب على النواحي المذكورة بل تكون له أثاره السلبية على حقوق الإنسان سواء بشكل مباشر لما يسببه من فزع وخوف وقتل وتدمير أو بصورة غير مباشرة كالإجراءات التي تتخذها الدول في مكافحته وما يصحبها من إعتداء على حرية الإنسان وكرامته.

ولاحظنا أن المشرع الجنائي الأردني عالج الجريمة الإرهابية بإعتبارها جريمة مستقلة، وأن هناك العديد من النظريات التي تحاول تفسير أسباب ودوافع الإرهاب وعلى الصعيد القانوني واحترام مبادئ حقوق الإنسان، لاحظنا ان ظاهرة الإرهاب أدت إلى حدوث جدلية بين مدى الحاجة إلى تطبيق الإعتبارات الأمنية للمحافظة على الأمن الوطني والشخصي والإقتصادي للأفراد وضرورة احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان. و تخلص الدراسة الى أنه لا يمكن أن تنسب أسباب الجرائم

الإرهابية لعامل واحد فقط، كالقول بأن للبطالة والفقر دور مباشر ووحيد في القيام بالجرائم الإرهابية دون البحث عن عوامل أخرى، بالإضافة إلى انه ليس من الصحيح أن تتم مقاومة الجرائم الإرهابية من قبل المؤسسات الأمنية بشكل منفرد دونما تدخل المؤسسات التي ساهمت أصلا في إحداث الجرائم الإرهابية.

ومن خلال ما جاء في هذه الدراسة، ولضرورة إيجاد وإقتراح الحلول الناجعة لحل مشكلة الإرهاب على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والقانوني نطرح التوصيات التالية:

1. بما أن هناك تأثير متبادل بين الإرهاب والنواحي الإقتصادية والإجتماعية والسياسية يقتضي الأمر قيام الدول بالإصلاحات الداخلية وبما يكفل المساواة وإعادة توزيع الثروة وموارد التنمية وتلبية مختلف الحاجات الأساسية للفرد بشكل متوازن.
2. سن التشريعات الملائمة لمنع الإرهاب وتفعيل دور القضاء لتطبيقها واتخاذ إجراءات إقتصادية وإجتماعية وفكرية لتحقيق العدالة.
3. ضرورة إيجاد تعريف جامع للإرهاب وبصورة تميزه عن غيره من الأفعال المشابهة كالقتل والخطف والعدوان... الخ، وإيجاد آليات قانونية وطنية تحرم امتلاك الأسلحة النارية بكافة أنواعها أو حيازتها أو تداولها من قبل الأفراد العاديين.
4. ضرورة تفعيل دور كافة مؤسسات الدولة في مجابهة الإرهاب، ومواجهة الإنعكاسات الثقافية والإقتصادية والإجتماعية والدينية السلبية للعولمة و التأكيد على الدور الإعلامي في مجابهة الإرهاب وذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات الإعلامية المرئية والمقروءة والمسموعة.
5. على المشرع الأردني عدم تطبيق القاعدة العامة الخاصة بالظروف المخففة على الأعمال الإرهابية لما في ذلك من خطورة على الأمن الوطني ووجوب تعزيز العلاقات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

الهوامش والمراجع:

[1] د. عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة الإرهابية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية- مصر، **2005**.

[2] د. أحمد سفر، **جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التشريعات العربية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس- لبنان، **2006**.

[3] د. إبراهيم عيد نايل، السياسة الجنائية في مواجهة الإرهاب، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر، **1996**.

[4]. صندوق النقد الدولي، إدارة الشؤون القانونية، قمع الإرهاب تمويل الإرهاب: دليل للصياغة التشريعية، **2003**

[5]. د. محمد أبو الفتح الغنام، مواجهة الإرهاب في التشريع المصري: دراسة مقارنة مع القواعد الموضوعية، رسالة دكتوراه، القاهر، **2007**.

[6]. د. احمد محمد أبو مصطفي، الإرهاب ومواجهته جنائياً: دراسة مقارنه في ضوء المادة **179** من الدستور، الفتح للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، **2007**.

[7]. د. احمد حسام طه تمام، الجوانب الإجرائية في الجريمة الإرهابية: دراسة مقارنة بالتشريع الفرنسي، دار النهضة العربية، القاهر- مصر، **2007**.

[8]. د. سامي جاد عبد الرحمن واصل، إرهاب الدولة في إطار قواعد القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس- كلية الحقوق، **2003**.

[9]. Russell D. Howard & Reid L. Sawyer, Terrorism and Counterterrorism: Under standing the New Security Environment, the McGraw- Hill Companies, Guilford, USA, 2002.

[10]. I. Blishchenko & N. Zhdanov, Terrorism and International Law, Progress Publishers, Moscow, 1984.

[11].E. Katrina Stepanova, Terrorism in Asymmetrical Conflict Ideological & Structural Aspects, Stockholm International Peace Research Institute, Oxford University Press, 2008.

[12].Joseph J. Lambert, Terrorism and Hostages in International Law, Cambridge, Grotius Publications Limited, 1990..

[13]. انظر تعريف الموسوعة البريطانية للإرهاب، مشار إليه في : فرقة البحث الجنائي الدورة 74، حتمية المواجهة الدولية لجرائم الإرهاب، أكاديمية الشرطة، القاهرة، 1995، ص 279.

[14]. محمد شفيق، الجريمة والمجتمع (محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي)، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1993، ص11، حتى أن القران الكريم يخبرنا بهذه الحقيقة عندما صور – في سورة البقرة – مدى خوف الملائكة من خلافة الإنسان في الأرض لأنه سيفسد فيها ويسفك الدماء .

[15]. محمد شفيق، الإرهاب وعلاقته بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مجلة مركز بحوث الشرطة، العدد الرابع، بوليسو 1998 ص 211 .

[16]. أنظر Burton Anthony M. : Urban-terrorism theory practice and response. New York 1995. p. 1-2 و حسين شريف، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرنا، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة لكتاب، 1997، ص 66،76.

[17]. ماجد إبراهيم علي وآخرين، نحو إستراتيجية دولية لمواجهة جرائم العنف والإرهاب، المبحث العاشر في مجموعة أبحاث بعنوان " حول حتمية المواجهة الدولية للجرائم الإرهابية "، أكاديمية الشرطة – كلية التدريب – معهد تدريب ضباط الشرطة، فرقة البحث الجنائي، الدورة (74)، مارس 1995، ص 279، ص 315 .211 .

[18]. احمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، كتاب الحرية رقم 10، مارس 1986، ص 86.

[19]. Rapaport David C. Alexander Yonah, The morality of terrorism religious and secular justifications – Bergman press – 1982.

[20]. Rapport David C. op. cit p.3.

[21]. فرقة البحث الجنائي، الدورة (74)، حتمية المواجهة الدولية للجرائم الإرهابية، مرجع سابق، ص 315 .

[22]. على خلاف ما يكتب فان روبسبيير وسان جوست وكوتون وتسعة عشر من أنصارهم أرسلوا إلى المقصلة بدون محاكمة، Albert SOBOUL, Histoire de la Revolution Françoise, Tome 2, Gallimard Paris, 1972, p 126.

[23]. الثورة بالفرنسية ومع حرف أول كبير: يقصد بها ثورة 1789 أي "الثورة الفرنسية العظمى" كما يسميها العرب. هناك ثورات فرنسية بعدها أهمها: 1830، 1848، 1870، 1871 أي ثورة

الكومونة. تاريخ الثورة الفرنسية يشهد تعاقب الجمعية التأسيسية، الجمعية التشريعية، مجلس المؤتمر أو الاتفاق الوطني .

[24]. نبيل احمد حلمي، الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة، 1988

[25]. حميدة سميسم، الإرهاب والحرب النفسية الإيرانية، طبعة أولى، 1989، ص 32.

[26]. فرقة البحث الجنائي الدورة (74)، مرجع سابق، ص 317.

[27]. احمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، مرجع سابق، ص 96 .

[28]. احمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، مرجع سابق، ص 97 .

[29]. نبيل احمد حلمي مرجع سابق، ص 28 .

[30]. محمد عبد اللطيف عبد العال، جريمة الإرهاب (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، 1994.

[31]. أكرم عز الدين، ظاهرة الإرهاب السياسي على المستوى النظري، القاهرة، دار الثقافة العربية، 1991، ص 15.

[32]. د . محمد أبو الفتح غنام، الإرهاب وتشريعات المكافحة في الدول الديمقراطية، 1991 ص. 16.

[33]. محمد عبد اللطيف عبد العال، جريمة الإرهاب دراسة مقارنة – دار النهضة العربية، 1994 .

[34]. لواء محمد محمود السباعي، الإرهاب الدولي واحتجاز الرهائن، مجلة الأمن العام، المجلة العربية لعلوم الشرطة، عدد 134، يونيو 1991، السنة 34، ص 48.

[35]. محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي، دراسة قانونية ناقدة، 1994، ص 169.

[36]. عبد الله الشياجي، إرهاب الدولة في النظام العالمي المعاصر – المستقبل العربي، 1998.

[37]. خليل، إمام حسنين،.الإرهاب بين التجريم والمشروعية، دراسة تحليلية في الدوافع والأسباب، ط1، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2001، ص 37.

[38].Sliwouski, George , Legal aspects of Terrorism in international and World Security , Hlstod press book , 1996 , p. 76.

[39]. ابن منظور – لسان العرب – المجلد الأول - بيروت لطباعة والنشر – 1995 – ص 1374 المصباح المنير – احمد البيومي – في غريب الشرح الكبير للرافعي – دار المعارف – القاهرة – ص 241، محمد بن أبي بكر الرازي – مختار الصحاح ترتيب محمود خاطر - الهيئة المصرية العامة للكتاب – 1987 – ص 259.

[40]. محمود صالح العادلي – شرح قانون العقوبات – القسم الخاص – الجرائم المضرة بالصحة العامة – القاهرة – 1998 – ص 26، د . احمد جلال عز الدين – الإرهاب والعنف السياسي – ط 1 – القاهرة 1986 – ص 22 .

[41]. د . إمام حسنين خليل – الجرائم الإرهابية – مرجع سابق – ص 7.

[42]. د . محمد صالح العادلي – مرجع سابق – ص 27.

[43]. د . نور الدين هنداوي – السياسة الجنائية للمشرع العربي في مواجهة الإرهاب – دار النهضة العربية – القاهرة – 1996 – ص 81.

[44]. راجع محمود صالح العادل – مرجع سابق – ص 11.

[45]. د. نور الدين هنداوي – مرجع سابق – ص 9 .

[46]. د . احمد جلال عز الدين – الإرهاب والعنف السياسي – ط 1 – القاهرة – مارس 1986 – ص38

[47]. د . محمد يونس محب الدين، الإرهاب في القانون الجنائي – دراسة مقارنة – مكتبة الانجلو المصرية – 1983 – ص 207.

[48]. خليل، إمام حسنين. الإرهاب بين التجريم والمشروعية، مرجع سابق، ص 34- 44.

[49]. د. محمود صالح العادلي – مرجع سابق – ص 37 .

[50]. مدحت رمضان – جرائم الإرهاب في ضوء الأحكام الموضوعة والإجرائية للقانون الجنائي الدولي والداخلي – دار النهضة العربية – القاهرة – 1995 – ص 4

[51]. د. احمد جلال عز الدين – مرجع سابق – ص 48 .

[52]. د. احمد جلال عز الدين – مرجع سابق – ص 49

[53]. محمد عبد اللطيف عبد العال – جريمة الإرهاب – دار النهضة العربية – القاهرة – 1994.

[54]. د.مأمون محمد سلامة – إجرام العنف – بحث منشور – مجلة القانون والاقتصاد – كلية الحقوق – جامعة القاهرة – 1974 – العدد 2 – ص 265 .

[55]. د. نور الدين هنداوي – السياسة الجنائية للمشرع المصري في مواجهة الإرهاب – دار النهضة العربية – القاهرة – 1993 – ص 9 .

[56]. د. عبد العزيز سرحان – تعريف الإرهاب الدولي وتحديد مفهومه من واقع القانون الدولي وقرارات المنظمات الدولية – المجلة المصرية للقانون الدولي – مجلد 29 – 1993 – ص 173

[57]. د. ادونيس العكرة – الإرهاب السياسي بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية – دار الطبيعة للطباعة – بيروت – 1983 – ص 90 .

[58]. د. محمد عبد اللطيف عبد العال – الإرهاب دراسة مقارنة – دار النهضة العربية – 1994 – ص 39 وما بعدها .

[59]. انظر في هذا الصدد منذر الفضل، مشكلات التطرف والإرهاب الدولي، إرهاب الدولة وإرهاب الأفراد، ص2، مقال على شبكة الإنترنت، 2007/5/19. على الموقع الإلكتروني www.atranaya.org. .

[60]. حسنين المحمدي بوادي، تجربة مواجهة الإرهاب، مرجع سابق، 2004، ص41 – 42.

[61] Nickolas, E.F., 1980. Transnational Terrorism. Greenwood Press, Westport, CT.

[62]. سامي على حامد عياد، استخدام تكنولوجيا المعلومات في مكافحة الإرهاب، دار الفكر الجامعي، مرجع سابّق، 2007، ص107- 108.

[63]. عبد الله بن عبد المحسن التركي:موقف الإسلام من الإرهاب و جهود المملكة العربية السعودية في معالجته (دون سنة و دار نشر).

[64]. عبد الناصر حريز، النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص61- 62.

[65]. سامي علي حامد عياد، استخدام تكنولوجيا المعلومات في مكافحة الإرهاب،2008 مرجع سابق، ص117

[66]. خالد بن صالح بن ناهض الظاهري، دور التربية الإسلامية في الإرهاب، رسالة دكتوراه منشورة، دار عالم الكتب، الرياض، 2002، ص 59 - 60.

[67]. د.محمد عبد الرحيم بن حمادي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب، وردت هذه المقالة على الموقع الالكتروني: /www.saharamedia.ne

[68]. خالد بن صالح بن ناهض الظاهري، دور التربية الإسلامية في الإرهاب، مرجع سابق، ص57- 58.

[69]. الآثار المالية للاضطرابات المسلحة والإرهابية في الدول منخفضة الدخل، أغسطس 2002م.

[70]. د. محمد بن عبد الله السلومي، القطاع الخيري ودعاوى الإرهاب، كتاب البيان، سلسلة تصدر عن مجلة البيان، الرياض، 1424 هـ، ص 224.

[71]. د. أحمد إسماعيل البواب، أثر الإرهاب والحروب على قطاع التأمين العدد 1399 - اقتصاد ومال.

[72]. ارتفاع معدلات البطالة في الولايات المتحدة، موقع هيئة الإذاعة البريطانية، 3 7 2003م.

[73]. أيمن محروس، عامان على سبتمبر موقع الإسلام اليوم، (www.islamtoday.net).

[74]. عبد اللطيف علي، التميز بين الإرهاب والظواهر المشابهة له، صحيفة سبتمبر، العدد 1125، الصادرة بتاريخ 6/5/2004، ص11.

[75]. نعوم تشومسكي: الإرهاب الدولي- الأسطورة والواقع، ترجمة: لبنى صبري- منشورات سينا للنشر- القاهرة 1990، ص13.

[76]. عبد اللطيف علي، التميز بين الإرهاب والظواهر المشابهة له، مرجع سابق.

[77]. يونس زكور، مقاربة لمفهوم الإرهاب من خلال الفقه والقانون، (د.ن) 2005، ص 112.

[78]. إمام حسنين عطا الله، البنيان القانوني لجريمة الإرهاب، دار المطبوعات الجامعية، 2004، ص 371.

[79]. يونس زكور، مرجع سابق، ص112.

[80]. نبيل أحمد حلمي، الإرهاب الدولي، وفقا لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة، القاهرة – مصر، 1988، ص54.

[81]. حسين الرفاعي، الإرهاب ازدواج المعايير، مجلة البرلمان العربي، السنة الثالثة والعشرون، العدد الخامس والثمانون، تشرين أول أكتوبر 2002،

[82]. الدكتور عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، الأمن مسؤولية الجميع: رؤي مستقبلية،ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 2/21 حتى 2/24 من عام1425هـ.

[83]. محمد ياسر الأيوبي، النظرية العامه للأمن، بدون دار نشر، بيروت، 2000 م. البشرى، محمد الأمين، الشرطة المجتمعية مفهوماها وتطبيقاتها العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، مطابع الجامعة، 2001 م.ص 109.

[84]. الدكتور خالد بن سعود البشر، الامن مسؤولية الجميع: نموذج تطبيقي، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 2/21 حتى 2/24 من عام 1425هـ.

[85]. حسن طالب، الوقاية من الجريمة، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 2001 م.

[86]. أنظر في هذا الشأن المادة 9 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

[87]. المواد 22 و25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 9 من المعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والمادة 16 الإعلان الأمريكي والمادة 9 من البرتوكول الإضافي للمعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان في الحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية.

[88]. Kanti Bajpai, Human Security: Count and measurement, Kroc institute Decisional paper 19:op: 200.www.nd.edu/

[89]. www.humansecurity networking.

إصلاح النزلاء في المؤسسات الإصلاحية
من منظور الكتاب والسنة

الأستاذ الدكتور نايل ممدوح أبوزيد

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين وصلاة وسلاما على المبعوث رحمة للعالمين وبعد،

فإن الشريعة الإسلامية جاءت لتحقق للإنسان سعادته وتحفظ عليه كرامته،قال تعالى " ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البّر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً (الإسراء، 70). فاستعملت الشريعة الأسلوب الوقائي بالإصلاح الذاتي، فأول ما جاء به الإسلام قبل تشريع العقاب إصلاح النفوس من الداخل عن طريق الإقناع بالحجة والبرهان، ثم شرعت بعد ذلك الأسلوب العلاجي لما يفسده البشر وهذا الأسلوب يأتي بعد وقوع الجريمة، وهو أسلوب واضح المعالم في الشريعة الإسلامية، لا غموض فيه ولا إختلاف بشأنه، والهدف منه منع تكرار الجريمة التي وقعت، وإصلاح ما خلفته من أضرار.

والبشر ليسوا سواء في الإستقامة والإلتزام، لذا شرع الله العقوبات لرد من خرج عن طريق الهدى والرشاد إلى جادت الطريق ليحقق للبشرية أمنها واستقرارها لأن في إتيان الجرائم ضرر بنظام الجماعة أو عقائدها أو بحياة أفرادها أوبأعراضهم أو بمشاعرهم، والحق أن العقوبات في ذاتها أحيانا مفاسد على الشخص المعاقب ولكنها تؤدي إلى مصلحة الجماعة وصيانتها.

والتشريع الجنائي الإسلامي قد فتح باب الإجتهاد في تحديد بعض الجرائم وعقوباتها إصلاحاً لحال البشر، وهو ما يسمى بالعقوبات التعزيرية لبعض الأفعال التي تخالف شرع الله، وإستحق مرتكبها للعقوبة، ولم تلزم الشريعة الغرّاء ولي الأمر أو من ينيبه في القضاء بإتباع نمط معين في هذه العقوبات التي لا نص فيها يحدد العقوبة عليها، بخلاف ما جاء من تحديد في العقوبات المتعلقة بالحدود والقصاص، ومن هنا كانت عقوبة السجن في الشريعة عقوبة داخلة في العقوبات التعزيرية التي يقدرها القاضي على العصاة.

ومن خلال خدمتي في مراكز الإصلاح مرشداً دينياً للنزلاء - فترة من الزمان- فقد رأيت أن من واجبي أن أبين منهج الشريعة الغرّاء في إصلاح النزلاء، وأنه منهج فاقت به الشريعة الإسلامية كل التشريعات الوضعية التي جاءت تدعي حفظ حقوق الإنسان في هذا الزمان بعيداً عن شرع الله العلي الكبير، وقد جاءت خطتي في هذا البحث على النحو الآتي:

مقـدمة: وفيها أهمية البحث وخطته

المبحث الأول: السجن " مركز الإصلاح "في اللغة والإصطلاح والقرآن

المبحث الثاني: السجن وموقف الشريعة منه

المبحث الثالث: سبل إصلاح نزلاء المؤسسات الإصلاحية في الشريعة

الخاتمـة: وفيها ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات

المبحث الأول

السجن في اللغة والإصطلاح والقرآن

السجن في اللغة: فهو مشتق من الفعل سجن، فالسين والجيم والنون يدل على المنع والحبس، والسِّجن بكسر السين المكان الذي يسجن فيه الإنسان[1]، وقد يعبر بالسَجن بالفتح على المصدر، فيقال سجنه يسجنه سجنًا، أي حبسه[2]. فالسجن: هو المكان الذي يحبس فيه الإنسان، والمسجون: هو الشخص الذي يقع عليه السجن[3] ويقال للفرد سجين، وللجماعة سجناء[4].

وأما السجن في الإصطلاح: فقد عرفه الإمام ابن تيمية بقوله "هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه سواء أكان في بيت، أم مسجد، أو غيره "[5]، فكان هذا التعريف للسجن بإعتباره مكانًا للعقوبة، وهو ما يضبطه علماء اللغة بكسر السين، ويعرف أيضا "بأنه مكان معد لحبس المجرمين والمتهمين والمحجوزين لمصلحة معتبرة"[6]، وهذا التعريف فيه بيان للغاية من السجن في الدين الإسلامي، وهو مصلحة الجماعة بحفظ الدين، والنفس، والمال، والعرض، والعقل، والنسل، ولذا كان هذا التعريف أفضل من سابقه.

معنى السجن في القرآن وأدلة مشروعيته:

أما لفظة السجن في القرآن الكريم فقد ورد ذكرها في القرآن الكريم في عشرة مواضع، تسعة مواضع منها جاءت في سورة يوسف[7]، و موضع واحد في سورة الشعراء جاء ذكره على لسان فرعون متوعداً به نبي الله موسى عليه السلام في قوله تعالى " قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ" (الشعراء، 29).

وقد جاءت ألفاظ في القرآن الكريم لها صلة لغوية وثيقة بكلمة السجن أذكر منها:

- **الحبس:** ومعناه المنع والإمساك، ومنه قوله تعالى "وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ"(هود، 8)، يقول ابن عاشور: "والحبس: إلزام الشيء مكاناً لا يتجاوزه. ولذلك يستعمل في معنى المنع كما هنا، أي ما يمنع أن يصل إلينا ويحل بنا"[8].
- **ومنها أيضا الحصر:** وهو المنع والحبس، قال تعالى "عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا " (الإسراء، 8) "والحصير: المكان الذي يحصر فيه فلا يستطاع الخروج منه "[9].

- **ومنها الإمساك:** ويراد به المنع، قال تعالى " وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا" (النساء، 15). قال أبو السعود "فاحبسوهن فيها واجعلوها سجنا عليهن حتى يتوفاهن الموت أي إلى أن يستوفى أرواحهن"[10].
- **الإثبات:** وهو التقييد والحبس في اللغة قال تعالى: "وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ" (الأنفال، 30) يقول إبن كثير في معنى قوله تعالى " ليثبتوك " أي ليقيدوك، وقال عطاء وإبن زيد: ليحبسوك، وقال السدي: الإثبات هو الحبس والوثاق، وهذا يشمل ما قاله هؤلاء وهؤلاء وهو مجمع الأقوال، وهو الغالب من صنيع من أراد غيره بسوء [11].
- **ومنها الأسر،** والأسير هو من يؤخذ في الحرب، وهو جزء من السجناء، ومنه قوله تعالى" يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ " (الأنفال، 97) يقول الجزائري " أسيرا سجينا بعيد الدار نائي المزار"[12].

أدلة مشروعية عقوبة السجن في الشريعة:

نزل الوحي على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم برسالة الإسلام ليهدي البشرية للتي هي أقوم في كل جانب من جوانب الحياة، ولم يكن في بداية نزول الإسلام على النبي الكريم للسجن أماكن محددة أو مختصة به، وإنما كان السجين في عهده عليه السلام في المسجد و في البيوت و الخيام، وقد دل الكتاب والسنة على مشروعية هذه العقوبة، ومن الأدلة الشرعية التي تدل على مشروعية هذه العقوبة:

1. قوله تعالى: "يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ" (المائدة، 106) يقول ابن العربي"إن في ذلك دليلا على حبس من وجب عليه الحق"[13].

2. قوله تعالى: " وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ

الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ"(آل عمران، 75)، يقول القرطبي رحمه الله مستدلا على مشروعية عقوبة السجن من خلال هذه الآية " استدل بعض البغداديين من علمائنا على حبس المديان بقوله تعالى " وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا" فإذا كان له ملازمته ومنعه من التصرف جائز، جاز حبسه"[14].

3. قوله تعالى: " فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا " فقد قررت الآية شد الوثاق أي ربط الأسير حتى لا يهرب ويفر وهذا منع له وسجن على هذا الحال[15].

4. قوله تعالى "وَٱللَّاتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ فَٱسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعةً مِّنْكُمْ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً" (النساء، 75) فقوله "فأمسكوهن" أي فاحبسوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت فيمتن في البيوت و كان في بداية الإسلام إذا فجرت المرأة و قام عليها أربعة شهود حبست في البيت أبدا حتى تموت[16]، ووجه الدلالة تشريع الحبس للزانيات في البيوت حتى الموت إلى حين أن نزل حكم الحد.

5. ما رواه أبو داود في سننه عن حكيم عن أبيه عن جده "حبس رسول الله في تهمة"[17] .

6. حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:" الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر"[18] فأطلق لفظة السجن إيذان بوجوده ومشروعيته.

7. في الحديبية حين بركت ناقة النبي في ثنية المرة في الحديبية فقال الناس خلأت - بركت- الناقة فقال النبي: ما خلأت وما هو لها بخلق ولكن حبسها حابس الفيل عن مكة "[19]، ووجه الدلالة أن الحبس وهو منع الحرية له أصل فإذا حبس الرحمن بعض المخلوقات المسخرة فمن باب أولى حبس من يرتكب خطأ.

ومن خلال هذه الأدلة يتضح لنا مشروعية عقوبة السجن وأنها عقوبة لها أصل في الكتاب والسنة.

المبحث الثاني

السجن وموقف الشريعة منه

إن السجون في غالب الأحيان تكون عقوبة للشخص على ما إرتكب من أخطاء ومعاص وجرائم وبالرغم من ذلك فإن الشريعة الإسلامية الغرّاء تهدف إلى جعل السجون دوراً للتربية والإصلاح والتدريب والتأهيل لا مجرد معتقلات للعقاب فحسب، فهي تنظر إلى السجين بأنه إنسان مريض بحاجة إلى علاج، وقد يكون بعض المساجين أصحاب هيئات حبسوا إحترازاً حماية لهم ، فتكون الغاية من السجن حماية له من أن يتعدى عليه، والسجين قد يكون في بعض الأحيان شخصاً بريئاً حبس للتأكد من براءته وقد يكون من أهل المعاصي والمخالفات.

والمتأمل للسجون قبل الإسلام يجد أنَّها كانت في غالب الأحيان وسيلةً من وسائل العقاب والعذاب فحسب، فها هو القرآن يخبرنا عن سجن بعض الأنبياء ظلماً وذلك في قوله تعالى " ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ" (يوسف، 35) " أي إلى حين انقطاع المقال وما شاع في المدينة من الفاحشة"[20] فقد رأوا أن يسجنوا يوسف عليه السلام من بعد ما رأوا الآيات الدالة على براءته مما قذفته به امرأة العزيز إلى حين انتهاء الشائعات.

وقد نقل لنا القرآن الكريم أيضا التهديد لبعض الأنبياء بالسجن كما حصل من تهديد فرعون لموسى عليه السلام بالسجن في قوله تعالى على لسان فرعون " قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ" (الشعراء، 29). وهذا التهديد يشعر بسوء حالة السجن في ذلك العهد.

وبحدثنا القران أيضاً عن سجن نبي الله سليمان عليه السلام للجن وذلك في قوله تعالى "وَالشَّيَاطِينَ كُلَّ بَنَّاءٍ وَغَوَّاصٍ. وَآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ" (ص، 37- 38) أي مقيدين بالسلاسل فتجمع بها اليدين إلى العنق، فكان عليه الصلاة والسلام يجعل هذه الأصفاد لمن تمرد وعصى وأساء في صنعه[21].

وقد بدأ الإسلام ولم يكن للسجن في البداية أماكن محددة أو مخصصة به، ولا رجال مختصون يشرفون عليه، ففي عهد النبي عليه السلام لم يتخذ بنياناً معينا للسجن؛ وإنَّما كان السجين داخل المسجد، أو في البيوت، أو الخيام[22] فقد سَجَن أبو لبابة رفاعة بن عبد المنذر نفسه ست ليال [23]، ونبينا عليه السلام حبس ثمامة بن أثال في المسجد [24] وحبس سهيل بن عمرو في بيت

حفصة [25] كما حبس صلى الله عليه وسلم بعض اليهود من بني قريظة بعد أن حُكم عليهم من قِبل سعد بن معاذ رضي الله عنه في دار نسيبة بنت الحارث[26]، حيث كانت بعض البيوت أداة للسجن أيضًا، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبس في الخيام أيضًا كما فعل بعد غزوة بدر، وغيرها من الغزوات [(27)].

وأما عهد الخلفاء من بعده فلم يكن هنالك فرق بين السجن في العهد الأوّل من عهد الخلفاء الراشدين، وعهد النبي صلى الله عليه وسلم، فقد إنقضت خلافة الصديق والناس يسجنون في المسجد والبيوت والخيام، ثم جاءت خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه و كان عمر يسجن في الآبار أحياناً كما فعل مع الحطيئة[28] عندما سجنه في بئر، ولكن في الشطر الأخير من خلافة عمر إشترى دارًا وإتخذها سجناً[29]، وكانت أوّل دار معدَّة للسجن في عهد الخلفاء الراشدين، وكانت نواة للسجن، وكان عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه كعهد الخليفة عمر رضي الله عنه، ولما كان عهد الخليفة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه بنى دارًا معدة للسجن، وسمي ذلك السجن نافعاً[30].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أنَّ اتخاذ السجن في الإسلام كان له وجود في عهد الرسول والخلفاء ولكنه خص بدار في عهد علي رضي الله عنه[31].

ثم جاء عهد الدولة الأموية حيث زادت السجون، واتخذ فيها نوعان مختلفان: النوع الأول: أنَّهم عمدوا إلى تصيير المباني القديمة سجونًا، فحولت كثير من الدور والقلاع إلى سجون، والنوع الثاني في العهد الأموي بنيت كثير من السجون في الدولة، ومن أشهرها سجن دمشق، سجن خضراء دمشق، سجن حلب وسجن الكوفة[32] ثم تطورت السجون بعد ذلك حتى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم من تطور.

وأما إطلاق مصطلح المؤسسات الإصلاحية في العصر الحديث فقد استعمل بعد الحرب العالمية الثانية وتحديداً بعد ظهور مدرسة الدفاع الإجتماعي في أوروبا عام 1985م[33] وهو مصطلح مقبول للأذهان ومجمل للعقوبة، ويعرفها المعاصرون "أنها تلك المؤسسات الإجتماعية التي أعدها المجتمع لإيداع المحكوم عليهم بأحكام قانونية سالبة للحرية بغية إصلاحهم وتهذيبهم وتأهيلهم"[34] ولكن حقيقة هذا الإصلاح دلت عليه شريعتنا من قبل هؤلاء من خلال الحرص على تهذيب سلوك السجين والحرص على دعوته وإسلامه والحث على حسن معاملته.

وبذلك يتبين لنا أنَّ "السجن" كان موجوداً عبر العصور، وأنَّه كان قبل نزول رسالة الإسلام لكنه غالباً ما يكون مقتصراً على التعذيب والقهر للسجناء، وحين جاءت رسالة الإسلام جعلت للسجن غاية وأهدافاً نبيلة ولم تقصره على العقاب؛ فكان السجن في كثير من الأحيان أداة للدعوة لله، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم عندما سجن ثمامة بن أثال "فعن سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة يقول: "بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن آثال سيد أهل اليمامة فربط بسارية من سواري المسجد"[35]، وكان علة بقائه مقيدا في السجن لكي يرى الإسلامَ عن قُرب، ويرى المسلمين وتعاملهم الذي تتضح فيه سماحة الإسلام، فعندما رأى ذلك أسلم وحسن إسلامه[36].

المبحث الثالث

سبل الإصلاح لنزلاء المؤسسات الإصلاحية في الشريعة

إن الشريعة الإسلامية الغرّاء شرعت السجن كعقوبة للمذنبين والعصاة، ولكنها جعلته في نفس الوقت سبيلاً لإصلاح النزلاء وإعادة تأهيلهم، ليعودوا إلى المجتمع أفرادا صالحين، ومن هنا أعطت الخيار لولي الأمر في بعض الأسرى وسجناء الحرب بالعفو أو الفداء - وهو ما يسمى اليوم بالغرامة أو بدل الحبس- فقال تعالى " حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء" (محمد، 4) فالمسلمون مخيرون بعد أسرهم، إما أن يمنوا عليهم ويطلقوا سراحهم بلا مقابل من مال، أو يأخذوا منهم مالا فداء لأنفسهم "وتقديم المن على الفداء فيه إشارة إلى ترجيح حرمة النفس على طلب المال"[37]، والأمر في هذا كله متروك لولىّ الأمر فهو الذي يقدّر الأمر في شأن أسرى العدو بالعفو والمنّ أو الفداء فإما أن يمنّ عليهم، ويطلق سراحهم تفضلا عليهم وإحسانا إليهم ومقابلة إساءتهم وعدوانهم بهذا الفضل والإحسان وإما قبول الفدية منهم وهو عوض مالىّ، أو عيني، أو شخصىّ، وذلك بأن يفرض على تخليص الأسير من الأسر قدر من المال، أو السلاح، أو المتاع، أو بتخليص أسير فى يد العدو من أسرى المسلمين.[38] ومما لا شك فيه أن الأسرى جزء من النزلاء في هذه المؤسسات الإصلاحية، وكان هدف الشريعة من سجنهم هدفا ساميا نبيلا، بدليل حديث القرآن عن المنة والفضل.

ولهذا فقد أرشدتنا الشريعة الغرّاء إلى سبل متعددة لإصلاح النزلاء ومن هذه السبل التي إتخذتها لإصلاح نزلاء المؤسسات الإصلاحية:

أولاً: حسن المعاملة للنزلاء والأسرى:

نظرت الشريعة لنزلاء المؤسسات الإصلاحية ومنهم الأسرى بأنهم بشر لا بد من السير بهم إلى التأهيل والإصلاح، الأمر الذي يتطلب معاملتهم معاملة حسنة تقوم على أساس حفظ كرامة الإنسان يدل على ذلك قوله تعالى: "وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا" (الإنسان، 8- 9) و إطعام الطعام للأسرى والمحاويج وسيلة من وسائل التعبير عن العاطفة النبيلة الكريمة، ووسيلة من وسائل الإشباع لحاجات المحاويج، وصور الإحسان لهم ووسائله قد تتغير بحسب البيئات والظروف[39].

يقول صاحب التفسير القرآني للقرآن" والأسير، سجين في قيد الأسر. إن كان ذا غنى فهو لا سبيل له إلى ما يملك وإن كان قويّا ذا حول وحيلة، فقد عطّل الأسر كل قواه، وسلبه كل ماله من حول وحيلة ومثل الأسير كل من انقطعت وسائله المتاحة له، وحيل بينه وبين مصادر رزقه، وعمله، كالمرضى والمساجين"[40]. والمسلمون إنما يطعمون السجناء حفاظا على كرامتهم الإنسانية و ابتغاء لوجه اللّه عز وجل، لا يريدون على ما أطعموا جزاء، ولا شكورا ممن أطعموهم.

ثانيا: وضع برنامج للتوعية للسجناء تشتمل على خطط وأساليب متنوعة في الوعظ والإرشاد:

وذلك أن الكلمة الطيبة والتعامل الحسن له أثر طيب في كثير من نزلاء المؤسسات الإصلاحية، قال تعالى " أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ" (إبراهيم، 24).

فالكلمة الطيبة وهي كلمة الحق، كالشجرة الطيبة، كلمة ثابتة لا تزعزعها المحن والشدائد،مثمرة لا ينقطع ثمرها ما دامت تخرج من أفواه أخلصت تعلقت قلوب أصحابها بالله، فتنبت عند ذلك بذورها في النفوس آناً بعد آن، وحينا بعد حين.

الأمر الذي يوجب على القائمين على الإرشاد والتوجيه الديني أمانة عظيمة، بأن يقوموا بوضع الخطط الشاملة والبرامج للتوعية الرائدة في الوعظ والإرشاد، وأن تشتمل هذه البرامج على الندوات والدروس والمسابقات الثقافية وغيرها من الوسائل والاستعانة بالأكفاء من علماء الأمة. الأمر الذي سيؤدي إلى إصلاح أحوال كثير من السجناء بإذن الله العلي القدير.

إن التهذيب الديني له أهمية كبيرة في سلوك السجين، فكثير من المحكوم عليهم يرجع أسباب إرتكابهم للجريمة إلى نقص الوازع الديني أو إنعدامه من وجدانهم.

ولذا كان من نبي الله يوسف عليه السلام أن إتخذ من دعوة السجناء وسيلة لإصلاحهم داخل السجن، فكان بذلك عليه السلام مدرسة يوسفية، في إعادة تأهيل النزلاء وصلاحهم، قال تعالى على لسان يوسف عليه السلام "يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ. مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ" (يوسف، 40).

لقد رسم نبي الله يوسف عليه السلام بهذه الكلمات الناصعة الحاسمة المنيرة، كل معالم هذا الدين، وكل مقومات هذه العقيدة. كما هز بها كل قوائم الشرك والجاهلية هزاً شديداً عنيفاً فوجه عليه السلام نزلاء السجن إلى إن الذي يستحق أن يكون رباً يعبد ويطاع أمره ويتبع شرعه هو الله الواحد القهار[41]، ومتى توحد الإله وتقرر سلطانه القاهر في قلوب هؤلاء النزلاء استقام سلوكهم لله رب العالمين، وأصبحوا أناسا صالحين يرجون رحمة الله ويخافون عذابه.

فيوسف عليه السلام حين ظهر صلاحه وإحسانه في السجن توجهت إليه أنظار النزلاء، مما جعله موضع ثقة المساجين، والذي يرشدنا إلى أنه كسب ثقتهم حتى أن أحد السجناء بمجرد خروجه وعودته للخدمة عند الملك بعد حصول الرؤيا المفزعة له يأتي مستفتياً يوسف برؤيا الملك، واصفا له بالصديق قائلا "يوسف أيها الصديق" والصديق: هو الذي بلغ غاية الكمال بالصدق في الأقوال والأفعال[42].

لهذا كان ينتهز نبي الله يوسف عليه السلام الفرصة المناسبة ليبث بين السجناء عقيدته الصحيحة، وهذا يتطلب من المشرفين على مركز الإصلاح في مديريات الأمن العام الحرص على إيجاد مرشدين ووعاظ مؤهلين، على درجة كبيره من العلم والمعرفة مع العون التام والمساندة من قبل المدراء والمسؤولين في هذه المؤسسات الإصلاحية لهؤلاء الوعاظ والمرشدين لأداء مهمتهم، وأن توفر أماكن مناسبة لعقد اللقاءات الدينية والدروس في مراكز الإصلاح، وترغيب المساجين بحضور الدروس والمحاضرات الدينية بحوافز تقررها إدارة مراكز الإصلاح ونحوها، وذلك ليكون لديهم إستعداد شخصي في الحرص على الحضور.

ثالثا: عقد حلقات مبرمجة لتحفيظ القرآن الكريم داخل المؤسسات الإصلاحية للنزلاء من قبل المرشدين والوعاظ:

فالقرآن الكريم كتاب هداية، أنزله الله لهداية البشر للتي هي أقوم، في كل جانب من جوانب الحياة،قال تعالى" إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا"(الإسراء، 9) وهذا يتطلب منا الحرص على توفير من يشرف على هذه الحلقات من المهرة الأكفاء في التلاوة والتجويد والتفسير؛ ليغرس هؤلاء المعلمون في نفوس المساجين الوازع الديني من خلال تعليمهم لكتاب الله، فالعناية بالسجناء وتحفيظهم كتاب الله تعالى، أو إقامة المسابقات التشجيعية لحفظ القرآن الكريم أمر يبعث روح التنافس في ذلك عند السجناء، وهذا يتطلب من إدارة السجن اتخاذ الوسائل التي ترغب السجناء بكتاب الله ليكون منهم الإقبال على هذا الكتاب حفظاً وفهماً، ويمكن أن نجعل من المحفزات تنزيل مدة السجن لمن حفظ كتاب أو أجزاءاً منه والجوائز العينية وغيرها من المحفزات التي تقتضيها المصلحة العامة في هذه المؤسسات.

وستثبت الأيام والسنون القادمة بإذن الله إذا أخذت مراكز الإصلاح بهذا المسلك تحسن سلوك نزلاء المؤسسات الإصلاحية الذين يقبلون على حفظ كتاب الله لاسيما بعد خروجهم من السجن، فقد يحملهم الحفظ والفهم لكتاب الله على أداء الصلوات في أوقاتها، وعلى التخلق بكل خير وفضيلة يرشد إليها القرآن ويبتعدون عن كل شر ورذيلة يحذر منها هذا الكتاب العظيم.

نعم إن بعض النزلاء سيكون قصده من حفظ القرآن في أول الأمر طلب العفو والخروج من السجن إذا جعلنا ذلك وسيلة من وسائل تخفيض عقوبة السجن أو تحصيل هذه الجوائز الأخرى المعدة لذلك، ولكن عندما يعيش النزيل مع كتاب الله حفظاً وتلاوة وتدبراً فسيكون ذلك بإذن الله سببا من أسباب هدايته واستقامة سلوكه.

فمن خلال حرص السجين على ثمرة عاجلة نحقق نتيجة أخرى لذلك، بأن يكون الحفظ دافعاً إلى العمل الصالح، و خاصة مع وجود القدوة الحسنة ممن يشرفون على ذلك، فيكون الحفظ لكتاب الله من قبل النزلاء نقطة تحول في حياة السجين بأن يصبح سبباً في استقامته وهدايته، فيدرك بعض النزلاء حقيقة هذه الحياة الدنيا وأنها فانية فيزداد تعلقاً بالقرآن الكريم، إضافة إلى ذلك كله فإن إشغال السجين بحفظ الكتاب المبين يجعله يقضى وقتاً كبيراً من الفراغ الذي يعود عليه بالفائدة في

الدنيا والآخرة بدلا من أن يشغل إدارة السجن باختلاق المشاكل والفوضى داخل السجن، ولعب القمار وغيره من الأمور التي لا تأتي بخير.

ثم إن القرآن يزيل ما يعاني منه بعض النزلاء في المؤسسات الإصلاحية من اكتئاب وقلق نفسي يقول تعالى "وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاء وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ"(الإسراء، 82).

ويوضح الرحمن هذه الحقيقة بقوله "يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِن رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدىً وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ"(يونس، 57) فهو كتاب زاجر عن الفواحش "وَشِفَاء لِّمَا فِي الصُّدُورِ" من الشبه والشكوك وهو إزالة ما فيها من رجس ودنس[43]، وإشغال وقت النزيل بالقرآن يحقق له الطمأنينة والراحة النفسية مصداقا لقوله تعالى "أَلا بِذِكْرِ اللهِ تَطْمَئِنُّ القلوب" (الرعد، 28) فتسكن وتستأنس قلوبهم بذكر الله سبحانه بتلاوة القرآن بألسنتهم أو بسماع ذلك من غيرهم[44].

إن القرآن الكريم سبب من أسباب اللجوء إلى الله تعالى والتضرع إليه، فضلاً عن أن من يحظى بحفظ القرآن والعمل به يحظى بالفوز بجنته التي أعدها الله لأهل القرآن.

ومن خلال الحفظ والتلاوة قد يتكون لدى بعض العصاة الإرادة الطيبة والنية الصالحة التي يتغلبون فيها على جانب الهوى ووساوس الشيطان فيتحولون بتلاوة القرآن وحفظه إلى أناس ربانيين داعين إلى الخير بسبب تلقيهم للقرآن الهادي إلى سواء السبيل.

ولكي يؤتي الحفظ والتعليم لكتاب الله أكله داخل مراكز الإصلاح لا بد من نحرص على مراعاة الأمور الآتية:

1. تهيئة المكان الطاهر المناسب لنزلاء المؤسسات الإصلاحية من أجل الحفظ والمراجعة، وذلك بوضع غرفة خاصة لهذا الغرض، لا يدخلها إلا من أراد الحفظ أو المراجعة الأمر الذي يساعد على الحفظ.
2. تخصيص حلقات للأميين من السجناء وذلك لأنهم يستغرقون وقتاً طويلا في الحفظ والفهم الأمر الذي قد يوقع الآخرين من النزلاء ممن لديه ملكة الحفظ والقدرة على الفهم بالملل السآمة حال إشتراكهم معهم في نفس الحلقة.
3. توفير الوسائل التعليمية التي تعين على الحفظ من خلال الإستعانة بوزارة التربية والتعليم وما لديهم من وسائل تعليمية، وبوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، وإدارة الإفتاء العام.
4. الإستعانة بالأكفاء من العلماء الربانيين الذين لديهم الخبرة الكافية بأساليب تحفيظ القرآن الكريم وتعليمه من المختصين، لهذا كان رسول الله يرسل مع من يسلم بعض الحفاظ كمصعب بن عمير رضي الله عنه الذي أرسله للمدينة المنورة لتعليم من أسلم منهم فكان أول سفير في الإسلام.

رابعا: الجزاء والمكافأة:

فالجزاء والمكافاءات والثواب لمن يصلح حاله داخل مراكز الإصلاح يترك في بعض الأحيان أثراً طيباً في سلوك السجناء، وقد يكون سببا في ترغيب غيرهم بالسلوك الحسن طمعا بالثواب، بل إن الجزاء والمكافأة من أهم وسائل الإصلاح التي لها دور كبير في تقويم سلوك النزيل وإمتثاله لقواعد السلوك داخل السجن[45] ولهذا وجدنا الرسول صلى الله عليه وسلم يتألف قلوب من أسلم حديثا بزيادة العطاء بتوزيعه الغنائم التي غنمها من هوازن وثقيف على حديثي الإسلام من أهل مكة دون أن يعطي الأنصار منها شيئا، وهذا يدل على أهمية تقديم الحوافز للناس في إستقامة سلوكهم وتصرفاتهم، فإذا كان للحوافز تأثير في نفوس الطلقاء فمن باب أولى أن يكون لها تأثير في نفوس السجناء.

خامسا: توفير سبل العمل النافع داخل المؤسسات الإصلاحية:

العمل النافع داخل المؤسسات الإصلاحية له أثر طيب في إصلاح سلوك السجين في السجن وخارجه، حيث يتعلم السجين مهنة يكتسب من خلالها بعد خروجه من السجن كسباً حلالاً، مع مراعاة أن لا يكون هذا العمل الذي يعمل به فوق طاقته وجهده، بل يكون مناسباً لطاقات السجين ويشغل وقت النزيل في النافع المفيد[46].

والعمل للنزلاء داخل السجن يستلزم أن يكون وفق إمكانيات السجين العقلية والجسدية، وبذلك نساعده على الإكتساب لنفسه وعائلته بطرق شريفة، ويفضل أن يختاروا بأنفسهم نوع العمل من غير إكراه، لأن العمل عن رغبة يؤتي ثمرة طيبة.

وينبغي أن يكون هدفنا الأول من توفير العمل دخل المؤسسات الإصلاحية إصلاح السجين وإعادة تأهيله، ثم إن العمل من أجل محاولة تأهيل السجين للحصول على فرص عمل يكتسب منها عند خروجه من السجن أو يخفف عنه مدة الحبس من باب المصالح المرسلة وخاصةً أن كثيرا من الجرائم التي تحدث بين الأشخاص يكون الدافع الأساسي لها هو جلب المال.

والشريعة الغرّاء تجيز ذلك، ففي غزوة بدر جعل الرسول من سبل تحرير الأسرى والسجناء أن يعمل بعضهم بمهنة التعلم بأن يقوم من يتقنون منهم مهنة التعليم، بتعليم عشرة من المسلمين مقابل تحريره من الأسر.

سادسا: التعليم والتعلم للسجناء داخل المؤسسات الإصلاحية:

والعلم سبيل من سبل الإصلاح للنزلاء له فائدة كبرى وعظيمة لذا فقد اهتمت الشريعة الإسلامية بتسليح السجين بسلاح العلم وتعليمه للأخرين فأول كلمة نزلت في كتابنا على نبينا صلى الله عليه وسلم " إقرأ" بالرغم من أن وسائل التعلم كانت قليلة عند المسلمين في بداية البعثة لذا فإن الشريعة حفظت للسجين حقه في التعلم والتعليم سواء كان التعلم بإكمال دراسته داخل السجن أو كان التعلم مهنة يكتسب منها رزقه بعد خروجه.

ففي غزوة بدر سابقاً – كما بينا استفاد المسلمون بقيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم من خبرات بعض الأسرى، وهم سجناء فيطلب منهم التعليم مقابل تحريرهم من الأسر والحبس فقد كان في أسرى المشركين يوم بدر من يحسن الكتابة، فكان من لا مال له من الأسرى يفتدي بأن يعلم عشرة من غلمان أهل المدينة الكتابة فتعلم زيد بن ثابت في جماعة"[47] وقد وافَقَ الرسول صلى الله عليه وسلم أبا بكرٍ- رَضِيَ اللهُ عَنْه ُ- بإطلاقِ الأسرى مُقابلَ الفداء مِن المسلمينَ سواء أكان بدفع المال أو بالتعليم لبعض المسلمين، ولم يُوافقْ عَلَى اقتراحِ عمرَ- رَضِيَ اللهُ عَنْه ُ- بقتلِهم، وقَدْ ذَكَرَ بعض قصيري النظر أنَّ الله مَا أحَبَّ فعلَ النَّبيِّ- صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ- مستدلا بقوله " مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ . لَّوۡلَا كِتَٰبٞ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ)" (الأنفال، 68-67) وليس صحيحا هذا الفهم للآية فأنه لم يقع في ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم خطأ، ولا مخالفة للأولى، وأن ما فعله الرسول كان فيه الخير للإسلام والمسلمين، ليكون ما أخذ من فدية لتقوية أواصر الدولة الإسلامية في المجتمع المدني، يقول صاحب التفسير الكاشف. " والذي نرجحه أن الله سبحانه قد إستثنى من تحريم الأسر كل من أطلقه النبي صلى الله عليه وسلم من أسرى بدر، وقد أسلم الكثير منهم وحسن فيه بلاؤهم، بل وكان فيهم من أخرج كرها[48] " ثم إن هذا الحكم لو كان خطأ منه صلى الله عليه وسلم لأمر بنقضه، ورد ما أخذ من فداء ولاشتغل بالاستغفار وطلب العفو عما وقع، ولم يحدث شيء من ذلك ثم إن الرسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة الكرام قد أثخنوا في المشركين في بدر حيث قتلوا منهم سبعين، وأسروا سبعين،فحققوا بذلك الإثخان المطلوب "و بعد القتل أسروا جماعة والآية تدل على أنه بعد الإثخان يجوز الأسر، فصارت هذه الآية دالة دلالة بينة على أن ذلك الأسر كان جائزا، بحكم هذه الآية"[49].

وإن دل هذا الفعل من رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنما يدل على جواز عمل السجين وتعليمه للآخرين وأن يستفاد مما لديه من خبرات حتى وإن لم يكن مسلما والله أعلم.

الخاتمة:

السجن عقوبة تعزيرية مشروعة دلت الأدلة من كتاب الله وسنة رسوله على مشروعيتها، وهو مدرسة تربوية حري بالدارسين_ معلمين وطلاب علم _ الاهتمام بها، وقد توصلت من خلال هذه الدراسة حول إصلاح السجناء في المؤسسات الإصلاحية في الشريعة الإسلامية إلى النتائج الآتية:

1. إن المؤسسات الإصلاحية عليها كاهل كبير في تأهيل وإصلاح النزلاء الأمر الذي يوجب على أولياء الأمور إعطائها جانب كبير من الرعاية والإهتمام.
2. الشريعة الغرّاء جاءت تأمر بالحفاظ على آدمية الإنسان ومعاملته خارج المؤسسات الإصلاحية وداخلها.
3. العناية بالوعظ والإرشاد عن طريق الندوات والمحاضرات، وغيرها من وسائل الدعوة داخل السجون سبل من سبل الإصلاح.
4. توفير الحوافز للنزلاء التي تشجيع على حفظ الكتاب العزيز جانب كبير من جوانب الإصلاح، وذلك عن طريق تخفيض عقوبة السجن للحفظة للكتاب المبين أو جزءا منه و إقامة المسابقات والحفلات، في سبيل تنمية الإهتمام بالتحفيظ في مراكز الإصلاح.
5. القرآن الكريم من أهم وسائل التقويم والإصلاح لنزع بذور الإنحراف من نفس السجين وإعادته عنصراً صالحاً في المجتمع، الأمر الذي يوجب التركيز في هذه المؤسسات على هذا الجانب.
6. عقوبة السجن في المؤسسات الإصلاحية عقوبة تعزيرية تؤدي إلى تطهير العصاة والمذنبين من الآثام تنجيهم من عقاب الله يوم القيامة.
7. توفير سبل العمل داخل المؤسسات الإصلاحية له أثر طيب في إصلاح سلوك السجين في السجن وخارجه حيث يتعلم السجين مهنة بها يشغل وقته داخل السجن و يكتسب من خلالها كسباً حلالاً بعد خروجه منه.
8. التعليم للنزلاء سواء أكان أكاديمياً أم مهنياً سبيل من سبل الإصلاح لهم.

والحمد لله رب العالمين

فهرس المراجع والمصادر

- القرآن الكريم.
- أحكام القرآن، محمد ابن عبد الله بن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أدباء العرب في الجاهلية وصدر الإسلام، بطرس البستاني، دار نظير عبود.
- أدب القاضي، أبو بكر أحمد بن عمر الخصاف، دار الكتب العلمية، بيروت.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، محمد بن محمد العمادي أبو السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب،الحافظ أبوعمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، دار الجيل، بيروت.
- أسنى المطالب شرح روضة الطالب، زكريا بن محمد الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- أقضية رسول الله صلى الله عيه وسلم، أبو عبد الله محمد ابن فرج ابن الطلاع، دار ابن الهيثم، مصر.
- أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، جابر بن موسى أبو بكر الجزائري، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- البداية والنهاية، إسماعيل بن كثير، دار الفكر العربي، بيروت.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق المرتضى الزَّبيدي، دار الهداية، القاهرة.
- التحرير والتنوير من التفسير، محمد الطاهر بن عاشور،الطبعة المصرية، القاهرة.
- تفسير القرآن الحكيم (المنار)، محمد رشيد رضا، دار الفكر، بيروت.
- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير، دار الفكر، بيروت.
- التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم الخطيب دار الفكر العربي، القاهرة.
- التفسير الكاشف، محمد جواد مغنية، دار العلم للملايين، بيروت.
- التفسير الكبير،الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أثر السجن في سلوك النزلاء، أ. د عبدالله عبد العني،جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- تهذيب سير أعلام النبلاء، أحمد فايز الحمصي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الجامع لأحكام القرآن، أحمد القرطبي، دار الكاتب العربي، بيروت.

- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو على الفضل بن الحسن الطبرسي، دار المعرفة، بيروت.
- مجموع الفتاوي، أحمد ابن تيمية، دار الوفاء للطباعة والنشر.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد ابن فارس، دار الجيل، بيروت.
- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار الفكر، بيروت.
- لسان العرب، ابن منظور، ، بيروت، دار الصادر.
- روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، محمود الآلوسي،دار إحياء التراث، بيروت.
- السجن وموجباته في الشريعة الإسلامية، د. محمد بن عبد الله الجريوي، الرياض.
- سنن أبي داوود، سليمان بن الأشعث دار الفكر، بيروت.
- الجامع الصحيح (سنن الترمذي) أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- السيرة النبوية، ابن هشام، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة
- عصمة الأنبياء، الفخر الرازي. دار الكتب العلمية، بيروت
- العقوبات التفويضة وأهدافها في ضوء الكتاب والسنة، دمطيع الله دخيل الله سليمان،السعودية.
- العمل التطوعي لنزلاء المؤسسات الإصلاحية، دأحسن مبارك طالب، الرياض.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، دار الوفاء للطباعة والنشر.
- في ظلال القرآن، سيد قطب إبراهيم، دار الشروق، بيروت.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس،مؤسسة مناهل العرفان، بيروت.
- الكامل في التاريخ، ابن الأثير،دار الكتب العلمية، بيروت.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان. دار صادر، بيروت.

الهوامش:

1 انظر معجم مقاييس اللغة، أحمد ابن فارس،(23/2)

2 القاموس المحيط، للفيروزآبادي (4 /233)

3 لسان العرب، ابن منظور،بيروت، دار الصادر، (13 /203)

4 تاج العروس، الزبيدي، (9 /231).

5 مجموع الفتاوي، ابن تيمية (35 /398)

6 انظر الجريوي، السجن وموجباته في الشريعة الإسلامية الرياض، (20/1)

7 وهذه المواضع في قوله تعالى "قالت ما جزاء من أراد بأهلك سوءا إلا أن يُسجن أو عذاب أليم" (يوسف25)، وقوله "ولئن لم يفعل ما آمره ليُسجنَنَّ وليكونا من الصاغرين" (يوسف 32)، وقوله تعالى "قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه" (يوسف 33)،وقوله "ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجُنُنَّه حتى حين"(يوسف 35) وقوله"ودخل معه السجن فتيان"(يوسف 36)، وقوله "يا صاحبي السجن أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار" (يوسف39)، وقوله"يا صاحبي السجن أما أحدكما فيسقي ربه خمرا (يوسف 41) وقوله"فلبث في السجن بضع سنين"(يوسف42) وقوله "وقد أحسن بي إذ أخرجني من السجن وجاء بكم من البدو"(يوسف 100).

8 التحرير والتنوير من التفسير، محمد الطاهر بن عاشور،(174/7)

9 نفس المرجع السابق، (264/8)

10 تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، محمد بن محمد العمادي أبو السعود،دار إحياء التراث العربي – بيروت، (154/2)

11 تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير، دار الفكر، بيروت، (368/2)

12 أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير،جابر بن موسى أبو بكر الجزائري مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة،(484/5)

13 ابن العربي، أحكام القرآن ج2ص723

14 الجامع لأحكام القرآن، أبوعبدالله أحمد القرطبي، دار الكاتب العربي، القاهرة، (117/4)

15 العقوبات التفويضة وأهدافها في ضوء الكتاب والسنة، دمطيع الله دخيل الله سليمان،السعودية ، ص23

16 تفسير مجمع البيان للطبرسي،(33/3)

17 سنن أبي داوود، أبو داوود بن الأشعث، (3 /314)

18 أخرجه مسلم،مسلم بن الحجاج، (210/8) وانظر سنن الترمذي، أبوعيسى الترمذي(76/3) وانظر كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس،مؤسسة مناهل العرفان، بيروت،(410/1)

19 أخرجه البخاري في كتاب الشروط،باب الشروط في الجهاد، (329/5)

20 روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، محمود الآلوسي،دار إحياء التراث، بيروت،(237/12)

21 انظر : تفسير القرآن العظيم، ابن كثير ج4 ص38.

22 انظر أدب القاضي، الخصاف، ج2 ص 344- 347،

23 انظر البداية والنهاية، ابن كثير ج4 ص116.

24 الاستيعاب، ابن عبد البر ج1 ص79 . وقد جاء في سنن أبي داوود أسر ثمامة بن أثال فربط بسارية من سواري المسجد وهو حبس لحريته وانظر المجتبى من السنن، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة ، ومذيلة بأحكام الألباني عليها(46/2) "حيث قال فيه الشيخ الألباني : صحيح وانظر مسند الإمام أحمد بن حنبل مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة – القاهرة، (2،246)، قال فيه شعيب الأرنؤوط : إسناده قوي.

25 انظر الإصابة، لابن حجر العسقلاني، ج4 ص264.

26 انظر تهذيب سير أعلام النبلاء، أحمد فايز الحمصي، ج1 ص30- 31.

27 انظر البداية والنهاية، ابن كثير ج3 ص303- 305، والمصنف، عبد الرزاق الصنعاني ج5 ص206.

28 فقد سجن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الشاعر الهجاء (الحطيئة) سليط اللسان الذي ما سلم من لسانه احد حتى إنه هجاء أمه وأبيه، بل هجاء نفسه ، فقال قصيد ة يستعطف بها عمر بن الخطاب فأخرجه من السجن بعدما أبكت عمر ، فيقول الحطيئة: ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر ألقيت كاسيهم في قعر مظلمة فاغفر عليك سلام الله يا عمر انظر أدباء العرب، البستاني، ص237.

29 انظر أسنى المطالب، الأنصاري، (306/4).

30 انظر قضية الرسول ابن الطلاع ص98.

31 انظر وفيات الأعيان، ابن خلكان، (1 /123).

32 الكامل في التاريخ، ابن الأثير، (4 /156).

33 العمل التطوعي لنزلاء المؤسسات الإصلاحية، دأحسن مبارك طالب، الرياض، ص22

34 نفس المرجع السابق ، ص22

35 المجتبى من السنن، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة ، ومذيل بأحكام الألباني عليها(46/2) "حيث قال فيه الشيخ الألباني : صحيح وانظر مسند الإمام أحمد بن حنبل، مذيل بأحكام شعيب الأرنؤوط، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة – القاهرة، (2،246)، قال فيه شعيب الأرنؤوط : إسناده قوي

36 انظر الإستيعاب، ابن عبد البر، (1 /79).

37 التفسير الكبير،الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت،(45/28)

38 التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم الخطيب دار الفكر العربي، القاهرة،(318/13)

39 في ظلال القرآن،سيد قطب، (416/7)

40 التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم الخطيب، (318/13)

41 في ظلال القرآن، سيد قطب إبراهيم، ، دار الشروق، بيروت /(308/3)

42 تفسير القرآن الحكيم، (المنار)، محمد رشيد رضا، ، دار الفكر، بيروت

43 تفسير القرآن العظيم، ابن كثيردار الفكر، بيروت، (512/2)

44 فتح القدير، الشوكاني، (116/3)

45 ا نظر اثر السجن في سلوك النزلاء، أ.د عبدالله عبد العني، ص155

46 نفس المرجع السابق

47 التحرير والتنوير، ابن عاشور، (136/1)

48 التفسير الكاشف، محمد جواد مغنية، (509/3)

49 التفسير الكبير، الفخر الرازي، (158/8)

الملخص

ظاهرة الانتحار في الأردن : دراسة سوسيولوجية

أ.د. فايز عبدالقادر المجالي

الباحث عدنان محمد الضمور

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية، في تفسير ظاهرة الانتحار في الأردن، استخدمت الدراسة البيانات الجاهزة، والمتوفرة في التقارير الإحصائية الجنائية الصادرة عن مديرة الأمن العام/ إدارة المعلومات الجنائية، في المملكة الأردنية الهاشمية، للفترة من (2000- 2009)، وتم استخدام الإحصاء الوصفي من خلال النسب المئوية، والتكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، لتحليل البيانات الواردة في التقارير الإحصائية والإجابة على تساؤلات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أبرزها: إن أكثر العوامل المؤدية إلى الانتحار هي العوامل الاجتماعية، تليها العوامل النفسية، ثم العوامل الاقتصادية، وأن هناك زيادة لمعدلات الانتحار من حيث العدد في المناطق الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية، كما بينت أن نسبة الانتحار عند الذكور أكثر منها عند الإناث، وتتركز أعلى نسبة للانتحار عند فئة الشباب من (18- 27) سنة، وعند فئة غير العاملين، وبينت أن أكثر الوسائل المستخدمة في الانتحار هي تناول المواد السامة. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من معدلات البطالة والطلاق وبين الانتحار، وتبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكثافة السكانية والانتحار. وبناءً على نتائج الدراسة فقد تم صياغة عدد من التوصيات.

Abstract

The Phenomenon of Suicide in Jordan :Sociological Study

Prof. Fayez Abdulgader Al Majali

Adnan Mohammad Al Dmour

The purpose of this study was to investigate the role of social, economic and psychological factors interpreting of the phenomenon of suicide in Jordan. The study used ready data, which are available in the statistical reports issued by the Directorate of Public Security / Department of Criminal Information, in the Hashemite Kingdom of Jordan, for the period (2000-2009). using descriptive statistics through percentages, frequencies, averages and standard deviation for the analysis of the data contained in statistical reports, and to answer questions of the study. The study reached to a set of main results as follows:

The most factors leading to suicide are social factors, followed by psychological factors, then economic factors, and there is an increase of suicide rates in terms of numbers in urban areas than in rural areas. This study also showed that the suicide rate in males than in females, and is concentrated the highest percentage to commit suicide among the youth category of (18-27) years, and among non-working class, the study indicated that the most common means used to commit suicide is handling the toxic substances.

The study also revealed that there is a statistically significant relationship between divorce, unemployment and suicide, in addition there is no statistically significant relationship with population density and suicide.

مقدمة :

الانتحار ظاهرة إنسانية عامة موجودة في كافة المجتمعات منذ أن خلق الله البشرية وحتى يومنا هذا، ولقد شهد العالم ولا يزال اهتماماً بالغاً بهذه الظاهرة، نظراً لزيادتها وبشكل مُطرد، خصوصاً مع انتشار الفوضى الاجتماعية، والأزمات التي حلّت على البشرية بكافة أشكالها، سواءً الاقتصادية منها، أم السياسية، أم الثقافية، أم نتيجة للحروب المستمرة التي تهدد قيم المجتمعات جميعاً.

كل ذلك أدى إلى أن يصبح الانتحار ظاهرة سلوكية واسعة الانتشار، ولا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات البشرية (الرشود، 2006).

لقد كانت أوروبا قبل الثورة الفرنسية، تعاقب وتحاكم المُنتحر حتى بعد وفاته، عن طريق مصادرة أمواله ونبش قبره، عقابا له على فعلته، إلا أن تلك السُبل العقابية أخذت تتلاشى بعد أن تعرضت إلى هجوم ونقد شديدين من فلاسفة القرن الثامن عشر، أمثال بكاريا ومونتسيكو(نجم، 2002).

وحظيت ظاهرة الانتحار باهتمام واسع، ودراسات معمقة في المجتمعات الغربية لاتساع حجمها، بما يتوافق مع أشكال التغير الذي أحدثته الثورة الصناعية، والحركة الفكرية، وما شكّله الانتحار من مشاكل اجتماعية في تلك المجتمعات، ونظرا لتنامي وانتشار هذه الظاهرة السلوكية الخطيرة، بين أبناء المجتمع الأردني، كان لا بد من إجراء دراسات مماثلة، للبحث عن العوامل التي أحدثت تغييرات في المجتمع، مما ساهم في تنامي السلوك الانتحاري خلال السنوات الأخيرة في المجتمع الأردني.

وعندما نتحدث عن ظاهرة الانتحار، فإننا لا نتحدث عن شيء غامض، أو ما وراء الطبيعة، يحتاج إلى تفسير فلسفي، وإنما نتحدث عن شيء واقعي وملموس، حتى أصبحنا نطالع أو نسمع من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، عند إشراقة كل صباح، أو غروب شمس ذلك اليوم، عن حالة انتحار أو محاولة انتحار، إلى الحد الذي باتت تشكل قلقاً للمجتمع، وباتت فيه الحاجة ملحةً إلى اتخاذ الإجراءات وإيجاد الحلول المناسبة والكفيلة للحد من انتشارها، ومعرفة العوامل الحقيقية الكامنة وراء إقدام هؤلاء الأشخاص على التخلص من أنفسهم، لوقف النزيف الهائل من الأرواح البشرية التي نفقدها كل عام.

لقد مرّ الأردن بمجموعة من الأحداث المؤثرة التي كان لها ابرز الاثر في إحداث التغير الواضح في بنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي انعكست على معيشة المواطن الأردني بدءً من أحداث نيسان عام (1989) ثم حرب الخليج الأولى عام (1990)، ودخول الأردن اتفاقية منظمة التجارة الحرة (WTO) واتفاقية السلام مع إسرائيل، ودخول الخصخصة التي طالت خيرات الوطن وما صاحبها من آثارٍ سلبية على الأفراد والجماعات، الفقيرة والعادية، مروراً بأحداث الحادي عشر من أيلول عام (2001)، وما تبعه من احتلال للعراق عام (2003)، فالعدوان الإسرائيلي على لبنان عام (2006)، ثم العدوان الإسرائيلي على غزة عام (2008)، فأدت كل هذه الأحداث إلى خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، نتيجة لكثرة الوافدين الذين أجبرتهم الظروف على دخول الأردن والاستقرار فيه، فأدى ذلك إلى خلق حالة من الفوضى والاضطراب الاقتصادي والاجتماعي، فكان له الأثر الواضح على حياة كثير من الناس، مما أدى إلى تعرضهم لضغوط مختلفة دفعت بكثير منهم إلى الانتحار، أو محاولة الانتحار.

ويلعب الإعلام دورا مهما في تنمية هذه الظاهرة، حيث يسعى بعض الأشخاص إلى تسليط الضوء على مشكلته، أو معاناته باللجوء إلى الانتحار، فجعلته مادة دسمة لبعض وسائل الإعلام، التي لا يهمها سوى التفاعل اللحظي –السبق الصحفي- ومحاولة جلب انتباه القراء دون التأكد من أن المسألة قد تكون غير ذلك، وقد شهد الأردن مثل هذه المحاولات من خلال الصعود إلى المباني العالية، والتي تكون في مواقع مميزة يرتادها أناس كثيرون، من أجل جلب الانتباه و تسليط الضوء على نفسه، وغالباً ما يبرر ذلك بوجود ضائقة مالية أو مشكلة في إيجاد فرصة عمل وغيرها من الأسباب غير المقنعة، التي لا يرجى منها سوى أهداف آنية أو مصالح شخصية فقط، دون أن يرافق ذلك النية أو التصميم أو العزم على الانتحار الفعلي.

وقد أشار(الزعبي، 2009) إلى ذلك حيث قام أحد الأشخاص المحاولين للانتحار بإتباع أسلوب لبق ومهني، وعلى طريقة الفعاليات الرسمية والثقافية، بالاستفادة من تجارب زملائه السابقين في هذا المجال، حيث قام بزيارة مباني الصحف والسؤال عن أسماء وأرقام الصحفيين المهتمين بشؤون الانتحار، داعيا الجميع الحضور إلى مكان انتحاره في اليوم المعلن، كما سأل قبل انصرافه عن أرقام محطات التلفزة المحلية والمهتمين بهذا الشأن؛ ليقوم بتوجيه دعوات رسمية لهم، لا لشيء وإنما من باب تسليط الضوء على مشكلته فحسب.

إن هذه السلوكيات غير المقبولة اجتماعيا و لا اخلاقيا والتي ارتفعت نسبتها في المجتمع الأردني في الآونة الاخيرة، تحتاج من الجميع سواء أكانوا رجال علم أم أخصائيين في جميع المجالات، أم رجال دين أم أصحاب قرار، أن يقفوا في وجه هذه الظاهرة السلبية، التي أخذت تزداد يوما بعد يوم، خصوصاً ونحن نشهد هبوطاً سريعا للقيم الأصيلة التي كانت تحكم المجتمع، نتيجةً لضعف الدور الرقابي للأسرة والمدرسة و دور العبادة، بعد أن كانت هذه المؤسسات تعمل على غرس القيم الاجتماعية الصحيحة، لدى أبنائها، وتسعى أيضاً إلى مراقبتها وتوجيهها نحو الوجهة الصحيحة، مما جعل تلك القيم من أهم عوامل الضبط الذاتي لدى الأفراد و التي تنعكس على المجتمع بشكل عام.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تتلخص مشكلة الدراسة بتحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ودورها في تفسير الانتحار في الأردن، للوقوف على حجم تلك المشكلة ومعرفة الوسائل المستخدمة فيها والفئة العمرية الأكثر ممارسة لتلك الظاهرة، والتوزيع الجغرافي لأعداد المُنتحرين وسُبل الوقاية من هذه الظاهرة.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة على شكل التساؤلات التالية:

1. ما توزيع المنتحرين في الأردن وفقاً للمحافظات وحسب مكان السكن؟
2. ما أهم العوامل المؤدية إلى الانتحار في الأردن؟
3. ما الوسائل المتبعة في الانتحار في المجتمع الأردني ؟
4. ما الفئات العمرية التي يظهر فيها أعلى نسب للانتحار في الأردن ؟
5. ما توزيع المُنتحرين وفقا للعمل في الأردن ؟
6. ما توزيع المنتحرين في الأردن وفقاً للحالة الاجتماعية ؟
7. ما توزيع الانتحار وفقا للجنس في الأردن ؟
8. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات الانتحار تعزى لمتغيرات الطلاق والبطالة والكثافة السكانية؟

أهمية الدراسة :

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال الاعتبارات التالية:

أولاً: الأهمية النظرية:

1. المساهمة في إغناء وتحديث الدراسات الاجتماعية التي تتناول موضوع الانتحار وما يشكله من خطر يهدد المجتمع الأردني.
2. تسعى الدراسة إلى رفد معرفة علمية إلى المكتبات الأردنية، لأهمية موضوع الانتحار وما يشكله من خطر يهدد أمن المجتمع الأردني.

ثانياً: الأهمية التطبيقية وتتمثل في:

1. المساعدة في تحديد العوامل الفردية للانتحار في المجتمع الأردني، وهذا بدوره يشكل نصف العلاج، مما يختصر المسافة على كل الساعين لمقاومة هذه الظاهرة والحد منها.
2. تسعى الدراسة من خلال نتائجها، إلى مساعدة الجهات المعنية بشكل مباشر بهذه المشكلة، للاستفادة منها، وهي الأمن العام والمركز الوطني للطب الشرعي، لمعرفة العوامل الحقيقية الكامنة وراء هذه الظاهرة، في ضوء نتائج الدراسة.
3. مساعدة أصحاب القرار على إيجاد وبلورة السياسات الاجتماعية والتشريعية المناسبة، ووضع الخطط العلاجية والإصلاحية والوقائية، للحد من انتشار هذه المشكلة، وآثارها الضارة على الفرد والمجتمع.

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة حجم ظاهرة الانتحار والتطورات التي طرأت عليها، وفقاً للإحصائيات الرسمية الصادرة من مديرية الأمن العام للفترة من عام (2000- 2009).
2. تحديد أهم العوامل المؤدية إلى تنامي ظاهرة الانتحار، وازدياد نسبته في المجتمع الأردني للفترة من عام (2000- 2009) بناءً على الإحصائيات الرسمية الصادرة عن مديرية الأمن العام.
3. معرفة أبرز الأدوات والأساليب المستخدمة في الانتحار.
4. التعرف على الفئات الأكثر ارتكاباً للانتحار وفقاً للحالة الاجتماعية والعمل.
5. تحديد الفئات العمرية الأكثر ممارسة للسلوك الانتحاري بينها.

6. التعرف على التوزيع الجغرافي للمنتحرين وفقا للمحافظات.
7. تحديد العلاقة بين كل من البطالة والطلاق والكثافة السكانية ومدى تأثيرها في ارتفاع معدلات الانتحار في الأردن.

مفاهيم الدراسة:

تعريف الانتحار:

التعريف الاجتماعي للانتحار: تتبنى الدراسة التعريف التالي لمفهوم الانتحار: هو الانهزام الفردي والهروب من الحياة نحو الموت، عندما يفقد الفرد الثقة بمحيطه الاجتماعي، نتيجة فشل النسق الاجتماعي في تأدية وظيفته، وإيجاد الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف الفردية المطلوبة.

الانتحار لغة: في اللغة العربية: فالكلمة مشتقة من الجذر (نحر)، أي ذبح أو قتل، وانتحر الشخص أي ذبح نفسه أو قتل نفسه، ونحر البعير أي طعنه في منحره، حيث يبتدئ الحلقوم من أعلى الصدر (ابن منظور، م3، ص594- 595). وهو عملية قتل الذات بذاتها، وهو مفهوم مشتق من كلمة مركبة من أصل لاتيني، من فعل (caedere) بمعنى يقتل، والاسم (cui) بمعنى النفس أو الذات في الفرنسية، وبالانجليزية (suicide) (الجيوش، 1990).

الانتحار اصطلاحا: يعرّف دوركايم (Durkheim,1952)، الانتحار بأنه: هو كل حالات الموت التي تنتج بصورة مباشرة، أو غير مباشره عن فعل إيجابي أو سلبي، يقوم به الفرد بنفسه، وهو يعرف أن هذا الفعل يصل به إلى الموت. في حين يعرّفه (سمعان، 1964) بأنه: كل فعل أو أفعال يقوم بها صاحبها لقتل نفسه بنفسه، وقد تم له ذلك وانتهت حياته نتيجة هذه الأفعال.

الانتحار في علم النفس: يعرفه (الغرير وأبو أسعد، 2009)، بأنه: عملية اختيار الموت عندما يستطيع الشخص اختيار الحياة، وهو ناتج عن رفض معين للواقع، أو حالة توتر شديدة. ويعرفه الباحثان أيضاً بأنه: المسمار الأخير في نعش الصحة النفسية والعقلية، ويأتي في الدرجة الخامسة والأخيرة في تصنيف خطورة المرض النفسي.

بعض المصطلحات المرتبطة بالانتحار:

الشروع في الانتحار: هي الأفعال التي يقوم بها الشخص بقصد التخلص من حياته، لكنها لم تؤدي إلى الإتيان بالنتيجة المطلوبة وهي الموت، نتيجة تدخل عوامل داخلية أو خارجية حالت دون الوصول إلى تلك النتيجة مثل: عدم فعالية الأداة المستخدمة، أو تدخل أشخاص حال دون الموت كالجهات الأمنية أو الأهل أو المجتمع بشكل عام.

أما التعريف القانوني للشروع: عرفت المادة (68) من قانون العقوبات الأردني الشروع على أنه: (البدء في تنفيذ فعل من الأفعال الظاهرة، المؤدية إلى ارتكاب جناية أو جنحة، فإذا لم يتمكن الفاعل من إتمام الأفعال اللازمة لحصول تلك الجناية أو الجنحة، لحيلولة أسباب لا دخل لإرادته فيه) (قانون العقوبات الأردني، 1960).

الحمل أو المساعدة على الانتحار: المقصود بحمل الشخص على الانتحار، هو خلق فكرة التخلص من الحياة لديه، ويجب أن يكون الحمل هو المؤدي لوقوع الانتحار أو الشروع فيه، فإذا لم يؤدي الحمل إلى أي نتيجة، لم يعد هناك مجالاً للتجريم والعقاب.
أما المساعدة على الانتحار فتعني أن يساعد الجاني الشخص المجني عليه أو يعاونه على تنفيذ الحدث وذلك بالطرق التي أشارت إليها فقرات البند الثاني من المادة (80) من قانون العقوبات الأردني (السعيد، 2006).

السلوك الانتحاري: هو سلسلة أفعال سواء تم الانتحار أم لم يتم، تشمل الانتحار، والشروع فيه، والتهديد بالانتحار، ومحاولة الانتحار، ويمكن تصوره على هيئة متصل لقوة كامنة تشتمل على صورة الا نتحار، ثم التأملات الانتحارية، تليها محاولة الانتحار، وأخيرا وقوع الانتحار الفعلي (الرشود، 2006).

المحاولة الانتحارية: مفهوم نظري عام يستخدم عندما تكون الإشارة عامة إلى الانتحار والشروع فيه، وهذا يعني أن مفهوم المحاولة ينسحب نظريا على الانتحار الفعلي وعلى الشروع فقط على السواء (سمعان، 1964).

التهديد بالانتحار: التهديد بالانتحار هو مصطلح يشير إلى العملية التي يميل فيها الأفراد إلى التلويح للآخرين، برغبتهم وعزمهم على الإقدام على الانتحار، ويتميز هؤلاء غالباً بأن النزعة الانتحارية عندهم، لم تتعد المستوى اللفظي، (الكلام والتهديد والتلويح) وكما أشار (الجيوش،

1990)، فقد تم تصنيفهم إلى نوعين هما:

1. أصحاب تهديدات خطيرة، مثل التهديد بالأسلحة النارية.
2. أصحاب تهديدات غير خطيرة، مثل الصعود إلى المباني العالية.

العوامل الاجتماعية: العوامل الاجتماعية هي: تلك الظروف التي تحيط بالشخص منذ مولده، وتتعلق بعلاقته مع غيره من الناس، في جميع أطوار حياته وتؤثر في تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، مثل الأسرة، والمدرسة، والأصدقاء، ومجتمع العمل، والجيران، وغيرها (ربيع، 2010).

العوامل الاقتصادية: هي الظروف التي تتعلق بالفرد والمجتمع، والتي تمس ظروف حياته المعيشية، وتشمل حالة الكساد أو التقلبات الاقتصادية أو الرخاء العام، والفقر والغنى، وحظه من العمل الذي يعيش منه، أو وجوده في حالة بطالة (الوريكات، 2009).

العوامل النفسية: هي العوامل التي تؤثر في سلوك الفرد وشخصيته، وتتحكم في تكيفه مع البيئة الخارجية، ومنها: الوراثة، التكوين البدني، الأمراض، وظروف البيئة الخارجية التي يعيش فيها الفرد(القهوجي،2002).

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لمعرفة دور العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية في تفسير ظاهرة الانتحار في الأردن، من خلال الإحصائيات الرسمية الصادرة عن إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام، للفترة ما بين عام (2000- 2009).

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع حالات الانتحار، ومحاولة الانتحار في المملكة الأردنية الهاشمية، المسجلة رسميا في التقارير الإحصائية الجنائية لدى إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام، في الفترة ما بين عامي(2000- 2009).

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من جميع حالات الانتحار التام ومحاولة الانتحار(ذكوراً وإناثاً)، كما وردت في التقارير الإحصائية الجنائية للأعوام (2000- 2009)، والتي تكونت من(206)حالة انتحار تام، و(1907) محاولة انتحار خلال عشر سنوات.

الإجراءات:

1. تم مقابلة مدير المركز الوطني للطب الشرعي، للحصول على المعلومات والإحصائيات اللازمة للدراسة، علماً بأنه لا يتوفر فعلياً أي سجل إحصائي رسمي لدى المركز الوطني للطب الشرعي بخصوص حالات الانتحار.
2. تم مراجعة إدارة المعلومات الجنائية، للحصول على الإحصائيات اللازمة لإجراء الدراسة، وتم أخذ الموافقة للاطلاع على المعلومات الشخصية للأشخاص المنتحرين، والموثقة رسمياً لدى أقسام الشرطة المختلفة، مع التزام الباحث بسرية وخصوصية تلك المعلومات، وعدم نشر الأسماء أو أي معلومة تشير إلى الشخص المنتحر بشكل شخصي، إلا في حدود المعلومات الضرورية واللازمة للدراسة، واشتملت التقارير التي تم الوصول إليها على جميع حالات الانتحار بشكل مفصل، بعد اعتمادها وتوثيقها رسميا، حال صدور التكييف القضائي النهائي، ووصفها بأنها حالات انتحار.
3. دراسة كافة المتغيرات الواردة في تلك التقارير، كالحالة الاجتماعية، والجنس، والفئة العمرية، وتوزيع الانتحار حسب المدينة، وحسب الوسيلة المستخدمة في الانتحار، وكافة المتغيرات الأخرى الواردة في الدراسة.
4. الحصول على المعلومات الإحصائية اللازمة للدراسة من دائرة الإحصاءات العامة؛ كمعدلات السكان، والبطالة وحالات الطلاق، والكثافة السكانية، للفترة الواقعة بين عام(2000- 2009)، لدارستها كمتغيرات ذات علاقة بحالات الانتحار.

أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة البيانات الجاهزة، التي أظهرتها السجلات الرسمية، الصادرة عن إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام، لحوادث الانتحار التي وقعت خلال الفترة من عام (2000- 2009).

أسلوب تحليل البيانات:

تم تفريغ البيانات الواردة في التقارير الإحصائية الجنائية للأعوام (2000- 2009)، في برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Package For Social Sciences Statistical (SPSS)، وتم حساب النسبة المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، للجداول الواردة في الدراسة، وقد تم استخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson)، وتحديد مستوى الدلالة (الفا) اقل أو يساوي (0.05) كمستوى دلالة.

الإطار النظري والدراسات السابقة :

أولا الاطار النظري :

أقسام الانتحار: يقسم الانتحار إلى قسمين:

1. **الانتحار المباشر:** وهو فعل الإنسان بنفسه، مما يؤدي إلى ازهاقها قاصدا الموت، سواء فعل ذلك من تلقاء نفسه، أو بمساعدة وإرشاد شخص آخر، كأن يطعن نفسه بأي أداة قاتلة، أو يطلق على ذفسه عيارات ناريه، أو يتردى من مكان شاهق، أو يحتسي سما، أو يخنق نفسه بحبل أو غيره، أو يحرق نفسه، أو يغرقها ونحو ذلك(الغطيمل،2000).
2. **الانتحار غير المباشر:** وهو أن يُعرض الشخص نفسه لما يحصل به الهلاك، دون قصد الهلاك فيموت جراء هذا السبب، ومن أمثلة ذلك، تعاطي الإنسان المخدرات أو المسكرات، مع علمه بخطرها على نفسه فيموت بسببها(خراشي، 2008).

ويشير (عياش، 2003)، إلى ضرورة التمييز بين الانتحار الناجح والانتحار الفاشل، فالانتحار الناجح يكون الموت فيه محققا والتدمير الذاتي نهائيا، حيث تتحقق رغبة الموت عبر سلوك محكم التنفيذ، بينما في الانتحار الفاشل، تكون رغبة الموت موجودة، إلا أن السلوك الانتحاري غير محكم التنفيذ، لذلك لا ينتهي هؤلاء إلى الموت، إما لسرعة تدخل المحيطين بهم لإنقاذهم، أو لضعف التدبير لعملية الانتحار، والفرق شاسع بين الحالتين: ففي الأولى: القرار حاسم بإنهاء الحياة، وهي أقرب أو توازي بالحدة والفعل الانتحار الناجح ولا تقل خطورة عنه. وفي الثانية: ليس الموت هو الهدف، بل توجيه رسالة ابتزاز، أو تهديد، أو نداء استغاثة للآخرين.

سُبل الوقاية من الانتحار:

الانتحار مشكلة اجتماعية وشخصية في آن واحد، فهي مشكلة اجتماعية من حيث إقبال الشباب على ذلك الفعل، وحرمان الأمة من بعض أفرادها المنتجين وهم في أوج قدرتهم على العطاء في مجالات العمل والإنتاج(الردايده، 2006).

إن التصدي لهذه المشكلة، بقصد الوقاية منها والحد من انتشارها، ليست مقصورة على فئة معينة، بل هي تحتاج إلى تظافر كل الجهود الرسمية والأهلية، الفردية والجماعية، فالأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام وعلماء الاجتماع وعلماء النفس، وغيرهم، فكل من هؤلاء يجب أن يؤدي دوراً

بارزاً في الوقاية من الانتحار والحد منه، ولعل أبرز السُبل التي يمكن أن تكون فاعلة في الوقاية من الانتحار تعزيز الجانب الديني لدى المجتمع، حيث إن المبادئ الدينية تعمل على غرس وتعزيز المبادئ الأخلاقية لدى أفراد المجتمع وترشدهم الى الطريق الصحيح، وكذلك العناية بالجانب الإجتماعي والعناية بالأسرة، والتنشئة الإجتماعية السليمة، والتكافل الإجتماعي، وإشغال أوقات الفراغ لدى الشباب والعناية بهم، بالإضافة الى العناية بالجانب الإقتصادي ومحاربة الفقر والبطالة، وإنشاء المؤسسات المهنية والتدريبية (غنية، 1995).

النظريات الاجتماعية المفسرة للانتحار :

إميل دوركايم: صنف دوركايم(Durkheim) الانتحار في أربعة أنواع، يُمثل كل نوع منها حالة الشخص المُنتحر، وعلاقته مع مجتمعه الذي يعيش فيه، وهذه الأنواع هي:

1. **الانتحار الأناني:** هو الانتحار الذي يحدث نتيجة لتغلب أهداف الفرد الشخصية وغاياته الذاتية على الأهداف المجتمعية، ويقول دوركايم إن الانتحار يتناسب تناسبا عكسيا مع درجة تماسك الجماعات الاجتماعية، أي إذا كان التماسك الاجتماعي ضعيفا فإن معدلات الانتحار تكون عالية، وإذا كان التماسك الاجتماعي قويا فإن معدل الانتحار يكون أقل، (العمر، 2004).

2. **الانتحار الإيثاري:** هو الانتحار الذي تكون فيه قيم المجتمع مُقدمة على قيم الشخص المُنتحر. ويُعرَّف على أنه الانتحار في سبيل محبة غيره، أو الولاء له والتفاني في سبيله (العمر، 2004). وهو عادة ما يحدث خلال عمليات التغير الاجتماعي السريعة والمفاجئة، وذلك عندما يشعر الناس أن معاييرهم مهددة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الارتباك واللامعيارية (الوريكات، 2008). فبينما يكون المنتحر الأناني سعيداً وهو لا يرى في العالم شيئاً غير نفسه، فإن حزن المنتحر الغيري أو الايثاري ينبع من أنه لا يرى لنفسه قيمة ذاتية منعزلة ومنفصلة عن جماعته ومجتمعه(الساري، 2004).

3. **الانتحار اللامعياري:** اللامعيارية أو الأنوميا (Anomie)، هي حالة مجتمعية حزينة في حياة أي مجتمع، وهي فترة تراخٍ اجتماعي، وترهل أخلاقي، وتسيب معياري، تفقد فيها المعايير الضابطة الموجهة لفكر الأفراد وسلوكهم قوتها وضبطها، وتفقد المؤسسات الاجتماعية سطوتها وتأثيرها، وتفقد الأخلاقيات المقبولة لونها ومذاقها، وهي حالة فوضى دينية، وفكرية، وأخلاقية(الساري، 2004)، وعندما يعجز المجتمع عن ضبط سلوك أفراده، وتركه بدون عقوبات وجزاءات تقليدية،

عندها يصل الفرد نتيجة ذلك، إلى العيش بحالة يسودها الاضطراب، لأن المعايير التي تربط الفرد وتشعره بالولاء للجماعة، وتعزز الضمير الاجتماعي له تصبح ضعيفة، وغير قادرة على أداء مهامها الاجتماعية تجاه الأفراد، ففي هذه الحالة يكون الانتحار اختياريا، يختاره الفرد دون ضوابط، فيسبب الإرباك وعدم التوازن في الضوابط الاجتماعية (العمر، 2004).

4. **الانتحار القدري**: يشير هذا النوع إلى حالة التنظيم المفرط والقيود المتشددة التي تُنتج الانتحار، فيقدم فالأفراد على وضع حد لحياتهم، بسبب شعورهم بضياع مستقبلهم بلا شفقة، بعدما اصطدمت مشاعرهم بعنف المعاملة القاسية وتسلط الأنظمة القهرية، وهذا النوع أكثر انتشارا في مجتمعات الرق والعبودية، لما تتضمنه من ضبط اجتماعي مرتفع وقمعي، فيشعر الأفراد بأن مستقبلهم مهدد بسبب تلك المعايير الاجتماعية والقوانين الصارمة، وخير مثال على ذلك الانتحار الذي يتم في السجون(الوريكات،2008).

نظرية ميرتون في اللامعيارية(Merton,1967) : وهي نظرية عامة عالجت موضوع الانحراف الاجتماعي، وترى أن المجتمع يؤكد على أهداف ثقافية بنائية من جهة، ومن جهة أخرى يضع الوسائل المقبولة والمشروعة لتحقيق أهداف المجتمع، مثل: التعليم، العمل، وجمع المال، وبالتالي فإن أي سلوك لا يحترم هذه القيم الثقافة هو سلوك منحرف، وعندما يواجه الشخص ضغوط البناء الاجتماعي وضغوط النجاح وتحقيق الأهداف، تظهر مرحلة الأنوميا(Anomie)، فمفهوم الأنومي عند ميرتون هو: أن الانهيار في البناء الثقافي، يحدث عندما يوجد انفصال في المعايير والقيم، وبين قدرات الأفراد على التوافق معها(جوده، 2006). ويشير ميرتون (Merton) إلى أن عدم التناسق بين الأهداف والوسائل، وهما مكونات البناء الاجتماعي، يؤدي إلى اللامعيارية، ويترتب عليه عدم القدرة على التنبؤ بالسلوك الاجتماعي وانتظامه، وعندما تصل الأمور إلى هذا الحد، تظهر اللامعيارية أو التشوش الثقافي (Merton,1967).

نظرية الضبط الذاتي: خرج هيرشي وجوتفردسون (Hirschi & Gottfredson,1990)، بهذه النظرية لتفسير الفروق الفردية الكلية، التي تدفع أو تمنع الناس من الانحراف، وتقول النظرية (إن الأفراد الذين يتمتعون بضبط مرتفع للذات، اقل ميلاً وبكافة الفئات العمرية من الانخراط في السلوك المنحرف، بينما أولئك الذين يتمتعون بضبط منخفض للذات، أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة، فالضبط الذاتي المتدني مقترناً بوجود الفرص، ويؤدي إلى الجريمة، إلا إذا كانت هنالك ظروف

مانعة لذلك. إن المصدر الرئيسي للضبط الذاتي المتدني، هو التنشئة الاجتماعية غير الفاعلة والمؤثرة، فالأسرة التي ترعى أبنائها، وتُشرف عليهم بشكل مستمر، تدرك تدني الضبط الذاتي، وتقوم بمعاقبة أبنائها، في حالة ارتكابهم لأفعال وسلوكيات منحرفة، فتعمل على تنشئتهم في ضبط الذات، وبالتالي لن يقوموا بارتكاب الجرائم سواءً في طفولتهم أو عندما يصبحون راشدين.

البيت المحطم: يعرف العالمان الأمريكيان شيلدون والينورجلوك (Sheldon & Glueck) (البيت السوي غير المحطم)، أنه البيت الذي يتواجد فيه أحد الأبوين على الأقل، بصورة واقعية دائمة، وفي إطار علاقات عاطفية حميمة مع الأطفال، كما يؤكدان أن غياب الأبوين عن البيت، يُحدث شرخا كبيرا في جدران التماسك العائلي، حيث يفقد الطفل الشعور بالأمن، والحماية، والاستقرار(غنية، 1995).

وأشارت دراسات كثيرة إلى أن هناك علاقة ما بين البيت المحطم وبين الانتحار أو الشروع فيه، والسلوك الإجرام ي المنحرف بشكل عام، فقد وجد كرير (Greer,1966)، بعد دراسة (81) شخصا حاولوا الانتحار، ومقارنتهم مع (385) شخصا سويا، إن فقدان الأبوين قبل سن الخامسة عشر من العمر، كان أكثر بكثير لدى الشارعين في الانتحار، وإن فقدان كلا الأبوين أكثر مفعولا وأشد ضررا من فقد أحدهما، ووجد أن الذين فقدوا والديهم قبل سن الخامسة عشر، كانوا هم الغالبية من بين المُنتحرين. كما لاحظت آنديك (Andik,1947)، وجود تاريخ بيت محطم في (67٪) من المُنتحرين في مدينة فينا، ويشمل ذلك موت أحد الأبوين، أو طلاقهما، أو افتراقهما، تربية في ملجأ أو ميتم، أباً أو أماً سكيرة، قسوة الآباء أو التمييز بين الأبناء.

ثانيا: الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الانتحار من جوانب كثيرة ومتعددة، الاجتماعية، والنفسية، والبيولوجية، وغيرها، وقد تم الرجوع إلى بعض تلك الدراسات للإستفادة منها في هذه الدراسة، ولوحظ أن هناك ندرة في الدراسات المحلية المتوفرة حول موضوع الانتحار، إلا أنه تم توظيف ما جاء في تلك الدراسات قدر الإمكان:

الدراسات المحليّة :

دراسة (البداينة،1995أ)، بعنوان "**اختبار نظرية دوركايم في الانتحار**" وتطبيقها على حالات قتل النفس في المجتمع الأردني، إذ أظهرت دعماً لنظرية دوركايم، حيث تبين أن متوسط جرائم قتل

النفس، كان متبايناً عكسياً مع التضامن العائلي، وتبين وجود فروق ذات دِلالة إحصائية في متوسط حالات قتل النفس بين المتزوجين والعزاب، وبين المتزوجين والأرامل، وبين المطلقين والأرامل، وبين المطلقين والعزاب، وبين الذكور والإناث، وين الشباب والشيوخ، وأظهرت نتائج الدراسة، وجود علاقة ايجابية بين عدد جرائم قتل النفس وكل من معدلات البطالة، وعدد حالات الطلاق، والزواج، والمواليد كذلك.

وتختلف الدارسة عما انتهى إليه دوركايم في دراسته عن **قتل النفس**، التي تذهب إلى أن كبار السن أكثر ارتكاباً لقتل النفس، بسبب ضعف التكافل الاجتماعي، الذي يزداد مع التقدم في العمر، وهذا الاختلاف يعود إلى وجود فروق ثقافية واجتماعية، بين المجتمع الأردني والمجتمع الغربي، وهو ما أظهرته نظرية دوركايم، من أن فئة كبار السن من الفئات الأقل تضامناً في المجتمع الغربي، بسبب ضعف الروابط الأسرية والاجتماعية، إلا أن هذه الفئة أكثر تضامناً في المجتمع الأردني، فالنظام الأردني نظام يملك فيه كبار السن القوة الاجتماعية، ويمارسون فيه أساليب الضبط الاجتماعي على سلوكيات الجيل الناشئ، التي تعزز مكانة الكبار الاجتماعية، وبالتالي فإن قتل الشباب لأنفسهم هي أكبر من احتمالية قتل كبار السن لأنفسهم.

دراسة (البداينة،1995ب)، بعنوان" **جريمة قتل النفس في المجتمع الأردني**" هدفت إلى تحليل حالات قتل النفس في المجتمع الأردني، ووصفها وتوزيعها وفقاً للمناطق، وبيان العوامل والأساليب المستخدمة في قتل النفس، والوقوف على الخصائص الشخصية والاجتماعية للمنتحرين في المجتمع الأردني كذلك، كالجنس، والعمر، والمهنة، والحالة الاجتماعية، إضافة إلى ذلك، فقد سعت الدراسة إلى بيان العلاقة بين بعض متغيرات الإنسان العامة وقتل النفس، وتحقيقاً لتلك الأهداف، فقد طرحت الدارسة عدداً من التساؤلات، التي تناولت أبرز المتغيرات التي اهتمت بها، وهي المنطقة الجغرافية، والجنس، والعمر، والمهنة، والحالة الاجتماعية، فضلاً على تساؤلات أخرى، ارتبطت بتوزيع المُنتحرين تبعاً للسنة، ونوع قتل النفس، وسببه، والطرق التي استخدمت فيه، كذلك اهتمت الدراسة بالتحري عن العلاقة بين حجم الظاهرة في المجتمع الأردني وبعض متغيرات الإنسان العامة، التي حددتها الدراسة، مثل البطالة والجريمة والطلاق، وقد اعتمدت الدراسة في رصدها لمعدلات قتل النفس وعلاقته بالمتغيرات التي طرحتها، على السجلات الرسمية الصادرة عن مديرية الأمن العام، في الفترة ما بين 1980- 1991، وقد أظهرت أن حالات قتل النفس، تسود بين الإناث أكثر منها عند الذكور، وبين الشباب أكثر من كبار السن، وبين العزاب أكثر من المتزوجين، وبين الطلاب وربات البيوت

والعاطلين عن العمل، أكثر من أي مهنة أخرى، وقد احتلت الأسباب العائلية المرتبة الأولى، من حيث مسؤوليتها عن قتل النفس، كما أوضحت العلاقة بين البطالة والجريمة والطلاق.

دراسة (العقيلي، 2001)، بعنوان "**الانتحار في المجتمع الأردني – رؤية سوسيولوجية**" وهدفت إلى التعرف على ظاهرة الانتحار في المجتمع الأردني، ومحاولة وصف وتحليل هذه الظاهرة، من حيث العوامل المؤدية إلى الانتحار، والتعرف على عدد حالات الانتحار في المجتمع الأردني، خلال الفترة 1982- 1999، والتعرف على الخصائص الاجتماعية للمنتحرين، وبيان العلاقة ما بين الانتحار وما بين الأحداث السياسية والاقتصادية المختلفة في المجتمع الأردني، والتعرف على الوسائل المستعملة في الانتحار كذلك، وقد استخدمت الدراسة أسلوبين في التعرف على حالات الانتحار هما:

استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي في دراسة حالات الانتحار، كما أظهرتها السجلات الرسمية الصادرة عن مديرية الأمن العام، وتحليل مضمون الوثائق الشخصية التي يتركها المُنتحرون، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: ارتفاع نسبة حالات الانتحار عند سكان الريف عنها في المدن الكبيرة، وارتفاع حالات الانتحار بين الذكور عن الإناث، في حين أن محاولة الانتحار لدى الإناث أعلى منها لدى الذكور، كذلك ارتفاع نسبة الانتحار لدى المتعلمين تعليماً جامعياً من الفئة العمرية 17- 38 عاماً، وانخفاض نسبة الانتحار لدى المتقدمين في السن، وإن غالبية حالات الانتحار كانت ممن هم خارج قوة العمل، وممن لا مهنة لديهم، وإن المُنتحرين يستخدمون وسائل فعالة تؤدي إلى الموت مباشرة، وذلك على العكس من المحاولين، الذين يستخدمون وسائل اقل فاعلية، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة مباشرة ما بين الانتحار وما بين الأحداث السياسية والاقتصادية في المجتمع الأردني والمنطقة.

وأجرت (الصرايره، 2006)، دراسة بعنوان "**الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للمنتحرين**"، هدفت إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للمنتحرين في المجتمع الأردني، في الفترة ما بين 1995- 2004، وشملت كل من: الإقليم، والعمر، والعمل، وسبب الانتحار، والوسيلة المستخدمة في الانتحار، كما هدفت إلى كشف العلاقة ما بين معدلات جرائم الانتحار، وما بين مجموعة من العوامل المتمثلة في: (معدلات الجريمة بشكل عام، ومعدلات الزواج، ومعدلات الطلاق، ومعدلات الكثافة السكانية، ومعدلات البطالة، ومعدلات جرائم القتل العمد، ومعدلات السرقة)، حيث تم الاعتماد على التقارير الإحصائية الجنائية للفترة المذكورة، من مديرية الأمن العام في المملكة الأردنية الهاشمية.

وأظهرت نتائج الدراسة، أن حالات الانتحار قد تمركزت في إقليم الوسط، ثم في الشمال، وأخيراً في الجنوب، وأن أغلب حالات الانتحار كانت ضمن فئة الشباب، من عمر 18- 28 سنة، وعمر 28- 37 سنه، كما أظهرت أن معظم حالات الانتحار، تعود للعوامل الاجتماعية، ثم للعوامل الأخرى، وأخيراً إلى العوامل النفسية، وبينت أن أكثر الوسائل المستخدمة في الانتحار، هي وسيلة السلاح الناري، ثم تناول المواد السامة، وأن أكثر المُنتحرين من فئة غير العاملين، وتبيّن عدم وجود علاقة ذات دِلالة إحصائية ما بين معدلات الانتحار، وما بين معدلات الجريمة بشكل عام، ومعدلات الطلاق، ومعدلات البطالة، ومعدلات جرائم القتل العمد، ومعدلات السرقة، في حين تبين وجود علاقة ذات دِلالة إحصائية، ما بين معدلات الانتحار وكل من: معدلات الزواج، ومعدلات الكثافة السكانية.

الدراسات العربية :

دراسة (غنية، 1995) بعنوان "**محاولة الانتحار لدى الإناث وعلاقتها بالعوامل النفسية والأسرية في الجزائر**" حيث أُخذت عينة من مائة شابة تتراوح أعمارهن ما بين(15- 20) سنة، حيث قسمت العينة إلى (50 فتاة) كعينة تجريبية، كن ممن حاولن الانتحار، و(50 فتاة) عينة ضابطة لم يحاولن الانتحار، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن علاقة الجوانب النفسية والاجتماعية بمحاولة الانتحار لدى الشابات، بالإضافة إلى التعرف على بعض العوامل الأسرية التي تسهم في محاولات الانتحار لدى الشابات، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن الشابات المحاولات للانتحار، أكثر اضطراباً في الصحة النفسية مقارنة بالشابات غير المحاولات.
2. عند اضطراب المحيط الأسري، تلجأ الشابات غالباً إلى محاولة الانتحار إذا تميز بما يلي:

أ- التفكك الأسري بسبب الطلاق أو الوفاة أو الهجر، وإن العامل الرئيسي لمحاولة الانتحار يرجع إلى كثرة الشجار والنزاع بين الوالدين.

ب- أثر القسوة والشدة في معاملة الشابات، وكيف أنها كانت العامل المميز لأسر الفتيات المحاولات للانتحار.

ج- وجود سوابق مرضية كالإدمان على الكحول، والإصابة بالأمراض العقلية، والقيام بمحاولات انتحار أو الانتحار الفعلي في الأسرة.

د- وتخلص الدراسة إلى أنه يمكن تفسير محاولة انتحار الشابات، على أساس مجموعة من عوامل متشابكة ومتداخلة ومتفاعلة بعضها مع بعض، ويصعب عزل إحداها عن العوامل الأخرى.

دراسة (كلثوم، 1995)، بعنوان "الانتحار في المجتمع الجزائري" حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن العوامل والدوافع التي تقف وراء هذه النوع من السلوك، ودراسة الخصائص الشخصية والاجتماعية للأشخاص الذين قاموا بمحاولة الانتحار، وقد أخذت عينة من مختلف الفئات العمرية، مكونة من (150) شخص، وبلغ متوسط أعمار العينة (23.98) سنة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن الاستعداد للانتحار في الجزائر، يظهر عند فئة الشباب بشكل أكبر، مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، أي كلما تقدم السن انخفضت نسبة الانتحار.
2. وجدت الدراسة أن أعلى نسبة الانتحار هي عند العزاب.
3. احتلت العوامل العائلية المرتبة الأولى، ثم العاطفية، ثم المشاكل المهنية، ثم المشاكل الدراسية وغيرها.
4. هنالك عوامل خاصة بكل جنس، أي أنها تظهر عند جنس وتختفي عند آخر، فالمشاكل الجنسية والعاطفية والخلافات الزوجية، نجدها تظهر عند الإناث، بينما قام الذكور بالانتحار لوجود مشاكل مهنية في الغالب.

دراسة (الرشود، 2006)، بعنوان"**ظاهرة الانتحار التشخيص والعلاج**" تناول الباحث فيها ظاهرة الانتحار من جميع جوانبها، وتطرق إلى العوامل المؤدية إلى انتشارها، والآثار الناجمة عنها على المستوى الفردي والجماعي، وقام ببيان معدلات الانتحار على المستوى العالمي والعربي وفي المجتمع السعودي (مجتمع الدراسة)، وقد بينت الدراسة أن هناك زيادة في معدلات الانتحار في المجتمع السعودي في الفترة ما بين عامي (1998- 2002)، حيث كانت الزيادة في تلك الفترة حوالي (100,8٪)، أي أكثر من الضعف، كما زادت محاولات الانتحار في تلك الفترة أيضاً من (44)محاولة انتحار إلى (404) محاولة بنسبة زيادة (918,2٪).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن نسبة الأجانب المُنتحرين أكبر من السعوديين، حيث بلغت حوالي(61,2٪)
2. أما محاولات الانتحار، فقد كانت بين السعوديين أكثر من الأجانب بنسبة (52,9٪) من إجمالي محاولات الانتحار عام 2002.
3. إن الذكور أكثر من الإناث، فيما يتعلق بحوادث الانتحار في المجتمع السعودي بنسبة حوالي (80٪) من إجمالي حالات الانتحار.

4. إن نسبة المنتحرين من البالغين(الكبار)، أكثر من الأحداث (الصغار) حيث بلغت نسبة البالغين حوالي (96,1٪) من إجمالي حالات الانتحار التي وقعت عام 2002.
5. إن العامل الأهم في السلوك الانتحاري، هو ضعف الوازع الديني، لذا فقد أكدت الدراسة على ضرورة تقوية الوازع الديني عند الشباب تحديدا، والاستناد إليه كعامل وقائي ضد السلوك الانتحاري وقتل النفس.
6. إن العوامل الاجتماعية والنفسية والسياسية، هي عوامل ثانوية تدفع الإنسان إلى السلوك الانتحاري.

وقام (هلال، 2009)، بدراسة بعنوان "**الانتحار في السجون بين التحليل النظري والدارسات الامبريقية**"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الدوافع الأساسية للإقدام على الانتحار بين السجناء داخل السجون، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن معاناة الأسرة من التصدع المادي، المتمثل في الهجر والانفصال بين الوالدين باستمرار، يدفع الفرد إلى السلوك المنحرف، الذي يقوده إلى السجن، وبالتالي إلى السلوك الانتحاري داخل السجون الذي قد يؤدي عدم تكيف الفرد مع الحياة داخله إلى الانتحار.
2. تدني المستوى الاجتماعي والاقتصادي للوالدين، ويتضح ذلك في أمية الوالدين وتدني وهامشية مهنة الأب.
3. الإدمان على المخدرات وتعاطيها، يؤدي بالفرد إلى السلوك المنحرف، الذي يقوده إلى الفشل في الحياة الأسرية والزواجية، وبالتالي دخول السجن ومن ثم الإقدام على الانتحار.
4. عدم التكيف مع الآخرين داخل السجن، يؤدي به إلى اللجوء إلى العنف أو الانطواء، مما يدفعه إلى التفكير بالانتحار، خاصة في ظل عدم توفر المخدرات داخل السجون.
5. الفشل الأسري في التعامل مع النزيل، والنظر إليه كشخص منبوذ بينهم، يؤدي به إلى التفكير بالانتحار والتخلص من حياته.

الدراسات الأجنبية:

لقد أجرى دوركايم (Durkheim,1897)، دراسة في قتل النفس، قدم من خلالها تفسيراً لقتل النفس كظاهرة اجتماعية، في ضوء مجموعة من المتغيرات الاجتماعية، فضلاً عن سعيه إلى الكشف عن العلاقة السببية بين قتل النفس والمتغيرات الاجتماعية المختلفة، وقد انطلق دوركايم في تحقيق هدف دراسته، من إطار تصوري نظري، يقوم على المجتمع وثقافته، وهو سبب قتل النفس وأنه كلما

ضعف تكامل المجتمع وضعف توحد أعضائه مع مجتمعهم، كلما ساد في المجتمع اختلاط المعايير، واهتزاز القيم، بما يخلق ظروفاً تشجع على قتل النفس، بغض النظر عن الظروف المناخية، أو الحالة النفسية لأفراد المجتمع، وقد اعتبر دوركايم قتل النفس هو المتغير التابع لمتغيرات اجتماعية، والتي حددها في ثلاثة أمور هي المتغير الأسري، والمتغير الديني، والمتغير السياسي، وقد انطلق دوركايم في دراسته لقتل النفس، من فرضية أن معدلات قتل النفس تزداد كلما ضعف التكامل الديني، والتكامل الاجتماعي والسياسي، وقد انتهت الدراسة دوركايم إلى إثبات فرضيات نظريته، والتأكيد على الدور المحوري الذي يمارسه التنظيم الاجتماعي بمكوناته المختلفة لظاهرة قتل النفس.

وقد بينت الدراسة أن نسب قتل النفس ترتفع كلما انخفض التضامن الديني والعائلي، والسياسي، والمحلي، وأكد على أن الدين يمارس دوراً في الحد من قتل النفس والوقاية منه، وبخاصة من حيث منعه لفقدان المعايير، وزيادة التضامن، وأنه كلما كبر حجم العائلة كلما زادت كمية التفاعل داخلها، مما يؤدي إلى تقليل احتمالية الإقدام على قتل النفس، كذلك أوضحت الدراسة أن قتل النفس (الايثاري) يتضح لدى ثلاث حالات أكثر من غيرها، هي قتل النفس عند كبار السن، وقتل النساء لأنفسهن بسبب موت أزواجهن، وقتل نفس التابع بسبب موت قائده، ومن ثم فالفرد مستعد للتضحية بنفسه، من أجل بقاء الجماعة واستمرارها إذا تعرضت للخطر.

وأجرى كل من كاثرين و جورج (Kathryne & George,2000)، دراسة في الولايات المتحدة حول عنف المدارس وانتحار المراهقين، حيث يؤكد الباحثان أن هناك ظاهرتين برزتا في السنوات العشرين الأخيرة في المجتمع الأمريكي، وأثرتا بشكل سلبي على خبرة الطلاب التربوية ونوعية الحياة، وهما ظاهرة العنف وظاهرة الانتحار، وذلك نتيجة للفوضى التي عمت المجتمع الأمريكي في تلك الفترة. إن عنف الأحداث والانتحار أصبحت ظاهرة عامة وازدادت في الولايات المتحدة حيث أثبتت الدراسات أنه في عام (1994)، كان معدل الانتحار بين الشباب في عمر 24 سنة، هو حالة انتحار لكل ساعة و (39) دقيقة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ازدياداً سريعاً في معدلات الانتحار، الناتج عن وجود علاقة ما بين العنف والانتحار بين طلاب المدارس وخلصت الدراسة إلى اقتراح بعض الحلول الفعالة لمشكلة العنف والانتحار، تتطلب الحذر والحرص الشديدين من جانب أصحاب المهن، ومزيد من البحث المكثف الوثيق من جانب الجامعات والباحثين والتربويين كذلك.

دراسة كل من ليو شير، وأوكيندو جيه، وجون مان (Sher,& et.al,2001) بعنوان "خطر الانتحار في حالة الاضطرابات المزاجية"، حيث هدفت إلى التعرف على مدى ارتباط الانتحار عموما بالاضطرابات المزاجية، وهل يمكن أن تُنظّم عوامل خطر الانتحار في حالات الاضطرابات المزاجية، حسب مدى أو ما إذا كان تأثرهم بهذه الاضطرابات قد وصل بهم إلى البداية، أو إلى استهداف الأعمال الانتحارية، أو إذا ما كانت تلك الاضطرابات، تعمل وبشكل أساسي كحوافز أو مسببات للإعمال الانتحارية، وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

- إن النزعة للسلوك الانتحاري أو الاستهداف، هي عنصر الحل الرئيسي، الذي يساعد في التمييز بين المرضى الذين هم في مستوى عالي من الخطر مقابل أولئك الذين من هم في مستوى اقل الخطر.

- إن شدة الدرجة المنشودة من حالة الاضطراب المزاجي لا تُعرِّف المرضى ذوي الاكتئاب الذين هم في مستوى مرتفع من خطر محاولة الانتحار، إلا أن هناك اختلاف في الآراء على أن خطر حدوث الانتحار المرتبط بخواص الاكتئاب، كملامح الاضطرابات النفسية، أو التهيج المستمر، أو القلق، أو المزاج الممزوج والتي تُصنف على أنها جزء من الاضطراب غير المنتظم (ثنائي القطبية).

- إن عوامل الخطر التي تؤثر في السلوك الانتحاري، تتضمن الماضي للحالة الانتحارية في العائلة، كتناول الكحول، أو الإفراط في تعاطي المواد المخدرة، أو الشخصية المضطربة ذو الماضي الحاد والمندفع للنزوات والعداء، أو يعاني من مرض جسدي مزمن مرتبط بالدماغ تحديدا، أو من العزلة الزوجية، أو من فقدان أحد الأبوين أو كلاهما قبل سن الحادية عشر، أو من ماضي الطفولة من اعتداءات جنسية أو جسدية، أو شدة درجة اليأس، وعدم العيش مع أطفال تحت الثامنة عشر.

- معظم الأشخاص المشاركين الذين خاضوا تجربة الأفعال الانتحارية (قتل أنفسهم) كان جراء الاضطرابات المزاجية، والتي تتضمن خسائر وتضارب في العلاقات الشخصية، ومشاكل مادية، ومصاعب متعلقة بالعمل، وتتطلب الوقاية من الانتحار، التعرف على المرضى ممن هم في مستوى مرتفع من الخطر، وتقديم العلاج الفعال لهم لتقليل الحالة المرضية الخبيثة (الآفة) والموت الناتج عن حالات الاضطرابات المؤثرة بهذا الشأن.

وأجرى كل من ستيفان فروهوالد، وباتريك فروتير، وتيريزا ماتشينج، ورينهارد إهر Fruehwald (& et.al,2003)، دراسة بعنوان (العلاقة بين العلامات الانتحارية وحالات الانتحار في السجون)، حيث اشتملت الدراسة على الملفات الشخصية للسجناء (نزلاء السجن)، الذين قاموا بالانتحار في تسعة وعشرون سجناً نمساوياً، خلال خمسة وعشرين عاماً من عام (1975- 1999)، وتمت الدراسة على (220) ملف شخصي من مجموع (250) حالة انتحار في تلك الفترة، واشتملت الدراسة على معرفة خواص السلوك الشخصي للمنتحرين، من خلال بياناتهم وملفاتهم، التي اشتملت على نوع الجرائم المرتكبة من قبلهم، وظروف اعتقالهم كذلك، وعن الحالة النفسية لهم خلال فترة وجودهم، وطرق العلاج التي كانوا يتلقونها، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. العلامات الانتحارية التي تسبق عملية الانتحار كان لها دوراً مهماً في كشف ملامح الانتحار في السجن.
2. يجب التعامل مع كل العلامات الانتحارية بشكل جدي، من قبل أشخاص متخصصين.
3. التأكيد على أهمية العلاج النفسي لهؤلاء الأشخاص، للحد من وصولهم إلى مرحلة الانتحار الفعلي.

وفي دراسة كل من يانج وتشانج (Yung & Chang,2009)، حيث اعتبرا أن موضوع الانتحار- ومنذ فترة طويلة - قضية اجتماعية اقتصادية مهمة في العديد من البلدان، ويترك الانتحار جوا من الاضطراب في المجتمع، وأن الانتحار من وجهة نظر الاقتصاديين والإداريين هو هدر للموارد البشرية، حيث إنه يؤدي إلى انخفاض في القوة العاملة في المجتمع، وتدهور رأس المال البشري، وقد قام الباحثان بجمع بيانات من سبعة بلدان مختلفة، من فئات عمرية متفاوتة، وعلى الرغم من أن قضية الانتحار قد تم مناقشتها بشكل واسع في الماضي، إلا أن تطور أدوات الاقتصاد القياسي مؤخراً، وتطبيقها على هذه القضية، قد أظهر علاقة بين العوامل الاقتصادية ومعدلات الانتحار.

وفيما يتعلق بالضغط النفسي الناتج عن البطالة، فقد كانت معدلات الانتحار بالنسبة للرجال أكثر من النساء، مما يعني أن البطالة بالنسبة للسيدات المتوسطات والمتقدمات في السن، تعتبر شيئا ايجابيا للعائلة كلها، حيث أن المرأة بمشاركتها في العمل تمارس ضغوطا على نظيرها الرجل، مما يؤدي إلى رفع معدلات الانتحار، وهذا يعني أن دخل الأسرة المنخفض مع وجود رجل عاطل عن العمل وامرأة عاملة، قد يؤدي إلى فرصة كبيرة لانتحار الرجل.

دراسة ديفيد لستر وكارولينا كريسنسكا (Lester & Krysinska, 2008)، وكانت بعنوان (الانتحار وأعمال العنف الأخرى تجاه النفس)، حيث تناولت الدراسة الأنواع المختلفة للسلوك الانتحار، وتم توفير بيانات بسيطة تتعلق بمعدلات الانتحار، وذلك من خلال: الدول، والجنس، والعمر، وتوصلت الدراسة إلى أن معدلات الانتحار لدى الرجال أعلى منها عند النساء، باستثناء دولة واحدة وهي الصين، حيث أن معدل الانتحار فيها عند النساء أعلى منه عند الرجال، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن معدلات الانتحار بين الشباب من كلا الجنسين، من الفئة التي تقع بين سن (17- 32) سنة، هي أعلى نسبة بين المُنتحرين، وكذلك تمت دراسة العلاقة بين معدلات الانتحار وحالات القتل وتبين أن هناك علاقة بينهما، فالقتل في أغلب الأحيان يليه انتحار القاتل.

دراسة كل من شاه، وبات، وماكينزا، وكون (Shah, et.al,2009)بعنوان (أثر العوامل الاجتماعية الاقتصادية على نسب الانتحار)، وهدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين الانتحار والجنس، في الأعمار التي تتراوح ما بين (65- 74) عاماً، وكذلك دراسة علاقة الانتحار بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تم دراستها باستخدام المعلومات والبيانات، الصادرة عن منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. وجود علاقة ايجابية بين الجنس ونسبة الانتحار للأعمار بين سن (65- 74) سنة.
2. وجود علاقة ايجابية ما بين الجنس والانتحار للأعمار فوق 75 سنة، وكانت النتائج تشير إلى زيادة في أعداد الإناث المحاولات للانتحار.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو مايلي:

تناولت دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ودورها في تفسير ظاهرة الانتحار في الأردن،وهي أول دراسة تتناول (الزمكار) الزمان والمكان والفكرة/ الرسالة التي أراد إرسالها المنتحر أو الشارع به، إذ لم يسبق من قبل – بما في ذلك دراسة دوركايم – أن تناولت بالتحليل والترابط بين هذه الأبعاد والانتحار.

عرض النتائج

الإجابة عن السؤال الأول: ما توزيع المنتحرين وفقاً لمكان السكن حسب المحافظات في الأردن؟

جدول رقم (1)

توزيع عدد حالات الانتحار وفقاً لعدد السكان والمدن للفترة الواقعة من 2000- 2009

المدينة	عدد السكان	عدد حالات الانتحار خلال عشر سنوات	متوسط حالات الانتحار خلال عشر سنوات	متوسط حالات الانتحار لكل 100الف نسمة	النسبة إلى المجموع الكلي لكل 100الف نسمة
عمان	2099660	121	12.10	0.58	%7.27
اربد	1073503	53	5.30	0.51	%6.39
الزرقاء	806350	30	3.00	0.37	%4.64
البلقاء	362520	18	1.80	0.50	%6.27
الكرك	211440	14	1.40	0.66	%8.27
جرش	162470	8	0.80	0.49	%6.14
عجلون	124530	6	0.60	0.48	%6.02
الطفيلة	76050	9	0.90	1.18	%14.79
معان	102940	8	0.80	0.78	%9.77
مادبا	135510	19	1.90	1.40	%17.54
العقبة	114410	5	0.50	0.44	%5.51
المفرق	254320	15	1.50	0.59	%7.39
المجموع	5523703	196	19.60	7.98	%100

يتضح من الجدول رقم (1)، أن العاصمة عمان قد احتلت أعلى معدلات للانتحار خلال عشر سنوات بمجموع بلغ (121) حالة انتحار تام، بمتوسط حسابي (12.1)، ونسبة مئوية(7.27%)، تلتها مدينة إربد بمجموع بلغ (53) حالة، بمتوسط حسابي (4.30)، ونسبة مئوية(6.39%) ثم مدينة الزرقاء بمجموع (30) حالة، بمتوسط حسابي (3.0)، ونسبة مئوية(4.64%)، في حين أن أدنى متوسط لحالات الانتحار، كان في مدينة العقبة بمجموع(5) حالات، بمتوسط حسابي (0.5) ونسبة مئوية (5.51) ثم مدينة جرش(6) حالات، بمتوسط حسابي (0.6) ونسبة مئوية (6.14).

نستنتج من هذه النتائج، أن نسبة الانتحار في المدن الكبرى أكثر منها في المدن الصغيرة، وهذا مؤشر على أن هناك علاقة ما بين الكثافة السكانية ومعدلات الانتحار(ظاهرياً)، وهذا ما أشار له

(الصرايره، 2006)، من أن نسب الانتحار في المناطق الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية، ويُعزى ذلك إلى ضعف الترابط الاجتماعي، وضعف العادات والتقاليد والمعايير الاجتماعية التي تحكم تلك المناطق، حيث تعتبر تلك المناطق أكثر حداثة و تعقيدا وسرعة في التغير الاجتماعي، نتيجة الكثافة السكانية والتغيرات الكبيرة التي تطرأ على تلك المجتمعات، مما يتطلب منهم قدرة عالية على التكيف والتوازن مع تلك التغيرات.

وهذه النتيجة تتفق كذلك مع ما ذهب إليه دوركايم (Durkheim,1952) حينما أكد على أن معدلات الانتحار تتباين عكسياً مع التضامن الاجتماعي.

أما وجه الاختلاف في هذه النتيجة مع ما ذهب إليه الباحثان، فيتضح عندما تم احتساب نسب الانتحار لكل 100 ألف نسمة من السكان، فتبين أن مدينة مأدبا قد احتلت المرتبة الأولى بمجموع (19) حالة، بمتوسط (1.40) لكل 100 ألف نسمة من السكان، ونسبة مئوية(17.54%) تلتها مدينة الطفيلة (9) حالات وبمتوسط (1.18) لكل 100 ألف، ونسبة مئوية(14.79%)ثم مدينة معان (8) حالة، بمتوسط (0.78) لكل 100 ألف نسمة، ونسبة مئوية(9.77%).

الإجابة عن السؤال الثاني : ما أهم العوامل المؤدية إلى الانتحار في الأردن؟

جدول رقم (2)

توزيع مجموع حالات الانتحار(التام والمحاولة) وفقاً للعوامل المؤدية إلى الانتحار للفترة الواقعة من 2000- 2009

العوامل المؤدية للانتحار	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة
عوامل اجتماعية	تام	12	17	12	8	11	8	10	15	14	17	124	12.4	3.31	%5.65
	محاولة	77	135	92	68	72	60	54	76	96	104	834	83.4	24.02	%37.97
	المجموع	89	152	104	76	83	68	64	91	110	121	948	94.8	27.28	%43.17
عوامل نفسية	تام	7	10	9	8	4	5	8	11	11	11	84	8.4	2.50	%3.83
	محاولة	62	98	72	68	51	60	36	57	71	65	640	64.0	16.01	%29.14
	المجموع	69	108	81	76	55	65	44	68	82	76	724	72.4	17.17	%32.97
عوامل اقتصادية	تام	3	2	4	3	2	3	3	3	4	1	28	2.8	0.92	%1.27
	محاولة	16	46	29	56	22	14	12	21	24	19	259	25.9	14.31	%11.79
	المجموع	19	48	33	59	24	17	15	24	28	20	287	28.7	14.33	%13.06
عوامل عاطفية	تام	1	1	2	1	0	1	2	1	1	4	14	1.4	1.08	%0.63
	محاولة	7	6	3	2	4	1	4	2	3	6	38	3.8	1.99	%1.73
	المجموع	8	7	5	3	4	2	6	3	4	10	52	5.2	2.53	%2.36
فشل دراسة	تام	2	1	1	1	0	1	0	3	5	4	18	1.8	1.67	%0.82
	محاولة	5	4	5	2	4	3	7	5	8	9	52	5.2	2.20	%2.37
	المجموع	7	5	6	3	4	4	7	8	13	13	70	7.0	3.53	%3.19
أخرى	تام	2	5	3	4	5	2	3	6	4	5	39	3.9	1.37	%1.77
	محاولة	5	3	9	7	8	11	7	9	8	9	76	7.6	2.27	%3.46
	المجموع	7	8	12	11	13	13	10	15	12	14	115	11.5	2.55	%5.23

يبين الجدول رقم (2) أن العوامل الاجتماعية، قد احتلت أعلى معدل بمجموع (948) حالة، بنسبه مئوية بلغت(43,17%)، ومتوسط حسابي بلغ (94,8)، من مجمل حالات الانتحار، إذ كان منها(124)، حالة انتحار تام خلال عشر سنوات، بنسبة مئوية(5.65%)، ومتوسط حسابي بلغ (12,4)، وبانحراف معياري مقداره (3,31) وبلغ معدل المحاولات الانتحارية الناتجة عن العوامل الاجتماعية(834) بنسبة مئوية (37.97%) ومتوسط حسابي بلغ(83,4). ثم حلت العوامل النفسية بمجموع (724) حالة، بنسبه مئوية بلغت(32,97%)، ومتوسط حسابي بلغ (72.4)، كان منها (84) حالة انتحار تام، و(640) محاولة انتحار، ثم جاءت العوامل الاقتصادية بمجموع (287) حالة، بمتوسط حسابي (28.7) ونسبة مئوية(13.06%)، كان منها (28) حالة انتحار تام، و(259) محاولة انتحار، ثم حلت العوامل العاطفية بمجموع (52) حالة بمتوسط (5.2) ونسبة مئوية (2.36%)، كان منها (14) حالة انتحار تام، و(38) محاولة انتحار، وجاءت العوامل الناتجة عن الفشل الدراسي بمجوع

(70) حالة، بمتوسط (7.0) ونسبة مئوية(3.19%)، كان منها (18) حالة انتحار تام، و (52) محاولة انتحار، وجاءت العوامل الأخرى التي تشتمل على الحالات المجهولة، الخوف من الشرطة وغيرها بمجموع (115)حالة، بمتوسط (11.5) ونسبة مئوية (5.24%)، كان منها (39) حالة انتحار تام، و (76) محاولة انتحار.

الإجابة عن السؤال الثالث: ما الوسائل المتبعة في الانتحار في المجتمع الأردني؟

جدول رقم (3)

توزيع مجموع حالات الانتحار(التام والمحاولة) وفقاً للوسائل المستخدمة للانتحار للفترة الواقعة من2000- 2009

الوسائل المستخدمة في الانتحار	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة
سلاح ناري	تام	8	8	7	11	9	7	7	11	14	13	95	9.5	2.59	%4.27
	محاولة	6	14	28	31	16	18	9	13	13	8	156	15.6	8.21	%7.02
	المجموع	14	22	35	42	25	25	16	24	27	21	251	25.1	8.31	%11.29
حريق	تام	4	3	3	2	3	2	2	1	5	4	29	2.9	1.19	%1.30
	محاولة	5	10	12	14	7	13	8	5	3	3	80	8.0	4.08	%3.60
	المجموع	9	13	15	16	10	15	10	6	8	7	109	10.9	3.6	%4.90
شنق	تام	6	9	8	5	5	6	8	10	10	13	80	8.0	2.58	%3.60
	محاولة	23	42	33	28	18	27	11	12	19	8	221	22.1	10.67	%9.95
	المجموع	29	51	41	33	23	33	19	22	29	21	301	30.1	9.9	%13.55
مواد سامة	تام	6	11	10	4	4	3	6	9	8	8	69	6.9	2.72	%3.10
	محاولة	106	197	102	107	101	71	85	112	118	156	1155	115.5	36.16	%51.96
	المجموع	112	108	112	111	105	74	91	121	126	164	1224	122.4	38.07	%55.06
إلقاء النفس من مرتفع	تام	3	4	3	3	1	2	2	5	2	4	29	2.9	1.19	%1.30
	محاولة	25	26	17	11	7	11	12	15	36	32	192	19.2	9.91	%8.64
	المجموع	28	30	20	14	8	13	14	20	38	36	221	22.1	10.35	%9.94
أداه حادة	تام	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0	0.0	%0.0
	محاولة	7	13	18	12	12	9	5	12	18	6	112	11.2	4.54	%5.04
	المجموع	7	13	18	12	12	9	5	12	18	6	112	11.2	4.54	%5.04
غرق	تام	0	0	0	0	0	0	1	3	0	0	4	0.4	0.96	%0.18
	محاولة	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0.1	0.32	%0.05
	المجموع	0	0	0	0	0	0	1	4	0	0	5	0.5	1.27	%0.23

يتضح من الجدول رقم (3) إلى أن أكثر الوسائل المستخدمة في الانتحار- بالمجموع العام - هي (المواد السامة) إذ احتلت المرتبة الأولى بمجموع (1224) حالة، بمتوسط بلغ (122.4) ونسبة مئوية بلغت(55.06%)، وانحراف معياري مقداره (7.38)، وتلتها في المرتبة الثانية وسيلة (الشنق) من حيث المجموع العام، بمجموع مقداره (301) حالة، بمتوسط حسابي (30.60)، ونسبه مئوية (13.55%)، ثم جاءت وسيلة السلاح الناري في المرتبة الثالثة، بمجموع كلي(251) حالة، بمتوسط حسابي(25.1)، بنسبة مئوية(11.29%)، ثم وسيلة (إلقاء النفس من مرتفع) بمجموع (221) حالة، وبمتوسط (22.1) بنسبه مئوية مقدارها (9.94%)، ثم جاءت وسيلة الحريق بمجموع (109) حالات، ومتوسط (10.9)، ونسبة مئوية

(4.90%)، ثم حلت وسيلة الأداة الحادة بمجموع(112) حالة، بمتوسط(11.2)، ونسبة مئوية (5.04%)، وأخيراً حلت وسيلة الغرق بمجموع (5) حالات، بمتوسط (0.5)، ونسبة مئوية (0.23%).

وبالنظر إلى النتائج الموجودة للانتحار التام، تبين لنا أن وسيلة السلاح الناري، هي أكثر الوسائل المستخدمة، فاحتلت المرتبة الأولى بمجموع بلغ (95) حالة، مقابل (156) محاولة انتحار بواسطة هذه الأداة، ثم الشنق إذ بلغت (80)حالة، مقابل (221) محاولة انتحار، ثم المواد السامة (69)حالة، مقابل (1155) محاولة انتحار بواسطة المواد السامة وهي الأداة الأكثر استخداماً في المحاولات الانتحارية، ثم الحريق وإلقاء النفس من مرتفع (29) حالة، ولا يوجد أي حالة بواسطة الأداة الحادة، وكان هناك (5) حالات انتحار بواسطة الغرق، ومحاولة انتحارية واحدة بواسطة هذه الأداة.

الإجابة عن السؤال الرابع :ما أكثر الفئات العمرية التي يظهر فيها أعلى نسب للانتحار في الأردن؟

جدول رقم (4)

يمثل مجموع حالات الانتحار وفقاً للفئة العمرية للفترة الواقعة من 2000- 2009

الفئة العمرية	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة
اقل من 18 سنة	تام	0	1	2	0	1	0	0	0	4	6	14	1.4	2.07	%0.64
	محاولة	22	49	23	20	21	18	15	21	26	23	238	23.8	9.34	%10.77
	المجموع	22	50	25	20	22	18	15	21	30	29	252	25.2	9.85	%11.41
18-27 سنة	تام	5	11	12	7	7	7	11	20	17	11	108	10.8	4.73	%4.88
	محاولة	75	101	89	85	71	67	55	79	86	94	802	80.2	13.66	%36.29
	المجموع	80	112	101	92	78	74	66	99	103	105	910	91.0	15.4	%41.17
28-37 سنة	تام	9	4	6	9	6	4	6	6	9	11	70	7.0	2.36	%3.17
	محاولة	85	108	72	74	48	46	33	52	67	69	627	62.7	20.65	%28.37
	المجموع	67	112	78	83	54	50	39	85	76	80	697	69.7	20.8	%31.54
38 - 47 سنة	تام	8	13	5	5	4	5	4	4	3	6	57	5.7	2.91	%2.58
	محاولة	15	26	17	16	13	12	11	12	17	15	154	15.4	4.29	%6.97
	المجموع	23	39	22	21	17	17	15	16	20	21	211	12.1	6.85	%9.55
48 سنة فما فوق	تام	5	6	6	4	4	4	5	9	6	8	57	5.7	1.7	%2.58
	محاولة	9	18	9	8	8	6	6	6	12	11	93	9.3	3.68	%4.21
	المجموع	14	24	15	12	12	10	11	15	18	19	150	15.0	5.34	%6.79

يتضح من الجدول رقم (4)، أن أكثر حالات الانتحار قد وقعت في الفئة العمرية من (18- 27) سنة، بمجموع(910) حالة خلال عشر سنوات، بمتوسط حسابي (91.0) ونسبة مئوية مقدارها (41.17%)، كان منها (108) حالة انتحار تام، و (802) محاولة انتحار، وهذه النتيجة تتفق مع دراسات كل من: (البداينه، 1995ب)، (والعقيلي، 2001)، (والصرايره، 2006)، (والجهني، 1999)، حيث خلصت نتائج تلك الدراسات، إلى أن الفئة العمرية من(18- 27) هي الأكثر ارتكاباً للانتحار.

ثم حلّت الفئة العمرية من (28- 37)، في المرتبة الثانية بمجموع (697) حالة ومتوسط (69,7)، بنسبة مئوية بلغت (31.54%) كان منها (70) حالة انتحار تام، و (627) محاولة انتحار، فيما حلّت الفئة العمرية اقل من (18) سنة، في المرتبة الثالثة، بمجموع (252) حالة، بمتوسط (25.2)، ونسبة مئوية (11.41%)، كان منها (14) حالة انتحار تام و (238) محاولة انتحار، وهذه النتيجة تعني أن الشباب في هذه المرحلة، بحاجة إلى نوع خاص من المعاملة، خصوصاً على مستوى الأسرة، تقوم على تعزيز الجانب الديني والتنشئة السليمة، وتقوية وتعزيز الضبط الذاتي لديهم، لتجاوز تلك المرحلة العمرية، وما فيها من تغيرات فسيولوجية وانفعالية وعاطفية.

أما الفئة العمرية من (48) سنة فما فوق، فقد احتلت المرتبة الأخيرة، بمجموع (150) حالة، بمتوسط (15.0)، بنسبة مئوية (6.79%) كان منها (57) حالة، انتحار تام و(93) محاولة انتحار، وهذا يعني أن هذه الفئة لها مكانةً من الاحترام والتقدير في المجتمع، وأن الترابط والتكافل الاجتماعي، لا يزال له دور فاعل في تماسك الأفراد، وخصوصاً في التعامل مع كبار السن، وهذا عائد إلى دور الدين، في الحث على حسن معاملة كبار السن ورعايتهم، وتقديم كل ما يحتاجون، بالإضافة إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية، التي تربى عليها أفراد المجتمع الأردني، التي تعمل على وضع كبار السن في المكانة والمنزلة ذات التقدير العالي.

الإجابة عن السؤال الخامس: ما توزيع المُنتحرين وفقا للعمل في الأردن ؟

جدول رقم (5)

توزيع مجموع حالات الانتحار(التام والمحاولة) وفقاً للعمل للفترة الواقعة من 2000- 2009

توزيع المنتحرين وفقاً للعمل	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة
يعمل	تام	7	7	15	6	8	14	9	4	9	9	88	8.8	3.39	%3.98
	محاولة	26	54	28	30	28	23	18	41	26	25	299	29.9	10.30	%13.52
	المجموع	33	61	43	36	36	37	27	45	35	34	387	38.7	9.29	%17.50
لا يعمل	تام	11	12	14	18	8	5	4	35	23	24	153	5.30	2.68	%6.92
	محاولة	69	147	107	98	78	61	44	56	86	102	848	84.8	30.16	%38.33
	المجموع	80	159	121	115	86	66	48	91	109	126	1001	100.1	32.39	%45.25
طالب	تام	3	8	1	1	1	0	3	0	2	2	21	2.1	1.61	%0.95
	محاولة	38	44	36	32	26	32	21	31	34	32	326	32.6	6.27	%14.74
	المجموع	41	52	37	33	27	32	24	31	36	34	347	34.7	7.77	%15.69
ربة بيت	تام	6	7	1	1	5	1	10	0	5	7	43	4.3	2.36	%1.95
	محاولة	39	57	39	43	29	33	37	42	62	53	434	43.4	10.64	%19.63
	المجموع	45	64	40	44	34	34	47	42	67	60	477	47.7	11.92	%21.85

يبين الجدول رقم (5) أن فئة غير العاملين، احتلت المرتبة الأولى بمجموع بلغ (1001) حالة، ومتوسط (100.1) ونسبة مئوية(25،45%)، وبلغ عدد حالات الانتحار التام عند هذه الفئة (153) حالة، بنسبة وصلت إلى (6.92%)، مقابل (848) محاولة انتحار، تلتها فئة ربات البيوت، بمجموع(477) حالة، بمتوسط (47.7)، ونسبة مئوية (21.85%)، كان منها(43) حالة انتحار تام، و (434) محاولة انتحار، ثم جاءت فئة الطلاب، بمجموع كلي بلغ (347) حالة، ومتوسط بلغ (34.7) وبنسبه مئوية(15.69%)، كان منها(21) حالة انتحار تام، و(326) محاولة انتحار، وأخيرا حلّت فئات العاملين، وشملت فئة العاملين بأعمال حرة وفئة العسكريين وفئة الموظفين الحكوميين، بمجموع (387) حالة، بمتوسط (38.7)، ونسبة مئوية (17.50%)، كان منها (88) حالة انتحار تام، و (299) محاولة انتحار.

الإجابة عن السؤال السادس : ما توزيع المنتحرين وفقاً للحالة الاجتماعية في الأردن ؟

جدول رقم (6)

توزيع مجموع حالات الانتحار وفقاً للحالة الاجتماعية للفترة الواقعة من 2000- 2009

الحالة الاجتماعية	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة
أعزب	تام	15	19	23	10	9	8	12	17	20	21	154	15.4	5.39	%6.97
	محاولة	109	198	136	113	78	84	74	94	117	124	1127	112.7	36.29	%50.98
	المجموع	124	217	159	123	87	92	86	111	137	145	1281	128.1	39.89	%57.95
متزوج	تام	11	15	7	13	10	11	14	18	17	18	134	13.4	3.68	%6.06
	محاولة	56	86	58	62	62	51	43	65	75	74	632	63.2	12.55	%28.58
	المجموع	67	101	65	75	72	62	57	83	92	92	766	76.6	14.75	%34.64
أرمل	تام	0	0	1	0	0	0	0	1	1	0	3	0.3	0.21	0.13
	محاولة	0	1	2	4	6	3	1	3	4	3	27	2.7	1.76	%1.22
	المجموع	0	1	3	4	6	3	1	4	5	3	30	3.0	1.88	%1.35
مطلق	تام	1	1	0	2	3	1	0	3	1	3	15	1.5	0.97	%0.68
	محاولة	8	17	14	24	15	11	2	8	12	9	120	12.0	6.0	%5.43
	المجموع	9	18	14	26	18	12	2	11	13	12	135	13.5	6.32	%6.11

يوضح الجدول رقم (6) أن أكثر الحالات الانتحارية سواءً التامة أم غير التامة (المحاولة)، هي الأكثر عند فئة العزّاب بمجموع(1281) حالة، بمتوسط (128.1)، وبنسبة مئوية بلغت (95- 57%)، منها(154) حالة انتحار تام، و (1127) محاولة انتحار، وهي نسبة عالية جدا، وإذا علمنا من خلال الجداول رقم (4) والجدول رقم(5)، حيث أشارت تلك الجداول إلى أن النسبة العالية لحالات الانتحار هي عند فئة غير العاملين، وعند فئة الشباب من سن (18- 37) سنة، لذلك عند ربط هذه النتيجة بنتائج تلك الجداول، نجد أن العوامل الدافعة للانتحار عند تلك الفئات، هي العوامل الدافعة لهم في هذه الحالة، فغالبية هذه الفئات هم من الشباب العزّاب، ثم حلت فئة المتزوجين بمجموع (766) حالة، ومتوسط حسابي (76.6) ونسبة مئوية (34.64%)، كان منها (134) حالة انتحار تام، و(632) محاولة انتحار، ثم حلت فئة المطلقين بالمرتبة الثالثة بمجموع كلي للحالات (135) حالة بمتوسط (13.5) ونسبة مئوية (6.11)، كان منها (15) حالة انتحار تام خلال عشر سنوات، و(120) محاولة انتحار لنفس الفترة، وأخيراً حلت فئة الأرامل حيث كان مجموع الحالات (30) حالة بمتوسط (3.0) ونسبة مئوية (1.36%)، كان منها (3) حالات انتحار تام خلال عشر سنوات، و(27) محاولة انتحار لنفس الفترة.

الإجابة عن السؤال السابع : ما توزيع المُنتحرين وفقا للسنوات والجنس في الأردن ؟

جدول رقم (8)

توزيع مجموع حالات الانتحار(التام والمحاولة) وفقاً للسنوات والجنس للفترة الواقعة من 2000- 2009

السنة	ذكور		أنثى		المجموع للسنوات	
	تام	محاولة	تام	محاولة	تام	محاولة
2000	15	104	12	68	27	172
2001	19	182	16	120	35	302
2002	27	143	4	67	31	210
2003	15	119	10	84	25	203
2004	10	92	12	69	22	161
2005	10	89	10	60	20	149
2006	17	72	9	48	26	120
2007	30	102	9	68	39	170
2008	25	132	14	76	39	208
2009	29	124	13	88	42	212
المجموع	197	1159	109	748	306	1907
المتوسط	19.7	115.9	10.9	74.8	30.6	190.7
الانحراف المعياري	7.56	31.61	3.31	19.51	7.76	49.5
النسبة المئوية	%4.45	%26.19	%2.46	%16.90	%6.91	%43.09

يتضح من الجدول رقم (8) أن نسب الانتحار في الأردن متفاوتة من عام لآخر، حيث شهد عام (2001) أعلى نسب للانتحار بمجموع (337) حالة، منها (35) حالة انتحار تام، و(302) محاوله انتحار، ثم حل عام (2009) بمجموع (254) حالة، كان منها (42) حالة انتحار تام، وهي أعلى نسبة للانتحار التام خلال العشر سنوات الماضية، ثم عام (2008) بمجموع بلغ (247) حالة، منها (39) حالة انتحار تام، وهي ثاني أعلى نسبة للانتحار التام مع عام (2007)، وقد يُعزي ذلك إلى الأحداث والتغيرات الاجتماعية التي مرت على الأردن، بدءً من الحرب على العراق وآثارها السلبية في جميع المجالات، ثم العدوان الإسرائيلي على لبنان وغزة، وأخيراً جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية، وما نجم عنها من آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية سيئة، ساهمت بارتفاع نسب الانتحار، الأمر الذي جعل تلك الظاهرة تشكل قلقا على المستوي الفردي والجماعي في الأردن، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه (دوركايم)، في أن الانتحار يزداد خلال الأزمات الاقتصادية، مقارنة مع فترات الاستقرار.

أما السنوات من عام (2004- 2006)، فشهدت أدنى معدلات للانتحار، وقد يُعزى ذلك إلى التضامن الاجتماعي الذي رافق الحرب عل العراق، وما رافقها من أحداث في تلك الفترة، ويتفق هذا مع ما اشار اليه دوركايم(Durkhiem) من حيث أن معدلات الانتحار تتباين عكسياً مع التضامن الاجتماعي، لكنها تختلف مع ما ذهب إليه دوركايم(Durkhiem)؛ من حيث أن نسب الانتحار تزداد أثناء الحروب والكوارث، ويُعزى ذلك إلى اختلاف المجتمعات، وما يمثله الفكر العقائدي والديني لديهم، في حين تراوحت معدلات الانتحار عامي (2002- 2003) مابين (241- 228) حالة على التوالي.

وهكذا نجد أن نسب الانتحار متفاوتة من عام لآخر، بحسب التغيرات والتحولات التي تطرأ على المجتمع، لذلك لا يمكن التنبؤ بمعدلات الانتحار المقبلة، لكن المؤشرات تشير إلى زيادة ملحوظة في معدلاتها، لذلك يجب التصدي لهذه الظاهرة ومعالجتها والوقاية منها.

ويبين الجدول نفسه، أن معدلات الانتحار عند الذكور أعلى منها عند الإناث، حيث بلغ مجموع حالات الانتحار التام عند الذكور خلال العشر سنوات(**197**) حالة، بنسبة مئوية بلغت (**4.45**٪)، مقابل(**109**) حالات عند الإناث، بنسبة مئوية(**2.46**%)، وبلغ عدد محاولات الانتحار عند الذكور (**1159**) محاولة بنسبة مئوية (**26.19**%)، مقابل (**748**) محاولة عند الإناث، بنسبة مئوية (**16.90**%)، إلا أن عام (**2004**) شهد - وللمرة الأولى- زيادة في عدد الإناث عن الذكور في حالات الانتحار التام، وفي عام (**2005**)، تساوت أعداد المنتحرين عند كلا الجنسين، بمعدل (**10**) حالات لكل جنس، وعند استعراض الأحداث المؤثرة في تلك السنوات، نجد أن الحرب على العراق وما تبعها من أحداث قد تُعزى لها انخفاض نسب الانتحار عند الرجال وهذا ما أشارت إليه نتائج المقابلات مع المبحوثين فيما يتعلق بمعدلات الانتحار عند الذكور والإناث والذي سيتم استعراضه في الجداول اللاحقة

الإجابة عن السؤال الثامن : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدلات الانتحار تعزى لمعدلات البطالة والطلاق والكثافة السكانية؟

الجدول رقم (9)

نتائج إختبار معامل الارتباط للعلاقة بين معدلات الانتحار ومعدلات البطالة

معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
0.719	0.019

يبين الجدول رقم (9) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الانتحار ومعدل البطالة، حيث أشار مستوى الدلالة الإحصائية إلى (0.019) وهي نسبة أقل من مستوى الدلالة الفا أقل أو يساوي (0.05) كمستوى دلالة.

الجدول رقم (10)

نتائج إختبار معامل الارتباط للعلاقة بين معدلات الانتحار ومعدلات الطلاق

معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
0.637	0.048

يبين الجدول رقم (10) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات الطلاق والانتحار، حيث أشار مستوى الدلالة الإحصائية إلى (0.048) وهي نسبة أقل من مستوى الدلالة ألفا أقل أو يساوي (0.05) كمستوى دلالة.

الجدول رقم (11)

نتائج إختبار معامل الارتباط للعلاقة بين معدلات الانتحار ومعدلات الكثافة السكانية

معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
0.588	0.074

يبين الجدول رقم (11) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات الانتحار ومعدلات الكثافة السكانية، حيث أشار مستوى الدلالة الإحصائية إلى (0.074) وهي نسبة أعلى من مستوى الدلالة الفا أقل أو يساوي (0.05) كمستوى دلالة وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة المطلوب.

مناقشة النتائج:

1. دلت النتائج أنّ أكثر العوامل المؤدية إلى الانتحار هي العوامل الاجتماعية، تليها العوامل النفسية، ثم العوامل الاقتصادية. ويُعزى ارتفاع معدلات الانتحار العائدة لعوامل اجتماعية إلى عدة أمور، منها: أنماط التنشئة الاجتماعية، والخلافات العائلية التي لها دوراً مهماً في معدلات الانتحار، خاصة عند النساء المتزوجات إذ لوحظ أن الغالبية العظمى من محاولات الانتحار عند الإناث، هي عند فئة المتزوجات، معزوةً إلى الخلافات العائلية المستمرة بين الأزواج، والتي تؤثر بدورها على الأبناء، فتزداد نسبة الانتحار ومحاولات الانتحار، كذلك فان الأسرة تمثل اللبنة الأساسية في تماسك الأفراد، والوقاية من الجريمة، والسلوك الشاذ، فإذا كان الجدار الأسري متصدعاً، فإن ذلك يؤدي إلى تفكك الأفراد وعدم الترابط بينهم، وتظهر بالتالي عدم قدرة الأسرة على إنتاج فرد صالح وسوي للمجتمع، مما قد يؤدي إلى اللجوء إلى السلوك الانتحاري وخصوصاً إذا ما كان هناك تعامل سلطوي من قبل الآباء على الأبناء، أو من الكبار على الصغار، كما تلعب العزلة والتهميش الاجتماعي لفئة الشباب تحديدا دوراً بارزاً في ارتفاع نسبة الانتحار بينهم كما سنلاحظ ذلك لاحقاً، وعند شعور الفرد بعدم تقبل المجتمع له، وبأنه أصبح عالة على غيره فإنه يُقدم على الانتحار.

وتلتقي نتائج الدراسة مع دراسة (دوركايم، 1952) في حديثه عن التضامن الميكانيكي، باعتباره عاملاً مهماً من العوامل التي تعمل على الوقاية من الجريمة بشكل عام، وفي حديثه عن الانتحار الفوضوي أيضاً، الذي ذكر فيه أن الانتحار ينتج عند الأفراد عندما يشعرون بأن قيمهم أصبحت مهددة، وأن ضعف الترابط الاجتماعي هو الذي أدى إلى الفوضى الاجتماعية.

وتتفق أيضاً مع دراسة كل من (الجهني،1999) و(العقيلي،2001) و(الصرايره، 2006) و(هلال، 2009)، والتي أظهرت نتائج تلك الدراسات أن العوامل الاجتماعية وتحديدا الخلافات العائلية هي الأكثر مسؤولية عن حدوث الانتحار، كما أكدت دراسة (غنية،1995) أن اضطراب المحيط الأسرى للفرد هو العامل الأساسي في الانتحار ويشمل التفكك الأسري والقسوة والشدة في التعامل مع الشابات، كما تلتقي مع دراسة كل من كراجتون ميللر (Cragton)، ودراسة بندر وشيلدر(Bander& Shelder)، زيلبورك (Zelbork)، الذين أكدوا أن الفشل في التكيف مع المجتمع، والحرمان العاطفي، وعدوان الأبوين، يؤدي إلى عدم قدرة الفرد على حب الآخرين فيقدم على الانتحار.

وأكدت دراسة دبرا ونادين وثومسون(Debra &et. Al 2009)، أن النساء اللاتي يتعرضن للعنف هن أكثر ميلاً من غيرهن للانتحار. وتختلف مع دراسة (الرشود،2006) الذي أوضح فيها أن العوامل الاجتماعية والنفسية هي عوامل ثانوية للانتحار.

و كذلك تختلف مع نتائج دراسة يانج وتشانج (Ying & chang 2009)، عندما توصلا إلى أن العوامل الاقتصادية هي العامل الأساسي في الانتحار، وقد يُعزى ذلك إلى اختلاف المجتمع الذي قاموا بدراسته.

أما العوامل النفسية فجاءت في المرتبة الثانية، بمجموع كلي بلغ (744) حالة، ومتوسط حسابي(41،72) وبنسبه مئوية بلغت (32,97٪) منها (840) حالة انتحار تام، و(640) محاولة انتحار خلال العشر سنوات الأخيرة كعامل مؤدي إلى السلوك الانتحاري، وهذا عائد إلى عدة أمور، أهمها: عدم القدرة على التكيف بين الفرد والبيئة المحيطة به، وقد يؤدي إلى وجود القلق والتوتر والإحباط عند الفرد، فيدفعه ذلك إلى الانتحار، ولا يمكن لنا أن نُغفل بعض العوامل النفسية، فهي أمراض عضوية موجودة أصلا عند الفرد تدفعه إلى الانتحار.

ثم جاءت العوامل الاقتصادية في المرتبة الثالثة بجموع كلي (287) حالة، منها (28) حالة انتحار تام، و(259) محاولة انتحار، ومتوسط حسابي بلغ (7،28)، وبنسبة مئوية (7،13)، ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن العوامل الاقتصادية تلعب دورا مهما في السلوك الانتحاري، الناتج عن العوامل الاجتماعية والنفسية، فقد يكون الخلاف العائلي المستمر بين الأزواج ناتجاً عن عوامل اقتصاديه، كالفقر مثلا كما أن الخلافات بين الآباء والأبناء أحيانا تنشأ عن ضعف أو قلة الدخل المالي للأسرة، وقد ينتج عن ذلك الإصابة ببعض الحالات النفسية المصاحبة لذلك، كالقلق والاكتئاب والإحباط واليأس فيكون القرار الأخير هو الانتحار، للهروب من تلك المعاناة.

وأشارت النتائج إلى وجود حالات انتحار ناتجة عن عوامل عاطفيه؛ بمعنى أنها لم تكن من بين النسب العالية، حيث بلغت خلال العشر سنوات (52) حالة، موزعة ما بين الانتحار التام والانتحار غير المكتمل، وهذا قد يقودنا إلى الرجوع إلى العوامل الاجتماعية ولا سيما السلطة الأبوية وتحكم الآباء بالأبناء أحيانا، مما قد يدفع بالبعض إلى التفكير بالانتحار في إشارة إلى أن البيت الذي يمارس فيه الضغط الداخلي والقسوة يحدث فيه تصدع أسري يؤدي إلى الانتحار أحيانا، أضف إلى ذلك طبيعة العادات والتقاليد التي يتعامل بها المجتمع الأردني خاصة في

حالات الزواج، والمتمثل برفض الأهل زواج ابنتهم من خارج العائلة هو الذي يدفع البعض للانتحار. أما الفشل في الدراسة بوصفه عاملاً من العوامل المؤدية إلى الانتحار، فيعود بالأساس إلى التنشئة الاجتماعية، والقيود التي تفرض على بعض الأبناء من الآباء، ومن بعض العادات والتقاليد السائدة، فيقدم الفرد على الانتحار، خوفا من الفضيحة والوصم الاجتماعي، وهذا ما يتوافق مع دراسة دوركايم في تناوله للانتحار الأناني، وأن شعور الفرد بأنه هو المسؤول عن جلب المتاعب لأهله، هو الذي يدفعه إلى الانتحار.

2. دلت النتائج أن زيادة معدلات الانتحار من حيث العدد في المناطق الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية، وأن معدلات الانتحار في المناطق الريفية أكثر منها في المناطق الحضرية عند احتساب النسبة المئوية لكل 100 ألف من السكان. ويعود ذلك إلى قلة فرص العمل في تلك المناطق، حيث ترتفع نسب البطالة والفقر، لعدم وجود المؤسسات التجارية والمصانع الكبرى، كما في المدن الحضرية التي تعمل على توفير فرص عمل بشكل أكبر أمام العاطلين عن العمل والراغبين فيه، وذلك لقلة الخدمات ووسائل الترفية فيها أيضاً، بالإضافة إلى القيود الاجتماعية المفروضة على أبناء هذه المناطق، التي اكتسبوها من خلال التنشئة الاجتماعية والترابط الاجتماعي اللذان يسودان تلك المناطق، مما يضطر هؤلاء إلى الانتقال إلى المدن الكبيرة فيزيد ذلك من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية عليهم، فيؤدي ذلك إلى وجود حالة من الاغتراب عند الشباب تحديدا، الأمر الذي يجعل التمرد والخروج على المعايير المألوفة، التي تعمل على ضبط سلوكيات الأفراد أمراً واردا، وتلتقي هذه الدراسة في هذا الجانب مع دراسة (العقيلي،2001)، الذي خلُص إلى نتيجة مؤداها أن معدلات الانتحار في المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية الأقل هي أعلى من المناطق الحضرية عند ربط معدلات الانتحار بمعدلات السكان فيها.

ويمكن أن نعد العوامل الثقافية – ولا سيما الثقافات المكتسبة بفعل الغزو الثقافي والتطور التكنولوجي، والعولمة، وقبول ثقافات الغرب غير المألوفة لدينا، وبخاصة تلك التي لها آثاراً سلبيةً بارزةً وواضحةً على مقومات البناء الاجتماعي- تعدُ عاملا رئيساً من عوامل الانتحار، لدى فئة كبيرة من الشباب خاصة عند انزواء المعايير الاجتماعية التي تعد ضابطاً وحصناً منيعاً عند غير المتقبلين لمثل تلك الثقافات.

3. دلت النتائج أن نسبة الانتحار عند الذكور أكثر منها عند الإناث بشقيه التام والمحاولة الانتحارية. ولتفسير ذلك لا بد من العودة للتأكيد على التضامن الاجتماعي، بوصفه العامل

الأساسي لذلك، إذ أن هذا التضامن قد ميز المجتمع الأردني أثناء الحرب على العراق، وقد عُزيت إليه انخفاض نسبة الانتحار عند الرجال في تلك السنوات أيضاً، بينما كان معدل الانتحار عند الإناث ضمن المعدل السنوي لعدد حالات الانتحار لديهن.

وتلتقي هذه النتيجة مع ما ذهب إليه كل من (العقيلي،2001)، (والرشود،2006)، (والصرايره،2006)، وتختلف ما ذهب إليه (شاه وبات وماكينزا)(Shah &et.al 2009)، الذين توصلوا إلى أن نسب الانتحار عند الإناث أكثر منه عند الذكور.

4. دلت النتائج أن أكثر الوسائل المستخدمة في الانتحار هي المواد السامة للمجموع العام، تليها وسيلة الشنق، وأن السلاح الناري هو الأكثر استخداماً للانتحار التام، وفي المحاولة الانتحارية حلّت المواد السامة أولا.

وعند تفسير ذلك فإننا نجد أن المواد السامة هي وسيله يسهل الحصول عليها، لوفرتها، وتستخدم غالباً عند محاولات الانتحار، وذلك كوسيلة من السهل تفادي الآثار الناجمة عنها عندما يتم إسعاف الشخص في الوقت المناسب، وقد دلت النتائج على أن هذه الوسيلة غالباً ما تستخدم من قبل الإناث أكثر من الرجال، وهي من الوسائل غير العنيفة التي يمكن تلافي أثارها بسرعة، ويمكن أن يكون اللجوء إلى ها لإرسال رسالة للآخرين للتعبير عن معاناة الشخص الذي أقدم عليها، ومن أجل تسليط الضوء على مشكلته، وجعل الآخرين في حالة تأنيب الضمير، والندم على موقفهم تجاه الشخص.

أما الشنق فيعتبر من الوسائل العنيفة، وغالباً ما يستخدمها الذكور أكثر من الإناث، وتحتاج إلى عزم وتصميم في التنفيذ إذا لم تتدخل عوامل أخرى تمنع ارتكاب الانتحار، وهذه النتيجة تلتقي مع دراسة (الصرايره، 2006) حيث بينت دراستها أن الانتحار بالمواد السامة قد احتل المرتبة الأولى في تلك الفترة.

ويتم تنفيذ الانتحار عبر وسيله الشنق في أوقات وفي أماكن يصعب على الآخرين توقعها ومشاهدتها، فمنهم من يختار الأماكن المهجورة أو المغلقة لتأكيد العزم والتصميم وعدم إعطاء فرصة للآخرين لإنقاذ حياته.

أما السلاح الناري فهو من أعنف الوسائل الانتحارية وأسرعها في النتيجة، وغالباً ما يلجأ الرجال إلى استخدامه، وخاصة عند اتخاذ القرار النهائي والحاسم بإنهاء الحياة لدى الشخص،

فنلاحظ انه احتل المرتبة الأولى من بين الوسائل الانتحارية في حالة الانتحار التام وهذا معناه أن الأشخاص الذين انتحروا بهذه الوسيلة، كانت لديهم النية والعزم والتصميم على الانتحار.

وبالنظر إلى معدلات الانتحار التام بهذه الوسيلة فان النتيجة التي وصلت إليها الدراسة كانت قاسماً مشتركاً مع النتائج التي توصل إليها (العقيلي،2001) حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن وسيلة السلاح الناري قد احتلت المرتبة الأولى في تلك الفترة، وتختلف هذه النتيجة مع ما وصلت إليه نتائج دراسة(الصرايره،2006) حيث جاءت وسيلة السلاح الناري لديها في المرتبة الثالثة.

ودلت النتائج أيضاً إلى أن وسيلة إلقاء النفس من مرتفع قد أخذت تتزايد في الآونة الأخيرة، وذلك بفعل تسليط الأضواء على مرتكبيها من قبل وسائل الإعلام، واهتمام المسؤولين بهؤلاء الأشخاص وحل مشاكل بعض منهم، مما شجع الآخرين على القيام بمثل هذه المحاولة، طمعاً في الحصول على مكاسب شخصية من جراء ذلك.

أما الحريق، فهي من الوسائل العنيفة التي تترك آثاراً سيئة على مرتكبيها، وتشير النتائج إلى أن اللجوء إلى هذه الوسيلة في تناقص واضح، خلال الأعوام الأخيرة مقارنة عما كانت عليه في السنوات السابقة، وعادة ما يتم استخدام هذه الوسيلة من قبل الإناث، خصوصاً في القضايا التي تتعلق بالشرف، من أجل إخفاء العلامات الدالة على ارتكاب الفتاة لفعل يمس شرف وكرامة الأهل والعائلة.

وهذه النتيجة اقرب ما تكون متفقة مع دراسة دوركايم (Durkheim,1952) في الانتحار الايثاري، و الانتحار القدري، فالإيثاري عندما يكون الهدف هو مصلحة العائلة والأسرة، فتقدم الفتاة على الانتحار بهذه الوسيلة لإخفاء الآثار الدالة على فعلها، وفي الانتحار القدري كانتحار الشخص عند دخوله إلى السجن هربا من الوصمة الاجتماعية، وعدم قدرته على التكيف داخل السجن.

5. دلت النتائج على أن أكثر الفئات العمرية ارتكاباً للانتحار هي فئة الشباب من سن (18- 27) سنة، تلتها الفئة من سن (28- 37) سنة، وأن اقل الفئات العمرية هي فئة (48 فما فوق).

أما تفسير بروز الانتحار بمعدلات عاليه بين الشباب، خصوصاً في سن الشباب من (18- 38) عام، فيُعزى ذلك إلى ما يلي:

أ. الضغوط الاجتماعية العالية على تلك الفئة، المتمثلة بتأخر سن الزواج لدى الجنسين، في ظل الظروف المالية الصعبة، وارتفاع نسب البطالة بين الشباب، وخاصة عند الإناث في هذه المرحلة.

ب. عدم الاستقرار النفسي والعاطفي لدى هذه الفئة، نتيجة تلك الظروف الصعبة، خاصة عند الإناث اللواتي أصبح مصيرهن معلقاً من ناحية الزواج، بالحصول على وظيفة في أغلب الأحيان.

ج. عدم وجود مراكز تدريب مهني، تعمل على تأهيل هؤلاء الأشخاص تأهيلاً مناسباً، لمواجهة صعوبات الحياة.

د. الخلافات المستمرة التي تنشأ ما بين الأزواج، وخاصة في السنوات الأولى من الزواج، حيث أشارت الدراسات والإحصاءات الرسمية، إلى ارتفاع نسب الطلاق في السنين الأولى من الزواج.

ه. السلطة الأسرية القاسية التي تمارس على الأبناء، وخاصة على الفئات العمرية الأقل، فكلما ارتفعت الفئة العمرية قلت السلطة الأسرية، وحصل أفرادها على الاستقلال المالي، وأصبح الفرد يحتل مكانة اجتماعية في المجتمع.

وتلتقي هذه النتيجة مع دراسة دوركايم(Durkhiem,1952)، بإشارته إلى أن التضامن الميكانيكي بين الأفراد، يعمل كدرع واقٍ لهم من الجريمة والانحراف، فلا بد من أن تكون المعايير الاجتماعية تعمل على توفير العدالة بين الجميع، وان يتحقق لأفراده ما يسعون إليه، لا أن تكون مجرد قيود وحواجز تقف أمام طموحاتهم ورغباتهم، فعندها يصبح التمرد والخروج على تلك المعايير، أمراً واردا إن لم يكن ضرورياً.

وتختلف هذه النتيجة مع ما ذهب إليه دوركايم(Durkhiem,1952)، في دراسته، عندما أشار إلى أن معدلات الانتحار بين كبار السن مرتفعه في البلاد التي تم دراستها، وهذه عائد إلى طبيعة تلك البلدان، التي ينعدم فيها وجود الروابط الاجتماعية، وغياب الدين عن حياتهم أيضاً، لذلك فالنسب مرتفعه وعاليه لديهم.

6. دلت النتائج أن نسب الانتحار العالية تركزت عند فئة غير العاملين، ثم فئة ربات البيوت ثم فئة العاملين وأخيراً فئة الطلاب، وفي حالة الانتحار التام حلّت فئة غير العاملين أولاً، ثم فئة العاملين، ثم فئة ربات البيوت، وأخيراً فئة الطلاب، وفي المحاولات الانتحارية كانت فئة غير العاملين أولاً، ثم فئة ربات البيوت، تلتها فئة الطلاب، وأخيراً فئة العاملين.

ويمكن تفسير هذه النتائج، بأن فئة العاطلين عن العمل هم أكثر الأشخاص عرضه للضغوط الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً وأن جُل هذه الفئة هم من الشباب من سن (18-37)عام.

وتلتقي هذه النتيجة مع نتيجة دراسة يانج وتشانج (Ying & chang,2009)، عندما توصلا إلى أن ارتفاع نسبة البطالة بين النساء تقلل من نسب الانتحار عند الرجال؛ وذلك لتوفر فرص العمل لديهم أكثر منها عند النساء.

وقد بينت النتائج وجود علاقة ذات دلالة بين معدلات البطالة والانتحار، فالبطالة تعتبر عاملا مهما في تعرض الفرد إلى المتاعب النفسية، والمشاكل الاجتماعية، خصوصاً عند المتزوجين، فمعظم الخلافات العائلية التي تنشأ بين الآباء والأبناء، وبين الأزواج أنفسهم، تعود إلى الأوضاع المالية المتدنية للأسرة. ولا بد هنا من ذكر التغير الاجتماعي والاقتصادي اللذين طرءا على الأردن في العقدين الأخيرين، حيث زادت البطالة بنسبة عالية، وعُزيت إلى الفساد المالي والإداري والتخبط الرسمي في التخطيط، وغياب العدالة في توزيع الفرص، والواسطة والمحسوبية، مما أدى إلى مشاكل اجتماعية وخلافات عائليه، حيث أصبح الفرد يعيش في حالة اضطراب دائم، وتلاطم ثقافي، فبات لا يقدر على مجاراة التقدم والحداثة، لما تتطلبه من جاهزية مالية واجتماعية وفكرية، ونتيجة للتغيرات الكبيرة التي يواجها الفرد وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه، دفع ببعضهم إلى اللجوء إلى الوسائل غير المشروعة لتحقيق ما يصبو إليه.

أما ربات البيوت فإن أغلب الحالات المُسجلة هي محاولات انتحار، ويمكن تفسير ذلك على أنها رسائل تهديد للأزواج أو للأبناء أو للمجتمع، نتيجة الضغوط التي تعيشها المرأة في بعض الحالات، خاصة عندما لا تجد من يمد يد العون والمساعدة لها، سواءً من الأهل أو من المجتمع، بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية، فهي بذلك تبعث برسالة استغاثة ونجدة لإنقاذها من الوضع القائم الذي تعيشه.

أضف إلى ذلك طبيعة المرأة الأردنية، فهي تعاني من نتائج التنشئة الاجتماعية التقليدية، القائمة على تحمل االضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، من خلال دفن الصراعات وعدم إظهار المشكلات، الأمر الذي يعني تدخل أطراف خارجية من أجل الحل، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات التي قد تصل إلى الطلاق، وهذا ما تحاول المرأة تجنبه.

أما فئة الطلاب، فغالباً ما يعانون من الخوف من الفشل الدراسي، ومن ضغوط المجتمع المحيط بهم، فيصاب بعضهم بحالات انفعالية، ناتجة عن تلك الضغوط المتفاعلة إيجابيا مع طبيعة التغيرات الفسيولوجية والنفسية في تلك المرحلة من العمر، فيقدمون على الانتحار، تجنبا للوصم الاجتماعي، لهذا فالفئات الثلاثة الوارد ذكرها وكما أشار إليها (العقيلي،2001)، هي فئات غير مستقلة اقتصادياً، وتعتمد على غيرها في إعالتها، وهذا يؤدي إلى تزايد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية عليهم، التي قد تدفع بهم إلى الانتحار.

أما فئة العاملين، فقد احتلت المرتبة الأخيرة في مجموع حالات الانتحار ومحاولاته، بينما جاءت في المرتبة الثالثة من حيث عدد حالات الانتحار التام، ويُعزى ذلك إلى أن العاملين يقدمون على الانتحار، عندما لا يستطيعون مواجهة الضغوط المترتبة عليهم اجتماعيا واقتصادياً، ويعود ذلك إلى تدني مستوى دخل للفرد، وعدم القدرة على مجاراة متطلبات الحياة الآخذة بالازدياد يوما بعد يوم، وتلتقي هذه النتيجة مع ما ذهب إليه ميرتون (Merton)، عندما تحدث بأن هذا التعارض هو تعارض طموحات الفرد وأهدافه مع الوسائل المشروعة، لتحقيق تلك الأهداف، مما يُشكل ضغطا عليه وتظهر حالة الأنومي (Anomie)، ونتيجة لذلك فإن الفرد يبحث عن وسائل غير مشروعه لتحقيق تلك الأهداف ومنها الانتحار (Merton, 1967).

وقد يقدم بعض الأشخاص على الانتحار بعد الأزمات الاقتصادية، وهم من فئة العاملين بأعمال حرة، عندما يتعرضون لخسائر مالية كبيرة، تجعلهم يفقدون مكانتهم الاجتماعية، وقد يؤدي ذلك إلى دخول بعضهم إلى السجن، فيشعرون بالاغتراب والعزلة، وهذا يؤكد ما ذهب إليه (دوركايم)، في أن الشعور بالعزلة قد يدفع بالأفراد إلى الانتحار(Durkhiem,1952).

7. دلت النتائج أن أكثر حالات الانتحار كانت عند فئة العزّاب، ثم فئة المتزوجين، ثم فئة المطلقين، وأخيراً فئة الأرامل ويُعزى ذلك إلى :
   أ. قلة فرص العمل لدى الشباب.
   ب. تأخير سن الزواج نظراً للكلفة الاقتصادية العالية للزواج وارتفاع المهور.
   ج. زيادة نسبة العنوسة.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن ضرورة إتباع المنهج الإسلامي في هذه المسألة، فالدين الإسلامي حث على الزواج المبكر، وعلى التقليل من المهور وعدم المغالاة فيها، لتحصين الشباب من الوقوع في المعاصي، التي قد تؤدي ببعضهم إلى الانتحار، للتخلص من آثار تلك المعاصي، التي قد تجلب

لهم العار والوصم الاجتماعي، وخاصة عند الإناث كما أشرت سابقا.

أما نسب الانتحار عند المتزوجين، فتعزى إلى الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على بعض منهم، وخاصة عند الإناث. أما حالات الانتحار بين الأرامل فتشير النتائج إلى قلتها، حيث بلغت (30) ثلاثون حالة خلال العشر سنوات، وهذا مؤشر على أن المجتمع الأردني يسوده التكامل والترابط بين أفراده في هذا الجانب، وغالباً ما تكون حالات الانتحار عند هذه الفئة، ناتجة عن الأمراض النفسية التي يعاني منها بعضهم.أما فئة المطلقين؛ فنظرة المجتمع لهم، تزيد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، والنفسية عليهم، فيميلون إلى الانتحار، خاصة عندما يكون الطلاق بعد تكوين الأسرة، مما يزيد من المتاعب والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، فما يتبع الطلاق من أمور ماليه قد يدفع ببعضهم إلى الانتحار.أضف إلى ذلك أن نظرة المجتمع هي وصمة سلبية في جبين المُطلّق خصوصاً عند النساء، وتجنبا لهذه الوصمة فإنهم يقدمون على الانتحار.

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة دوركايم(1897) بقوله: إن الانتحار بين الأرامل والمطلقين أكثر منه عند المتزوجين، بينما تلتقي مع دراسة (البداينه،1995أ)، (والعقيلي،2001)، ودراسة (كلثوم، 1995)، في إشارتهم إلى أن نسب الانتحار بين العزّاب أكثر من نسبته عند الفئات الأخرى، وتختلف مع دراسة (الجهني، 1999)، (والصرايرة، 2006)، اللذان خلُصا إلى نتيجة تقول إن الانتحار بين المتزوجين أكثر من العزّاب.

8. كما بينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الطلاق والانتحار، وبين البطالة والانتحار، ويتضح ذلك من خلال تفسير وجود معدلات الانتحار العالية عند فئات غير العاملين والعزاب وفئة الشباب من (18- 27) فهذه الفئات هي التي تتركز فيها نسب البطالة العالية جداً، أضف إلى ذلك فإن هذه النتيجة تؤكد أيضا على أن المناطق التي ترتفع فيها معدلات البطالة هي الأكثر في معدلات الانتحار عند احتساب عامل الكثافة السكانية مع عدد حالات الانتحار. وتبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانتحار مع الكثافة السكانية.

التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد تم صياغة التوصيات التالية:

1. تعزيز الجانب الاجتماعي الاخلاقي لزيادة الترابط والتكافل الاجتماعي، والسير على النهج الديني السليم فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية وفي أمور الزواج للتخفيف من الزيادة الواضحة في معدلات الطلاق.
2. تفعيل دور المؤسسات الرسمية ذات العلاقة، للعناية بالأسرة وحماية أفرادها من التفكك الأسري والانحراف.
3. تفعيل دور المؤسسات المهنية في جميع المحافظات لتحفيز الشباب للالتحاق بها للتخفيف من معدلات البطالة نظراً لدورها البارز في ارتفاع معدلات الانتحار.
4. إيلاء المناطق الريفية في الأردن العناية اللازمة من كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للقيام بدورها كمجتمعات محلية تعمل على الوقاية من الجريمة بشكل عام والتخفيف من ظاهرة الانتحار بشكل خاص.
5. تفعيل القوانين الجزائية المتعلقة بقضايا الانتحار من أجل تحقيق الردع العام والخاص للفرد والآخرين.

المراجع :

أ - المراجع العربية :

- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد(1992). **مقدمة ابن خلدون – كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، لبنان، بيروت: مكتبة لبنان.**
- ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (1980). **لسان العرب المحيط،** المجلد الثالث من القاف إلى الياء، لبنان، بيروت: دار لسان العرب.
- الجيوش، ناجي(1990). **الانتحار دراسة نفسية اجتماعية للسلوك الانتحاري**، سوريا، دمشق: مؤسسة الشبيبة للإعلام والنشر.
- ربيع، عماد محمد، وفتحي الفاعوري، ومحمد العفيف(2010). **أصول علم الإجرام والعقاب**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.
- الردايده، عبدالكريم(2006). **الجامع الشرطي**، الأردن، عمان: دائرة المطبوعات والنشر.
- الرشود، عبدالله بن سعد(2006). **ظاهرة الانتحار** التشخيص والعلاج، السعودية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الزعبي، احمد حسن(2009). **حفل انتحار**، شبكة الانترنت، موقع سواليف الالكتروني، متوفر عبر : http://www.sawaleif.com/article.asp?p=425 .
- الساري، سالم، وخضر زكريا(2004). **مشكلات اجتماعية راهنة – العولمة وإنتاج مشكلات جديدة**، سوريا، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.
- السعيد، كامل (2006). **شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات – الجرائم الواقعة على الأشخاص**، الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- سمعان، مكرم (1964). **مشكلة الانتحار- دراسة نفسية اجتماعية للسلوك الانتحاري**، مصر، القاهرة: دار المعارف.
- الشرايعة، محمد عرفات(2006). **التنشئة الاجتماعية**، الأردن، عمان: دار يافا العلمية، ودار مكين للنشر والتوزيع.
- الصرايرة، ولاء(2006). **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لضحايا الانتحار في المجتمع** الأردني للفترة من 1995- 2004، رسالة ماجستير غير منشوره، الأردن، الكرك: جامعة مؤتة.
- عبدالحفيظ، عزت مرزوق (2001). **أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الانحرافي**، رسالة

ماجستير غير منشورة، مصر، أسيوط: جامعة أسيوط.

- العقيلي، أيمن(2001). **الانتحار في المجتمع الأردني – رؤية سوسيولوجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، عمان: الجامعة الأردنية.
- العمر، معن خليل(2004). **التغير الاجتماعي**، الأردن، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- غنية، عبيب(1995). **محاولة الانتحار لدى الإناث وعلاقتها بالعوامل النفسية والأسرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- الفوزان، عبدالله(2002). **قضايا ومشكلات اجتماعية معاصرة**، السعودية، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
- قانون العقوبات الأردني رقم (16) لعام (1960).
- قانون العقوبات العسكري رقم (58) لعام(2006).
- القهوجي، علي عبدالقادر(2002). **شرح قانون العقوبات – القسم العام**، لبنان، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- كلثوم، تكفي(1996). **الانتحار في المجتمع الجزائري: دراسة سسيولوجية ميدانية على مستوى مدينة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشوره، الجزائر: جامعة الجزائر.
- مديرية الأمن العام، إدارة المعلومات الجنائية، التقرير الإحصائي الجرمي من عام(2000- 2009).
- نجم، محمد صبحي(2002). **الجرائم الواقعة على الأشخاص**، الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- نجم، محمد صبحي(2006). **أصول علم الإجرام والعقاب**، الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- هلال، ناجي محمد(2009). **الانتحار في السجون بين التحليل النظري والدراسات الامبيريقية**، بحث منشور، دورية الفكر الشرطي، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، مركز بحوث الشارقة، المجلد 18، العدد الأول.
- الوريكات، عايد (2008). **نظريات علم الجريمة**، الأردن، عمان: دار الشروق، الطبعة الثانية.
- الوريكات، محمد عبدالله (2009). **أصول علمي الإجرام والعقاب**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

ب- المراجع باللغة الانجليزية:

- Debra, Houry & Nadine, Kaslow & Bartie, Thompson (2005). Depressive Symptoms In Women Experiencing Intimate Partner Violence,USA, **Journal Of Interpersonal Violence**, Vol. 20, Issue 11, P1467-1477.
- Elizabeth A. Schilling, Robert h. Aselrrine, Jaime l, Glanovsky, Amy James, Douglas Jacobs, (2008). Adolescent Alcohol Use, Suicidal Ideation, And Suicide Attempts, **Journal Of Adolescent Health,** Vol 44, PP 335-341.
- Emile, Durkheim (1952). **Suicide Study In Sociology**, UK, Londdon, p241, Trans By John A Spaulding & George Simposon.
- Fruehwald, Stefen & Frottier, Patrick & Mastching, Teresa & Eher, Reinhard (2003). The Relevance Of Suicide Behaviour In Jail And Prison Suicides, **European Psychiatry**, Vol 18, Issue 4, pp 161-165.
- Greer, S.(1966). **Parental Loss And Attempt Suicide**, Brit.J. Psychiat, 112, p455.
- Hirschi Travis &Gottfredson, Michael (1990). **A General Theory Of Crime Palo Alto**, CA, Stanford University Press, p89.
- Lester, David, & Krysinska, Karolina, E.(2008). **Suicide And Other Violence Toward The Self,** Center Of The Study Of Suicide, Blackwood, NJ, USA & Australian Institute For Suicide Research And Prevention, Griffith University, Brisbane QLD Australia.
- Merton, k. Robert (1967).**Social Theory And Social Structure**, New York, The Tree Press, pp,215-216.
- Shah,Ajit, & Ravi Bhat, & Sheena Mackenzie, & Chris Koen(2009). Male To Female Sex Ratio Of Suicide Rates In Two Elderly Age-Bands And Socio-Economic Factors, **Journal Of Chinese Clinical Medicine**, Vol 41, N 11, PP 637-640.
- Sher, Leo & Oquendo, J. & John Mann(2001). Risk Of Suicide In Mood Disorders, **Clinical Neuroscience Research**, Vol 1, Issue 5, pp 337-344.
- Kathrynie, M. Speaker, & George, J. Peterson(2000). School Violence And Adolescent Suicide – Strategies For Effective Intervention, London, Routledge, **Educational Review**, Vol 25, Issue 1, P 65 -73.
- Yung, Ying, H.Hsiang & chang (2009). A Study Of Suicide And Socioeconomic Factors, **Peer Reviewed Journal**, Vol 39, N2, pp214-226.

الملخص

دور معلم التربية الإسلامية

في نشر قيم الوسطية ومقاومة التطرف والعنف

د. سهاد عبد الله بني عطا

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور معلم التربية الإسلامية في نشر قيم الوسطية ومقاومة العنف والتطرف، ولتحقيق ذلك فقد حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية: ماهو مفهوم الوسطية في الإسلام؟ وماهي أسباب التطرف والعنف بين الطلبة؟ وما دور معلم التربية الإسلامية في نشر قيم الوسطية ومقاومة التطرف والعنف بين الطلبة؟ وللإجابة عن أسئلة الدراسة فقد عرفت الباحثة الوسطية، وتحدثت عن مظاهرها المختلفة في التربية الإسلامية سواء في الإعتقاد، أو النظر إلى المعرفة، أو في العبادات والتشريع ، كما قامت بتعريف مفهومي التطرف والعنف، ومناقشة الأسباب المختلفة التي تؤدي إليهما بين الطلبة سواء أكانت هذه أسباباً تتعلق بالجهل الديني وعدم فهم النصوص وتأويلها، أو سياسية تتعلق بالدولة والأنظمة، أو إجتماعية، ثم أوردت الباحثة الأدوار المهمة لمعلم التربية الإسلامية في نشر قيم الوسطية ومقاومة العنف والتطرف من توضيح لمبادئ الوسطية، وتدريب الطلبة على الحوار ومهارات التفكير، والإبتعاد عن التقليد الأعمى، وفهم النصوص وتأويلها بشكل صحيح، وعدم خلط تعليم التربية الإسلامية بالدعوة الى الأحزاب والمللية. وأخيراً قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات

كلمات مفتاحيه : (معلم التربية الإسلامية، الوسطية، التطرف، العنف).

Abstract

The role of the teacher of Islamic education in spreading the values of moderation and resisting violence and extremism

Dr. Sohad Bani Ata

This study aimed to identify the role of the teacher of Islamic education in spreading the values of moderation and extremism, violence and resistance, in order to achieve this , the study attempts to answer the following questions: What is the meaning of moderation in Islam? What are the causes of extremism and violence among students? and the role of the teacher of Islamic education in spreading the values of moderation and extremism and violence among students? to answer these questions the researcher defined moderation, and explained the various manifestations of Islamic education, both in belief, or look at knowledge, or in acts of worship, legislation, the concepts of extremism and violence, and the reasons that lead students to do that, whether these reasons are related to religious ignorance and lack of understanding and interpreting texts, or related to the state and political, social system, Moreover the paper reports the important role of the teacher of Islamic education in promoting the values of moderation and oppose violence and extremism, to clarify the principles of moderation, and training students to dialogue and thinking skills, and stay away from blind imitation, and understanding of texts and interpreted correctly, Finally, the paper provided some related recommendations.

Keywords: (teacher of Islamic education, moderation, extremism, violence).

المقدمة:

لقد باتت قضية العنف والتطرف قضية هامة تشغل بال المفكرين والتربويين وأولياء الأمور، هذه الظاهرة الخطيرة التي يعتقد البعض بأنها ظاهرة مفاجئة، فيتوقع الأسباب ويناقش الظاهرة ويضع الحلول، جاهلا أن هذه الظاهرة تتغذى على موارد خفية لا تلبث أن تظهر آثارها بأشكالها المختلفة، فتبدو على الأفراد أثناء اللعب وفي التعامل مع الزملاء والأقران، لذلك كان الأولى أن نجد سبيلاً لمنع حدوث هذه الكارثة، بل اجتثاث مسبباتها من الجذور أصلا، فالأسرة عادة ما تتحمل جزاءا كبيرا من مسؤولية اكتساب أفكار وسلوكات العنف التي يتسم بها أفرادها، فهي الخلية التي ينشأ الأطفال، فيحملون الى المدارس والمجتمعات وجميع قطاعات الحياة الأفكار والقيم والسلوكيات التي اكتسبوها في التنشئة السارية،(عبد السلام، 1992) وهنا يأتي الدور الفعال في تجلية وظيفة ودور العملية التعليمية بعناصرها من أنظمة ومعلمين ومناهج، فالأمن يرتبط ارتباطاً وثيقاً وجوهرياً بالتربية والتعليم إذ بقدر ما تنغرس القيم الأخلاقية النبيلة في نفوس أفراد المجتمع بقدر ما يسود ذلك المجتمع الأمن والاطمئنان والاستقرار، ويمثل النسق التربوي أحد الأنساق الإجتماعية المهمة التي تؤدي عملاً حيوياً ومهماً في المحافظة على بناء المجتمع واستقراره، فإن للنظام التربوي وظيفة مهمة في بقاء وتجانس المجتمع من خلال ما يقوم به النظام التعليمي من نقل معايير وقيم المجتمع من جيل إلى آخر، ولذا فالمدرسة صاحبة دور تكميلي وتصحيحي لمؤسسات التنشئة الإجتماعية، ويتصدر تلك الأدوار ما يمكن أن يقدمه المعلم، إما عن طريق المنهاج الخفي بإستغلال كل عنصر من عناصره، أو عن طريق العمل على الجانب الوقائي بحيث يتم مكافحة العوامل المسببة للعنف من خلال نشر الثقافة والتسامح ونبذ العنف، وتعاني المجتمعات من انتشار ظاهرة العنف بأشكالها المختلفة، وللأسف لم يسلم مجتمعنا الأردني من ذلك، فأنَ ما نشاهده أو نسمعه من حقائق عن سلوك العنف وخصوصاً بين الطلبة وفي المرحلة الجامعية هو من أكثر ما يدفعنا نحو دراسة ذلك الموضوع قبل أن يتمكن في مجتمعنا، ويتحول إلى ظاهرة يصعب اجتثاثها، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لبيان مفهوم العنف، ومضاره، ودور معلم التربية الإسلامية في مكافحته في سبيل تحقيق التوازن النفسي عند أبناءنا، ومساعدتهم للوصول إلى التكيف الاجتماعي لمواجهة المشكلات التي تعترض مسيرتهم، وحفز طاقات التفكير والإبداع حتى يكونوا مواطنين صالحين لمجتمعهم ووطنهم.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعتبر ظاهرة العنف بشكل عام من أكثر الظواهر التي تسترعي اهتمام الجهات المختلفة سواء أكانت إجتماعية كالأسرة، أو حكومية كمؤسسات التعليم العام والتعليم العالي، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لمحاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما هو مفهوم الوسطية في الإسلام؟
- ما هي أسباب التطرف بين الطلبة؟
- ما هي أسباب العنف بين الطلبة؟
- ما دور معلم التربية الإسلامية في نشر قيم الوسطية ومقاومة التطرف والعنف بين الطلبة؟

مصطلحات الدراسة:

- **معلم التربية الإسلامية:** الشخص المؤهل الذي يقوم بتدريس الطلبة المنهج المقرر لمواضيع العلوم الشرعية.
- **التربية الإسلامية:** إعداد الفرد المسلم إعداداً كاملاً من جميع النواحي في جميع مراحل نموه للحياة الدنيا والآخرة في ضوء المبادئ والقيم وفي ضوء أساليب وطرق التربية التي جاء بها الإسلام.
- **الوسطية:** هي الإعتدال في كل أمور الحياة من تصورات ومناهج ومواقف، وهي تحرٍ متواصل للصواب في التوجهات والاختيارات، وهي تحرير القيم الفعلية الموجودة في مناهج التربية الإسلامية التي يحتويها النص القرآني.
- **التطرف:** سوء الفهم للنصوص الدينية الذي يؤدي إلى التشدد والغلو، فيلجأ الأفراد عندها إلى التفسير المغلوط في أوامر الدين والتزمت الشديد بغير روية، فيسود سوء الظن والنظر إلى الآخرين بمنظار أسود، والغلظة والخشونة في الأسلوب والفظاظة في الدعوة.
- **العنف:** هو ظاهرة وشكل من أشكال العدوانية التي تحل بمجتمعات مختلفة، وهي عبارة عن تهديد باستعمال القوة بشكل غير قانوني وغير مبرر. وهو سلوك يتم من خلاله ممارسة القوة والتسبب بأضرار جسدية أو نفسية للآخر، بشكل دائم ومستمر أو لمرة واحدة.

الدراسات السابقة :

أجرى العودة (2009) دراسة هدفت إلى التعرف على **أسباب وجود ظاهرة العنف والإرهاب في أوساط الشباب وحلولها**، وقد تناولت الدراسة الأسباب والمعالجات: مقسمة الأسباب المنتجة للعنف إلى نوعين:أولها أسباب تتصل غالباً بالبيئة، والظروف المحيطة التي وتوفر مناخاً ملائماً لانتشار العنف واتساع نطاقه، والثاني: الأسباب المباشرة وهي المسئولة مسؤولية أولية وتتحمل التبعة بقدر أو بآخر ومنها مسألة التجنيد، بنشر الأفكار المنحرفة وترويجها والمجادلة عنها عبر الانترنت أو الكتابات وغيرها من الوسائل، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من القواعد التي تؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة الإرهاب والتطرف وهي: أن ما تصنعه فئة من المسلمين لا يلزم أن يكون إملاءً شرعياً.

وأن الجمهرة الغالبة من المسلمين تقع تحت دائرة الاعتدال وضبط النفس.

وأكد الباحث على أن الموقف الشرعي من البغي والفساد ظاهر مقرر والنصوص فيه كثيرة.

أما دراسة الزكي(2006) التي هدفت إلى التعرف على **دور الأنشطة التربوية في تنمية الوعي الأمني في المدرسة** وذلك من خلال إلقاء الضوء علي مفهوم النشاط ودوره في العملية التربوية، ومفهوم الوعي الأمني وأسسه وعناصره، وعوامل تحقيقه في البيئة المدرسية، وخصائص البيئة المدرسية الآمنة والإجراءات التي يمكن إتباعها لتنمية الوعي الأمني بالمدرسة، وقد أوصى الباحث ببعض المقترحات والتوصيات التي تعمل علي تفعيل دور النشاط التربوي في تنمية الوعي الأمني لدي الطلاب في البيئة المدرسية.

وأجرى العريني (2004) دراسة هدفت إلى معرفة **دور مدير المدرسة في الحد من عنف الطلاب في المدارس بالمملكة العربية السعودية**، ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال المسح الاجتماعي، وللإجابة على تساؤلاتها فقد تم تصميم استبانتين محكمتين موجهة إحداهما إلى عينة من مديري المدارس تضم (69) فقرة، والأخرى موجهة إلى عينة من الطلاب العنيفين وتضم (243) فقرة تم اختيارهم بطريقة عشوائية. وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج من أهمها : أن أهم الأسباب المؤدية إلى عنف الطلاب كانت ضعف الوازع الديني، وقلة الأنشطة المدرسية وعدم وضع الحلول التربوية المناسبة، وتمثل دور مدير المدرسة في الحد من عنف الطلاب في منعهم من حمل الأدوات الحادة، واستدعاء أولياء أمور الطلاب المشاغبين لدراسة أسباب عنفهم، وتطبيق الأساليب العقابية المناسبة لهم، أما عن دوره حيال المعلمين فقد تمثل في حثهم على عدم توجيه الإهانة للطلاب، والتعامل معهم بأسلوب الحزم والحكمة وعدم التفريق في معاملتهم، وعن دوره حيال الأسرة فقد تمثل في تقوية الوازع الديني وتوجيههم في اختيار الأصدقاء الصالحين لأبنائهم، ومنعهم من مشاهدة الأفلام العنيفة، أما الأساليب والإجراءات التربوية

المقترحة من قبل المديرين للحد من العنف فقد كان أهمها : تنشئة الطلاب على التربية الإسلامية وتكوين الوعي العلمي لديهم، وتشجيع الذين عدلوا عن المظاهر العنيفة.

وفي دراسة الظاهري (2001م)التي هدفت لبيان **دور التربية الإسلامية في مواجهة الإرهاب والتطرف**، وقد أوضحت أن بروز ظاهرة الإرهاب في بعض الدول الإسلامية مرتبط بغياب التثقيف الديني والتقصير في تدريس المقررات الدينية وأهمية تفعيل دور المؤسسة التربوية للقيام بدورها وأوصت بضرورة إعادة النظر في واقع تدريس مقررات التربية الدينية وعدم التهاون أو التقصير حتى لا تؤدي إلى شيوع الجهل بحقيقة الدين أو التطرف في فهم كثير من قضايا الدين.

أما دراسة عوض (1993م) فقد هدفت إلى **تقويم كتب التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية بمصر في ضوء تبصيرها الطلاب بالقضايا المعاصرة وتحصينهم من التيارات الفكرية المتطرفة**، قام الباحث بتحليل محتوى كتب التربية الدينية الإسلامية عام 93/92م في ضوء قائمة بالقضايا الجدلية المرتبطة بكافة جوانب الدين الإسلامي مثل العنف والمعاملات البنكية والاغتصاب والسياحة وحكم الغناء والموسيقى وتعدد الأحزاب وموقف الإسلام من الأديان الأخرى. وأظهرت نتائج التحليل أن كتب التربية الإسلامية تناولت القضايا الخلافية بصورة محددة وغير وافية حيث تناول كتاب الصف الأول خمس قضايا وكتاب الصف الثاني إحدى عشر قضية والصف الثالث ست قضايا.

وفي دراسة زايد (1991) التي هدفت إلى التعرف على **الدور الذي يمكن أن تقوم به مقررات التاريخ في الحد من مشكلة التطرف بين الشباب**، ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتمدت الدراسة تحليل المحتوى، من خلال تحليل مقررات التاريخ لمرحلة التعليم الأساسي والثانوي العام، بهدف التعرف على الموضوعات التي يمكن أن تساهم في الحد من مشكلة التطرف بين الشباب مثل موقف الشعب المصري بجميع طوائفه ضد الاحتلال في ثورة 1919، وقد كانت نتائج التحليل وجود عدد كبير من الموضوعات التي يمكن إستخدامها في الحد من مشكلة التطرف، خاصة وأن التطرف جانب واحد من جوانب كثيرة ينبغي أن يتناولها المقرر، وقد جاء مقرر الصف الرابع الابتدائي في المقدمة، وكانت الموضوعات في مقررات الصفوف الثانوية أقل نسبيا منها في مقررات الصفوف الإعدادية على الرغم من أن الشباب في المرحلة الثانوية أكثر استعدادا للتطرف بحكم طبيعة النمو في هذه المرحلة، أما موضوعات مقرر الصف الثاني الثانوي فقد جاءت في المرتبة الأخيرة.

ما هو مفهوم الوسطية في الإسلام؟

الوسطية في اللغة: (وسط) الشيء- (بسطه) وسطا، وسطة: صار الشيء في وسطه ويقال وسط القوم، ووسط المكان. فهو واسط القوم، وفيهم وساطة: توسط بينهم بالحق والعدل، وواسطة القلادة: الجوهر الذي في وسطها وهو أجودها(الرازي، **1995**). و(توسط) فلان: أخذ الوسط بين الجيد والرديء. وبينهم وسط فيهم بالحق والعدل. والشيء صار في وسطه، يقال توسط القوم(الأوسط): المعتدل من كل شيء، وأوسط الشيء: ما بين طرفيه. وهو من أوسط قومه: من خيارهم وسطة: صار شريفاً وحسيباً(السعادات، **1979**).

ومن هنا فالوسطية تأتي بمعنى: التوسط بين شيئين، وبمعنى العدل، والخيار، والأجود، والأفضل، وما بين الجيد والرديء، والمعتدل، وبمعنى الحسب والشرف. وبهذا فقد استقر عند العرب أنهم إذا أطلقوا كلمة (الوسط) فقد أرادوا معاني الخير والعدل، والجودة والرفعة والمكانة العالية. والوسطية في العرف الشائع تعني: الإعتدال في الإعتقاد والموقف والسلوك والنظام والمعاملة والأخلاق، وهذا يعني أن الإسلام دين معتدل غير جانح، ولا مفرط في شيء من الحقائق، فليس فيه مغالاة في الدين، ولا تطرف ولا شذوذ في الإعتقاد، ولا استكبار ولا خنوع ولا ذل ولا استسلام ولا خضوع ولا عبودية لغير الله تعالى، ولا تشدد أو إحراج، ولا تهاون، ولا تقصير، ولا تساهل أو تفريط في حق من حقوق الله تعالى ولا في حقوق الناس، وهو معنى الصلاح والاستقامة (الزحيلي، **2005**، ص**1**).

مظاهر الوسطية :

يقوم الدين الإسلامي على الإيمان بالله، ووحدانيته، وتنزيهه، وإفراده سبحانه وتعالى بالعبادة هو وحده الذي يضمن للبشر أن يتخلصوا من عبادة غير الله عز وجل. فهو المنهاج الوسط الذي لا إفراط فيه ولا تفريط ولا غلو، ولا تقصير، فلم تتخذ الأمة الإسلامية السائرة على صراط الله المستقيم، أنداداً لله سبحانه، ولم يصفوا الله بأوصاف لا تليق به كالفقر، وبأن يده مغلولة. ووسطية أهل الإسلام المستقيمين على هديه تبدو في الاعتدال والتوازن بين مطالب الدنيا والنظرة إليها، ومطالب الآخرة والعمل لها، والأخذ بالأسباب المؤدية إلى ذلك دون إفراط أو تفريط، ودون إسراف أو تقتير، قال تعالى: (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ)،(القصص، **77**). يقول الإمام ابن كثير في تفسير هذه الآية: أي إستعمل ما وهبك الله من هذا المال الجزيل والنعمة الطائلة، في طاعة ربك والتقرب إليه بأنواع القربات، التي يحصل لك بها

الثواب في الدار الآخرة. (وَلا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا) أي: مما أباح الله فيها من المآكل والمشارب والملابس والمساكن والمناكح، فإن لربك عليك حقًا، ولنفسك عليك حقًّا، ولأهلك عليك حقاً (ابن كثير، 2004).وتتجلى الوسطية في كل جوانب الإسلام سواء أكانت نظرية أم عملية ، وفيما يأتي أهم مظاهرها:

أولا : الوسطية في الاعتقاد:

الاعتقاد في الإسلام هو الركيزة الأساسية في قبول أعمال المسلم أو ردها وأي خلل فيه يترتب عليه نتائج خطيرة تبعد المسلم عن الصراط المستقيم، والعقيدة الإسلامية وسطاً في جميع جوانبها من حيث حقيقة الإيمان بالله بين الذين ينكرون وجود الله تعالى كالملحدين، والذين يؤمنون به مشبهين الخالق بالمخلوق، فالله واحد لا شريك له، وما عداه من مخلوقات لا تملك ضراً ولا نفعاً قال تعالى(وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ)، (الأحقاف،5)، بحيث يمكن لكل إنسان أن يدرك عناصر العقيدة مباشرة من خلال القرآن وصحيح السنة وبدون واسطة و يفهمها مباشرة دون تأثير عليه من أحد، (الخطيب والهزايمة، 1990)، وهو وسط بين الذين يؤلهون الإنسان، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وبين من جعله أسير جبرية اقتصادية أو إجتماعية أو دينية، فهو مخلوق مكلَّف مسئول(السحيمي، 2004)، كما تتسم نظرته للأنبياء بأنهم بشر مثلنا أنزل الله عليهم الوحي، وأيدهم بالمعجزات (قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ)،(إبراهيم،11)، كما شدد الاسلام على حرية الدين والمعتقد باعتبارها أرقى صور الحرية الفكرية وأشدها حساسية؛ فقد ورد بالنص القرآني الكريم (ولو شاء ربك لآمن من في الأرض جميعا، أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين)، (يونس، 99).

ثانيا :الوسطية في النظر إلى مسألة المعرفة:

تقوم المعرفة في الإسلام على دعامتين هما الوحي المقروء والنظر إلى الكون، وهي تجمع بين الوحي والعقل، فهي تفهم الوحي بواسطة العقل والعقل يضبط بالوحي، وتربط نتائج هذه المعرفة المزدوجة وتطبقها بروح الوجدان، وفي منهج النظر والاستنباط وازن الإسلام بين مصادر التلقي والمعرفة، ووافق بين صحيح المنقول، وصريح المعقول، وعالم الغيب، والشهادة، وإعمال النصوص ورعاية المقاصد، ووازن بين تحقيق المصالح، ودرء المفاسد.

ثالثا: الوسطية في التشريعات والعبادة:

يتصف الدين الإسلامي بكونه وسطا سواء في التشريعات والعبادات فهو: فلم يلغ الجانب الرباني الذي يختص بالعبادات ويكتفي بالجانب الأخلاقي والإنساني كالبوذية، ولم يقتصر أيضاً على العبادة والترهبن وعدم الإنتاج والطموح والتقدم.(الترتوري، 2005)، ويتضح ذلك جلياً في الآيات القرآنية فقد أمرت بأن لا يعبد إلا الله، قال تعالى:"ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت" (النحل، 3)، وتحرير العبادة من الكهنوتية فهو تعالى فوق عباده لا يحكمه شيء ولا يشبهه شيء، قال تعالى:"ليس كمثله شيء وهو السميع البصير" (الشورى،11). وانه تعالى مع عظمته وعلو شأنه قريب من خلقه، وهو معهم في كل مكان، في خلوتهم وجلوتهم يسمع ويرى ويجيب من دعاه، قال تعالى:(وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان)،(البقرة، 186)، ومن آثار ذلك كله التوازن بين الروحية والمادية، فهناك في الإسلام شعائر يومية كالصلاة، أو سنوية كالصوم، ومنها ما يؤدى في العمر مرة كالحج، وذلك ليظل المسلم بقلبه وجوارحه دائما موصولا بالله، غير مقطوع عن رضاه، ثم ينطلق بعد للسعي والإنتاج وعمارة الأرض، يمشي في الأرض ويسعى في مناكبها، ويأكل من رزق الله الذي أنعم وأكرم به عباده،(الصلابي، 2005).

رابعا: الوسطية في الأخلاق:

تتصف الأخلاق في الدين الإسلامي بالواقعية؛ إذ أنها راعت الحاجات والدوافع الإنسانية، سواء أكانت نفسية أم مادية، وكذلك أقرت التفاوت الفطري والعملي بين الناس، فهناك مرتبة الإسلام ومرتبة الإيمان وأعلى مرتبة وهي الإحسان، ولكل مرتبة أهلها فمنهم الظالم لنفسه، والمقتصد، والسابق بالخيرات كما ذكرهم وصنفهم القرآن الكريم، فالإنسان لم يخلق ملاكاً ليطالب بالأخلاق المثالية، وهو كذلك ليس بالحيوان فيتصف بما لا يليق به، فالإسلام نظر إلى الإنسان على أنه مخلوق مركب: فيه العقل، وفيه الشهوة، وفيه روحانية الملاك قال تعالى(وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا، قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا، وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا(الشمس، 10)، والإنسان في الإسلام، كيان روحي ومادي، كما يشير إلى ذلك خلق الإنسان الأول آدم عليه السلام، فقد خلقه الله من تراب أو طين أو صلصال، وكلها تومئ إلى الأصل المادي لبدن الإنسان، ثم أودع الله في هذه المادة شيئا آخر، هو سر تميز الإنسان، ومنبع كرامته قال تعالى:(فَإِذَا سَوَّيْتُهُ

وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ) (الحجر،29)، وما دام الإنسان مؤلفا من قبضة الطين ونفخة الروح، فإن لروحه عليه حقا، ولبدنه عليه حقا ، وعليه أن يعطي كل ذي حق حقه.

إن وسطية الإسلام سمة شاملة لكل قضايا الدنيا والآخرة، وتعتبر معلماً من معالم الإعجاز والصلاح، لكل زمان ومكان، مما يمنح الأمة المسلمة دورها العالمي، فهي أمة الوسطية والشهادة على الناس "وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللّهُ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ" (البقرة، 143)، وإنَ ما نراه اليوم من صراعات حضارية خطيرة، فإنه يعول على أمة الوسطية والاعتدال أن تصحو من غفلتها، وتتصدر أدوارها، وتصلح ما أفسده بعض أبنائها من منهج الوسطية والاعتدال، حتى تحقق الخلافة وتسود الأمم.

أسباب انحسار الفكر الوسطي لدى الشباب المسلم:

إن الأسباب الرئيسية في انحسار الفكر الوسطي وانتشار الفكر الظلامي، تكمن في:

1. تقصير مناهج التربية الإسلامية في إرساء مضامين إنسانية للمفاهيم الدينية السامية: الجهاد، والأمر بالمعروف، والتسامح، وكرامة الإنسان، إضافة إلى اختطاف بعض المدرسين المتشددين المنهج الرسمي لحساب المنهج الظلامي الخفي.
2. افتقاد بعض دعاة ورموز الوسطية المصداقية في الطرح وفي السلوك: فمنهم من يقولون ما لا يفعلون، ويطالبون الناس بالتعفف ويتكالبون على المادة، وينادون بأدب الحوار والتسامح ويضيقون بالرأي الآخر، يحذرون من الوساطة والتزلف إلى السلطة ، ثم إن التاريخ الفكري والمواقف السياسية لبعض دعاة الوسطية، متلونة، يجيدون ركوب الموجة، ماهرون في مخاطبة الجماهير واللعب بعواطفها ولهم تاريخ متشدد تجاه الخصوم الفكريين.
3. ضبابية مفهوم الوسطية لدى بعض الدعاة، إنَ مفهوم هؤلاء للوسطية مفهوم أيديولوجي سياسي يخدم توجهات حزبية معينة.
4. وعليه فإن قيم الوسطية والإعتدال والتسامح إذا لم تتغلغل في التربية المجتمعية، بدءاً من المنظومة التربوية، مروراً بالمنظومة التعليمية، صعوداً إلى المنظومة الدعوية والإعلامية والثقافية والتشريعية والسياسية فإن الجدوى لا شك ستكون قليلة، (الأنصاري، 2010).

ما هي أسباب التطرف والعنف بين الطلبة؟

تشكل ظاهرتا التطرف والعنف مشكلة ذات آثار نفسية وإجتماعية سلبية على الفرد والمجتمع، وهما ظواهر مركبة من عدة عوامل ومتغيرات، ولهما جوانبهما السلوكية والمعرفية والبيئية والانفعالية، وتحدث في جميع المجتمعات الإنسانية بدرجات متفاوتة، وسلوك التطرف أو العنف تكتسب من البيئة الإجتماعية، ويترتب على ذلك رد فعل ناتج عنه إحساس الفرد بالاضطهاد والظلم والرغبة في الانتقام، وهو لغة التخاطب الأخيرة عندما يعجز الفرد عن التعاطي الاجتماعي من خلال الحوار والمناقشة والفشل في الإقناع (Dissel And Ngubeni, 2004) وهو يعبر عن عقلية رجعية في زمن الثورة التكنولوجية المتطورة، إذ ينجم عنه أذى نفسي أو معاناة جسمية أو إجتماعية (الأمم المتحدة، 1997)، ويعيش العالم المسلم اليوم اختلاجات نفسية وثقافية، فالعولمة الزاحفة اليوم والتداخل مع ثقافات العالم الصناعي أدخلا تغيرات وظواهر جديدة أدت إلى إختلالات وتضاربات وتغيرات في بنية الثقافة العربية، وهذا أدى إلى اختلالات في السلوك والمعايير والقيم، وخلق معاناة نفسية قادت إلى ظواهر العنف المختلفة، وخلقت فجوة كبيرة بين الأجيال (Camillieri And Vinconneau,1996) ولكن لابد في البداية من تعريف كل من مصطلح التطرف والعنف قبل الحديث عن أسبابهما:

أولا: التطرف:

التطرف لغة: الأخذ بطرف الشيء أي منتهاه وغايته ، قال اللغويون : والمطرّف : الذي يأتي على أوائل الخيل فيردها عن آخرها (ابن منظور، 1978)، فالتطرف يقصد به الغلو والمبالغة والتزمّت، وأصل الكلمة في الحسيات ثم استخدمت في المعنويات، كالتطرف الفكري، ولم يرد هذا اللفظ بهذا الإصطلاح لا في الكتاب ولا في السنة، وغالبا ما يستخدم هذا المصطلح من قبل العلمانيين دون التزام بالموضوعية في هذا المصطلح، فهم لم يحددوا أولاً ما هو التطرف، ولا معناه، بل يريدونه لفظاً غامضاً عائماً فضفاضا لمحاولة إضفائه وإلصاقه فيمن يشاءون سواء أكانت الخصومة سياسية أو فكرية أو شرعية أو دنيوية (الطواري، 2005)، وقد يشير أحيانا إلى المغالاة السياسية، الدينية، المذهبية، و الفكرية. ويعني الحدة الشديدة التي تتصف بها سلوكيات الفرد اتجاه موضوع أو الفكر الذي يعتنقه، والتطرف ظاهرة عالمية تتمثل في التطرف الديني أو السلوكي، وهذا التطرف لا يخلو منه مجتمع من المجتمعات المعاصرة؛ وهو يتنوع ما بين تطرف

سياسي، وتطرف أخلاقي، وتطرف فكري، وتطرف ديني. وهذا التطرف الديني لا يقتصر على أتباع دين معين، أو أنصار مذهب معين (الحقيل، 2001).

ثانيا :العنف:

العنف لغة: الشدة والغلظة، وهو عكس الرفق واللين، فهو عنيف إن لم يكن رفيقا في أمره،(ابن منظور، 1968)، وانطلاقا من هذا المعنى اللغوي فانه يمكن تعريف العنف من ناحية إصطلاحية على أنه غلظة في القول أو الفعل تؤدي في الغالب إلى إساءة معنوية أو مادية للذات أو للآخرين(زيتون، 2005)، وتعرف منظمة الصحة العالمية العنف: بأنه: الإستعمال المتعمد للقوة المادية أو القدرة، سواء بالتهديد أو الإستعمال الفعلي لها، من قبل الشخص ضد نفسه، أو ضد شخص آخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث أو رجحان إحتمال حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان(أبو عليا، 1999).

أسباب التطرف والعنف بين الطلبة:

لا تنحصر أسباب التطرف والعنف في الجهل بأحكام الدين، وإنما منها ما هو سياسي، ومنها ما هو تربوي، نفسي، اقتصادي، ثقافي، وإجتماعي، ولذا فإن التطرف والغلو يعالج في أهم أسبابه وهي:

أولاً : الجهل بعدم معرفة حكم الله تعالى:

عادة ما يوجد في المجتمع المسلم فئة من الناس تجهل بالآيات والنصوص ودلالتها، وتعتقد أن حرصها على الدين، ومخافتها لله وغيرتها على الدين كافية لإصدار الأحكام على العصاة وتكفيرهم، وإتخاذ القرارات بقتلهم أو تعذيبهم أو تعنيفهم، وهذا هو التطرف والعنف في حد ذاته، فلا يتحمل الإنسان أن يرى من أخيه المسلم معصية كبيرة، ولا يتصور أن تصدر هذه الكبيرة من مسلم، لذا فسرعان ما ينقله من دائرة الإسلام إلى خارجها، وهذا الجهل ناتج عن غياب الوعي الديني والفهم العميق للنصوص وربما أدى به ذلك إلى الجرأة على الأحكام الشرعية، ومعالجة النوازل من غير أهل الإختصاص دون فهم للنصوص الشرعية ومعرفة مقاصد الأحكام والإلمام بأسرار اللغة والرجوع لمن شاهد التنزيل وفهم التأويل، والجهل يعالج بإثباته أولا من خلال تخطئته وإبراز الصواب أي بالعلم والمناظرة والمناصحة، وقد ناظر ابن عباس الخوارج بأمر علي - رضي الله عنه- فرجع منهم أربعة آلاف، وبعث عمر بن عبد العزيز - رحمه الله- من يناظرهم في عهده، فرجع منهم ألفي إنسان، وهكذا على أهل العلم فتح صدورهم ومجالسهم

للسؤال والإجابة على أسئلة الشباب وشبهاتهم، والإقتراب منهم، والنزول إلى ميدانهم لرفع الجهل عنهم، ولقطع الطريق على من يتصدر من غير أهل الإختصاص.(حمدان، 2008).

ثانيا : الهوى المؤدي للتعسف في تاويل النصوص ولي أعناق الآيات والأحاديث:

يلجأ بعض أصحاب النفوس المريضة سواء من أراد منصباً سياسياً وكان طالباً للشهرة والرياسة والزعامة وقد وافق ذلك نفسية مريضة منحرفة فهي تميل إلى العنف والحدة والإنحراف مما يؤدي إلى إسقاط الثقة بالعلماء ، ويستقل الإنسان بنفسه وفهمه ورأيه (صالح،2009).

ثالثا : أسباب تتعلق بالمجتمع والدولة:

إن الإنحلال الخلقي المدعوم أحياناً بالقانون تحت غطاء الحرية هو أحد أسباب حصول التطرف و الغلو، فمظاهر الرذيلة التي يشاهدها المسلم خاصة في المجتمعات الإسلامية في الشارع والمدرسة والجامعة والإعلام الرسمي والصحافة والإذاعة والأسواق من ناحية، والإستهزاء بالدين وحمله وتشويه صورته ومحاربته، ومحاصرة رجل الدين في فكره وإغلاق منافذ التعبير عليه، كل ذلك من أسباب نشوء التطرف والإرهاب وردة الفعل القاسية وإن كانت غير مبررة إلا أننا نبحث في الأسباب.

رابعا : أسباب سياسية:

وهي عادة ما تتعلق بواقع الأمة الخارجي من إحتلال أراضيها، وقتل أبنائها، وهتك عرض بناتها، ومصادرة ثرواتها، وكشف أستارها، وإسقاط هيبتها، فما يحصل في أفغانستان والعراق وفلسطين لا شك أنه سينعكس انتقاما في نفوس الشباب، وسيكون وقوداً صالحاً للإشتغال متى ما أتيحت الفرصة. والحقيقة أن طبيعة الإسلام لا تنفصل ولا تنعزل عن السياسة، فهو دين ودنيا، ولا يعرف قرآنه ولا سنته ولا تاريخه ديناً بلا دولة، ولا دولة بلا دين، إنَ المسلم مطالب- بمقتضى إيمانه- ألا يقف موقف المتفرج من المنكر مهما كان نوعه سياسيا كان، أو اقتصاديا، أو اجتماعيا، أو ثقافيا(القرضاوي، 2011).

خامسا : الأوضاع الاقتصادية:

فهناك من المعدمين ماديا، ومن لا يمكنهم الحصول على شيء إلا من خلال التسول وإراقة ماء الوجه، إنه وبحكم الطبيعة البشرية سيرتفع مستوى الحقد والحسد والتحامل والتطرف والنقمة على الآخر الغني الذي كان سبب غناه هو استئثاره بالسلطة أو ربما أنه من أبناء وسلالة فلان أو من الحزب الحاكم أو غيره ، ولك أن تتصور ما يفعل الفقر في الإنسان من أمراض جسدية يعجز عن علاجها وأمراض نفسية يورثها الفقر والهم والتفكير بالغد وعدم قدرة على التعليم بل ولا على العيش ، ويوافق ذلك هوى في النفس ومجاميع عاطلة تتوافق نفسيا مع بعضها من حيث مبدأ التحامل على النظام بسبب الفقر والفاقة وعدم العدالة في توزيع الثروات مما يؤجج روح العداء ويذكي نار التطرف والعنف تحت مسمى الدين أو غيره (الجلبي، **1994**).

سادسا : الفراغ الروحي الذي يحيط بالشباب:

ن عدم وجود ما يشبع رغبات الشباب خاصة إذا وافق ذلك بطالة وعدم وجود سبل الرزق وكسب العيش ، كفيل في ضياعهم وربما إنحرافهم مما يسهل توجيههم وإستغلالهم من قبل أي إنسان كان وحسب رغبته وخططه وربما كان هذا الفراغ سبباً للجريمة والإفساد في المجتمع.(الطواري، **2005**).

دور معلم التربية الإسلامية في نشر قيم الوسطية ومقاومة التطرف والعنف بين الطلبة :

إنَ المتتبع لخريطة العنف والتطرف في العالم العربي والإسلامي والدولي، وما يترتب عليها من مخاطر يوجب على أهل العلم، ومنهم معلم التربية الإسلامية أن يتصدروا له؛ إذ أن معلمي التربية الإسلامية هم من يتصدى لنقل الدين لأبنائنا، وخصوصا في هذا الزمن الذي ضعفت فيه التربة الدينية، وتكاد تقتصر على المدارس في بعض المجتمعات، لذلك فان دور المعلم في هذا الموضوع يكون من خلال:

1. **الإعداد الجيد لمعلم التربية الإسلامية، وتمكنه من المادة العلمية.**

خصوصاً أكان ذلك الإعداد قبل الخدمة أم أثنائها، فالمعلم يمثل النواة التي يمكن توصيل المعلومة من خلالها إلى الطالب وإذا كان هناك خللاً في إعداد المعلم، والذي يترتب عليه عدم التمكن من المادة العلمية التي يعرضها لطلابه فإنه لن يستطيع توصيلها بشكل سليم إلى الطلاب، خصوصا أن التطرف والعنف لدى الطلبة يكون من أسبابه في الأحيان عدم فهم المعلم

للنصوص، والقواعد الفقهية، وبالتالي تصل هذه الأفكار مشوهة لدى الطلبة، ومعلمو التربية الإسلامية يمثلون بدائل الآباء، وهم الراشدون خارج نطاق الحياة الأسرية الذين يقومون بأدوار مهمة في حياة الصغار ومن المعلمين من يعاون الصغير في التغلب على الإعاقات والقصور والمشكلات التي تعيق نموه وتعترض ميوله ومنهم من يعرقل المسيرة الصحيحة أمام أبنائه من التلاميذ، وهم من العناصر المهمة في التطبيع الاجتماعي؛ إذ يؤثرون في تلاميذهم عن طريق القدوة وعن طريق تشجيع الاستجابات المرغوبة وتدعيمها وإضعاف الاستجابات السلبية وإطفائها، وعادة ما يتم في هذه البيئات الإجتماعية التربوية تجاهل بعض الاستجابات مثل إثبات الذات والعدوانية والخشونة بل إضعاف هذه الجوانب والعمل على قمعها داخل المدرسة، ولشخصية المعلم في قاعات الدراسة إسهام في تشكيل شخصيات التلاميذ إذ إن سمات المعلم تنعكس في أسلوب تعامله مع تلاميذه وطريقة تهذيبه لهم وهذا بدوره يؤثر في اتجاهات التلاميذ نحو التعلم . ومتى كان التعليم عملية منظمة لا تحتكم لعلاقات عشوائية، بل تحتكم لمجموعة من الإجراءات التدريسية المضبوطة فأنَ ذلك يمكن المعلم من استثمار مفاهيم التعلم ومبادئه ونظرياته بشكل منهجي ومنظم. (مرعي وآخرون، **1985**).

وقد وجد أن تلاميذ المعلمين الذين يتسم سلوكهم بالمرونة داخل المدارس المختلفة كانوا أكثر إهتماماً وميلاً في أنشطة الصفوف الدراسية إذ ظهر من استجاباتهم قيامهم بالعمل بروح إستقلالية أكبر وأنهم يعبرون عن مشاعرهم بقدر أكبر من الحرية وأنهم أكثر تقدماً في تحصيلهم العلمي ويظهرون قدراً أكبر من الإبتكار والإبداع بينما تلاميذ المعلمين المتسلطين كانوا أكثر ميلاً أو حاجة إلى تقديم المساعدة والمعاونة المستمرة لهم(الترتوري، **2005**).

ولذا فإنه من الضروري إنتقاء المعلمين الذين يقومون بالتدريس بكل دقة وحذر بحيث يتصفون بالفطنة والذكاء والقدرة على إيصال المعلومة الصحيحة للطالب بالإضافة إلى المقدرة الشخصية التي تمكنهم من إستيعاب المتغيرات الحضارية التي يعيشونها، وعكسها في المناهج الدراسية بشكل مشوق بحيث يحفز الأستاذ طلابه على المناقشة والإبداع والتفكير بصورة علمية من خلال إستشعار الواقع، والتأمل فيه وطرح الأفكار ومناقشتها بشكل مجرد من الأوامر والنواهي التي تأخذ قوالب جاهزة.

2. **فهم معلم التربية الإسلامية للرؤية الوسطية وتطبيقه لهذا الفهم في العملية التعليمية:**

ينبغي على المعلم أن يحسن الفهم لأسباب ودوافع العنف والتطرف، وتوضيح حقيقته وطبيعته وآثاره ونتائجه القريبة والبعيدة، وأن تكون عملية الفهم هذه مسنودة بهدي القرآن والسنة العملية للنبي صلى الله عليه وسلم وفهم السلف الصالح والعلماء الربانيين، وأن يقدم- بعد تشخيص الداء- المقاربة التي من شأنها أن تحاصر هذه الظاهرة وتعالجها في عمقها وتحصن الشباب من الإرتماء في براثن التطرف والعنف، والرؤية الوسطية تشكل الأساس في معالجة هذه الظاهرة، وأنها لن تقوم فقط بمحاصرة فكر التطرف والعنف، ولكنها ستمضي إلى أبعد من ذلك، وستعمل على تلاشيه شيئا فشيئا وتجفيفه من منابعه حتى يتم القضاء عليه بشكل كامل. لكنه يشترط في ذلك أن يتم توفير البيئة الصحية التي توفر الحرية في الفكر والنقاش والحوار، تلك البيئة التي تفضي في النهاية غريلة هذا الفكر وظهور الحق عليه. وتقوم الرؤية الوسطية التي يجب أن يتبناها معلمو التربية الإسلامية لمحاصرة فكر العنف والتطرف على خمسة معالم أساسية؛ التي لو - أحسن فهمها وفقهها وتبينها، وترويجها على نطاق واسع- أن تعالج مظاهر العنف والتطرف وتشكل أرضية للوقاية منه وتحصين المجتمع من خطورته، من خلال:

أ. التعمق في فقه مقاصد الشريعة، وبخاصة مقاصد الجهاد.

ب. فهم نصوص الشرع بعيدا عن التقاليد الراكدة والوافدة.

ج. إدراك فقه المآلات وفقه الأولويات.

د. التبصر بالواقع الذي يتم تنزيل النصوص عليه بكل أبعاده.

ه. الرجوع للعلماء الصادقين والدعاة الربانيين.

3. **استخدام أسلوب الحوار والمناقشة واحترام تفكير الطلبة:**

لا شك أنَ تعويد الطلاب خلال حصة التربية الإسلامية على التعليم الحواري القائم على التفكير والإبداع الذي يسمح لعقل الطالب بتأمل الأمور، ورؤية الحقيقة من أكثر من زاوية بما يمكنه من الإبتعاد بعد توفيق الله سبحانه وتعالى عن أن يصبح فريسة سهلة للأفكار المتطرفة والداعية للعنف والتخريب، ويجب على المدرسة ممثلة في المدرسين والعاملين فيها- ومعلم التربية الإسلامية صاحب الدور الأكبر في ذلك- تحديد الجماعات المستهدفة أو الهشة والتي يقصد بها أي جماعات محددة داخل المجتمع الكبير يمكن أن تكون عرضة للإنسياق وراء الأفكار

الهدامة ومحاولة توجيههم ووضع برامج خاصة لهم كما أن عدم القدرة على إستيعاب حاجات الطلاب يمكن أن يؤدي إلى تسربهم خارج المسار الدراسي مما يدفعهم إلى ممارسة السلوك الإجرامي وقد يكونون فريسة سهلة للجماعات الإرهابية لتنفيذ مخططاتهم.

4. **إبراز النصوص القرآنية التي تنادي بالتسامح والتوسط:**

عرض نصوص القرآن الداعية إلى السماحة واليسر، والسهولة والتخفيف، والإعلان برفع الحرج عن هذه الأمة التي خصها الله تعالى بخصائص رفعتها إلى أن تكون من أهل الشهادة على الأمم الأخرى. ويقول شيخ الإسلام - أيضا- : (جماع الفرقان بين الحق والباطل والهدى والضلال والرشاد والغي وطريق السعادة والنجاة وطريق الشقاوة والهلاك أن يجعل ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب إتباعه، وبه يحصل الفرقان والهدى والعلم والإيمان فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام الناس يعرض عليه، فإن وافقه فهو على حق وإن خالفه فهو باطل وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه لكون ذلك الكلام مجملا لا يعرف مراد صاحبه أو قد عرف مراده لكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو تكذيبه فإنه يمسك فلا يتكلم إلا بعلم، والعلم ما قام عليه دليل، والنافع منه ما جاء به الرسول)، وهذه قاعدة أصلية من طبقها حاز النصيب الأوفى من الفوز بالنجاة من مضلات الفتن، ولذا يقول أيضاً في الموضوع نفسه: (وكل من دعا إلى شيء من الدين بلا أصل من كتاب الله وسنة رسوله، فقد دعا إلى بدعة وضلالة، والإنسان في نظره مع نفسه ومناظرته لغيره إذا إعتصم بالكتاب والسنة هداه الله تعالى إلى صراطه المستقيم فإن الشريعة مثل سفينة نوح عليه السلام، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق). فالله سبحانه وتعالى لما جعل الله هذه الأمة وسطا خصها بأكمل الشرائع وأقوم المناهج وأوضح المذاهب (ابن كثير، **1988**).

5. **عدم خلط التعليم الديني بالدعوة للأحزاب والملية:**

إنَ هذا من الأخطاء الكبيرة التي يقع فيها معلم التربية الإسلامية، وهو ترويجه لحزب أو فرقة أو مذهب معين، سواء أكان ذلك ترويجا لحزبه أو أفكاره التي تبناها، أو طرحها والتوسع فيها كقضية معرفية، فالمتعلم في المرحلة المدرسية يتصف بالحماسة والعاطفة الجياشة، أضف إلى ذلك عدم المعرفة الوافية بالدين والجهل بالمقاصد الشرعية، كل ذلك يدفع الطالب لإتخاذ قرارات خطيرة قد تصل به في نهاية المطاف إلى العنف والتطرف، ولذا لا يليق بالمعلم أن يركز في تعليمه على الفرق والمذاهب والآراء التي تذكي نيران الفرقة، وتوسع مدارك الخلاف، فأنَ ذلك

يستهوي بعض الطلبة، فيتمكن ذلك من قلبه ويتغلغل حتى يعود عقيدة راسخة، لأنه ليس عنده من الحصانة الثقافية الإسلامية ما تحجزه عن التهافت وراء الآراء المبتورة الممتزجة ببدع الأهواء. وينبغي على معلم التربية الإسلامية، وخصوصاً، في مرحلة المدرسة أن لا يركز أو يثير الانتباه إلى الخلافات المللية، والتي قد تكون مضارها أكثر من منافعها، وينبغي عليه بإستمرار أن يركز على أن مفتاح الدخول في الإسلام هو شهادة أن لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وليس من الضروري حتى يكون الفرد مسلماً أن يكون في حركة واحدة، أو جماعة، إذ يكفي بينهم قدر معقول من التفاهم والتنسيق، وان يقف المسلمون صفاً واحداً في وجه القضايا المصيرية، فالاختلاف والتعدد بين العاملين للإسلام لا يضر إذا كان الإختلاف إختلاف تنوع لا إختلاف تناقض، وكان التعدد تعدد تخصص لا تعدد صراع.(الخطيب، **2010**).

6. **توخي الحذر عند مناقشة بعض المفاهيم الدينية التي يكون لها علاقة بالعنف أحيانا:**

هناك بعض المفاهيم المهمة في الدين الإسلامية، مثل: أهل الذمة وعلاقة المسلمين فيهم، والردة، ومتى يمكن أن نؤكد إطلاق هذه الصفة على المسلم، ومفهوم الجهاد وهو أخطرها ويجب أن يكون لمعلم التربية الإسلامية فهما واضحا وصحيحا لهذا المفهوم، فالجهاد مثلا يعني بذل الجهد في نصرة الدين ومقاومة الباطل والشر وهذا له مراتب كثيرة ذكرها ابن القيم في كتابه "زاد الميعاد، فالجهاد ممكن أن يكون باللسان وممكن أن يكون بالمال وممكن أن يكون باليد، يقول الله تعالى: (فَلاَ تُطِعِ الكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَاداً كَبِيراً)، (الفرقان،**52**) أما الجهاد بمعنى القتال، وهذا شرعه الإسلام للدفاع عن الملة وعن الأمة أمام طغيان الآخرين (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ)،(البقرة،**190**)، فالقتال له أسبابه وله شروطه.

7. **عدم المغالاة الشديدة في القيام بالواجبات الدينية، وإلزام الطلبة بذلك:**

ينظم الإسلام جميع جوانب الحياة حتى تكون في أفضل وضع، ويحدد أيضا ما يجب أو لا يجب عمله، ويحدد كذلك كيفية التصرف وفقا للمنهج الرباني. كل ذلك موضح في القرآن الكريم والحديث الشريف كموجهات لحياة المسلمين لتحقيق الإزدهار في العالم. الحياة هي جسر للآخرة. في الدين الإسلامي فإن الحياة بعد الموت هي حياة الحساب لمكافئة المهتدين، ومعاقبة المخالفين. والمطلوب من معلم التربية الإسلامية أن يتعامل مع تعاليم الدين الإسلامي بصفتها تؤكد على الفطرة وعدم التشدد، والنبي صلي الله عليه وسلم وهو القدوة والأسوة

الحسنة الذي أعطي مثالاً للإعتدال والوسطية في حياته اليومية وعبادته، فالوسطية في حياة النبي صلي الله عليه وسلم تتماشي مع خلق الإسلام (لأن الإسلام يدعو إلي الوسطية والتوازن بين الدنيا والآخرة). ويقول الله سبحانه وتعالي في القرآن: (وابتغ فيما ءاتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين) (القصص، 77). وتشير هذه الآية إلى أهمية الوسطية وتحقيق التوازن في الحياة، وأشارت الآية كذلك إلى واجبات المسلم وفق التعاليم الإسلامية وهي الطاعة والعبادة، ووصفت الطبيعة البشرية والحياة العامة. فكل الأعمال الخيرة لنيل مرضاة الله، هي عبادة. وعندما يراعي الإنسان الإعتدال والوسطية، ويحكمها في شؤون حياته، فأن ذلك يمنحه شعورا بالإرتياح، والسعادة والازدهار في الدنيا وفي الآخرة، وعندما يعيش المسلمون حياتهم في إعتدال ووسطية لن يحاول أي شخص وصف الآخرين بالكفر، ولن يرتكب أي شخص الإرهاب. الإعتدال والوسطية سوف تمكننا من إعادة بناء قدرات المسلمين ليكون الإسلام رحمة للعالمين. ويعول في الكثير من هذا على معلم التربية الإسلامية، وتوضع فيه الآمال للمساهمة في هذه الرسالة السامية.

8. **عدم الاقتصار في التفقه الديني على خطب بعض العلماء وتمايزهم وتدقيق في الفهم العميق لما يطرح من دروس علمية:**

أن لا يعتمد في تعليمه للطلبة فقط على آراء واجتهادات الفقهاء والمُفسرين الأوائل الموروثة منذ أكثر من ألف ومائتي سنة وإسقاطها حرفياً على مواقف وأحوال الناس في القرن الواحد والعشرين، يؤدي الى مخاطر عقائدية وشرعية كبيرة، أهمّها انفصام العلاقة بين الدين والواقع المُعاش للناس نتيجة عدم كفاية أو فعالية الاجتهاد الموروث تماماً في علاج مشاكل الحياة اليومية. (صالح،2009).

9. **تشجيع الشباب المسلم على البحث نحو مصادر الحقيقة الدينية:**

ويتم ذلك من خلال الإطلاع على الكتب الدينية المعتدلة، إن عملية إحياء الإسلام بتعاليمه الأولى الأصلية التي بشر بها الرسول محمد (ص) ومارسها الخلفاء الراشدون، هي قادرة على توفير السلام والتقدم والتوافق بين الناس وتعزيز الإحترام للجميع: مسلمين وغير مسلمين. كما ستُشعر عملية الإحياء غير المسلمين بأنهم غير مُهدّدين في حياتهم وأمن أنفسهم من متطرفين باسم الإسلام، كما يتحرر المسلمون من أعمال القهر والاحتلال التي تشنها بلدان غربية باسم الحرية والديمقراطية ومحاربة الإرهاب(حمدان، 2008).

10. أن يتمكن من فقه التعامل مع غير المسلمين ويعلمه للطلبة بشكل صحيح:

بأن يوضح للطلبة أن الإسلام لا يكره أحدا على الاعتناق بدين الإسلام (لا إكراه في الدين) كما أن الرأي الغالب في الفقه الإسلامي كما بينه الدكتور وهبة الزحيلي أن القتال في الإسلام له ثلاثة أسباب (دفع الاعتداء، نصرة المظلوم، وتأمين حرية العقيدة) والإسلام قد ركز على التعايش السلمي بين الأديان، وصحيفة المدينة المنورة (بين المسلمين واليهود) هي خير دليل على ذلك بينما بعض الجهلة بحقيقة الدين الإسلامي يشيع في أوساط المتدينين أن مجرد الكفر هو سبب كاف لاستباحة الدماء وهذا جهل بالدين يناقضه صريح الآيات من القرآن الكريم والسنة النبوية والخبرة العملية للتاريخ الإسلامي، ومما يجب التنويه إليه أن الإسلام لا يمانع من بر غير المسلمين ما داموا مسالمين فقال تعالى: (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين)، (الممتحنة:8)، فالإسلام أقيم على حرية الاعتقاد منذ العهد المكي؛ وذلك لقوله تعالى :(فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ)، (الكهف،29)، وقال أيضا (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)،(الإنسان،3) وحتى العهد المدني حيث حسمت هذه القضية لقوله تعالى: (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغيّ)، (البقرة،256) ، فأن الدين الإسلامي يعتمد على منهجية واضحة في الدعوة إلى الاعتقاد بالإسلام وإتباع تعاليمه ومبادئه. وفقه الدعوة الإسلامية واضح وله خطوات وأولويات من غير أن يجبر أحدا على القرآن، وإتباع سياسات تطرفية تسيء إلى الإسلام والمسلمين، وإنما أطلق للعقل حريته في التفكر في آيات القدرة وفى النهاية منحه حرية الاختيار، إن إحياء الإسلام العادل المتسامح والموضوعي هو كفيل بالقضاء على التطرف والإرهاب والقهر والظلم والعادات الشاذة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى هزيمة المتطرفين الذين يرتكبون أخطاء فادحة بإسم الإسلام (Soharwardy,2008).

11. التشارك مع المعنيين في مواجهة ظاهرة العنف:

المعلم الناجح هو الشخص الذي لا يعمل بمفرده مهما كان تخصصه، لإن العملية التعليمية عملية تشاركية وتكاملية ولا تحقق أهدافها مالم يكن هناك تناسقا بين عناصرها وتعاونا بين القائمين عليها، وهناك كثيرا من الناس والمنظمات التي تجعل القضايا العامة والتعليمية ومنها العنف من ضمن اهتماماتها، ومن هذه الجهات منهم ذات علاقة بالطب، والأبيديمولوجيا، وعلم النفس، وعلم الاجتماع،(زيتون، 2005)، ولا يعني ذلك أن معلم التربية الإسلامية يطالب بأساليب تعجيزية، ويتحمل مالا يطاق، وإنما علية أن يسعى للصحيح ضمن ما هو متاح.

الخاتمة

لقد ميز الله تعالى الأمة المسلمة بأن جعلها امةً وسطاً، وتدين بالإسلام الذي يمتاز بأنه رباني المنهج، رباني الغاية، رباني الوجهة، وأن هذا الدين الحنيف إنساني الطابع، يشمل كل مكان وكل زمان، وهذا ما يجهله كثير من الناس، أو يتم فهمه بشكل خاطئ، بحيث يتم تفسير بعض المفاهيم والمبادئ الإسلامية حتى تخرج على شكل ظواهر عنف وتطرف، وهذه الظواهر لا يمكن معالجتها إلا بمعرفة أسباب نشأتها ، فإذا تبين أن التطرف والعنف سببه الجهل بأحكام الله أو إتباع الهوى، أو الانحراف، أو بإغلاق استراتيجيات الحوار وإلغاء الآخر، ومصادرة حقه في الحياة والعيش والمشاركة ، وإما بسبب الفقر والحاجة والفراغ الروحي والتفكير في الانتقام والجنوح إلى التطرف، إذا علمنا أسباب الغلو والتطرف سهل علينا وضع الحلول والدراسات لمعالجة هذه الظواهر.

ولا شك أن تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية التي تتسم بالوسطية والتوازن يحقق ذلك، وهو مايتحمل معلم التربية الإسلامية جزءا كبيرا من مسؤولية تطبيقه، من جعل مساحة من حرية التفكير، وإبداء الرأي في العملية التعليمية، والتركيز على الجوانب الإيجابية في شخصية الطفل واستخدام أساليب التعزيز، واستخدام مهارات التواصل الفعالة القائمة على الجانب الإنساني وإظهار التعاطف والاهتمام، والتركيز على تنمية الجانب القيمي لدى الطلاب، كل هذا أعطى معلم التربية الإسلامية الدور الأكبر في نبذ العنف والتطرف، فرسالته محاولة تحقيق أهداف التربية الإسلامية بشموليتها لجميع مناحي الحياة، اسأل الله تعالى أن يوفق كل معلم مخلص في ذلك، وأن يكون قد وفقني في استيفاء عناصر هذا الموضوع، والله ولي التوفيق.

المراجع العربية:

- ابن كثير، أبي الفداء عماد الدين. (1999). تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة ، الطبعة الثانية، دار طيبة للنشر والتوزيع
- ابن منظور، محمد. (1968). لسان العرب ، دار صادر، بيروت.
- ابن كثير،الحافظ. (1988). تفسير القرآن العظيم ، المجلد الأول، الطبعة الأولى، دار الحديث - القاهرة .
- العريني، محمد بن الصالح. (2004). "دور مدير المدرسة في الحد من عنف الطلاب في المدارس بالمملكة العربية السعودية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- رضا، محمد رشيد. (1990). تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة.
- زايد، مصطفى زايد. (1991). "دور مقررات التاريخ في الحد من مشكلة التطرف بين الشباب"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني لكلية الآداب، جامعة المنيا، مصر.
- العودة ، سلمان. (2009). "أسباب وجود ظاهرة العنف والإرهاب في أوساط الشباب وحلولها"، بحث مقدم إلى : مؤتمر الإرهاب بين تطرف الفكر وفكر التطرف، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- عبد الله، حنان عبد الحليم. (2006). التربية الإسلامية في مواجهة التطرف الديني والإرهاب لدى بعض الشباب الجامعي "دراسة ميدانية"، العدد 61، مجلة كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة، مصر.
- القرضاوي، يوسف. (1993). الخصائص العامة للإسلام، الطبعة 8، مؤسسة الرسالة: سوريا.
- القرضاوي، يوسف. (2011). "الإسلام والسياسة". دراسة منشورة، مجلة الوسطية، المنتدى العالمي للوسطية، العدد الثاني، عمان، الأردن.

- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. (1995) مختار الصحاح. تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت.
- السعادات، المبارك بن محمد الجزري. (1979). النهاية في تحقيق الغريب والأثر، تحقيق: احمد طاهر الزاوي ومحمود الطناجي، المكتبة العلمية، بيروت.
- السلطان، عبد الله بن عبد المحسن. (2003). عن الإرهاب، مؤسسة الجريسي ، الرياض.
- الزحيلي، وهبة. (2005). " إذا اختل ميزان الحق والعدل والتوسط في الأمور"، مجلة الوعي الإسلامي، العدد رقم: 481، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت.
- زيتون، منذر عرفات. (2005). الصحة والعنف: استعراض الوضع الحالي في الأردن وأساليب الوقاية والتصدي للعنف. المجلس الوطني لشؤون الأسرة، منظمة الصحة العالمية، عمان، الأردن.
- الزكي، أحمد. (2006). دور الأنشطة التربوية في تنمية الوعي الأمني لدى الطلاب. مجلة البحوث الأمنية ، كلية الملك فهد الأمنية ، الرياض.
- الأمم المتحدة. (1997). تقرير العنف ضد المرأة ونتائجه.
- الترتوري، حسين. (2005). وسطية الإسلام وواقعيته، الطبعة الأولى، دار ابن الجوزي: مكتبة دنديس.
- الأنصاري، عبد الحميد. (2010). وسطية الإسلام. الجريدة الكويتية، الكويت.
- السحيمي، سليمان. (2004). العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط، الطبعة الأولى، مكتبة التراث الإسلامي.
- إبراهيم، حسنين. (1992). ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية.
- أبو عليا، محمد. (1999). "العنف الأسري؛ أنواعه وأشكاله وأسبابه". ورقة عمل، ندوة في الجامعة الهاشمية بالتعاون مع مركز التوعية والإرشاد الأسري.

- حمدان، محمد زياد. (2008). " وقاية العرب المسلمين من الأخطاء والتطرّف باسم الدين". مجلة التربية والتقدم.
- الخطيب، محمد. (2010). " آليات نشر الفكر الوسطي في المجتمعات الإسلامية". دراسة منشورة، المنتدى العالمي للوسطية. العدد الأول، عمان، الأردن.
- الخطيب، محمد والهزايمة، عوض. (1990). دراسات في العقيدة الإسلامية ،الطبعة الأولى، عمان الأردن.
- الصلابي، علي محمد. (2005). الوسطية في القرآن الكريم، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت: لبنان.
- الطواري، طارق محمد. (2005). "التطرف الأسباب والمظاهر والعلاج". ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الرابع لكلية الشريعة – جامعة الكويت بعنوان : " الاعتدال ونبذ التطرف في الإسلام. " سويسرا : فيفاي .
- أبا الخيل، يوسف. (2006). الدولة المدنية والمجتمع المتدين. جريدة الرياض، العدد (13862)، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض.
- الحقيل، سليمان. (2001). موقف الإسلام من التطرف والعنف، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- اللويحق، عبد الرحمن. (2006). الإرهاب والغلو: دراسة في المصطلحات والمفاهيم. من ضمن بحوث مؤتمر موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- صالح، علي عبد الرحيم. (2009). أسرار سيكولوجية في النفس الإنسانية ، دار البيت الثقافي، العراق.
- الظاهري، خالد صالح (2001). دور التربية الإسلامية في مواجهة الإرهاب ملخص رسالة ماجستير، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والإجتماعية والإنسانية، المجلد 13 العدد2.

- الجلبي ، سوسن. (1994). اثر الحصار الاقتصادي على الجوانب النفسية والإجتماعية والتربوية والصحية للأطفال في العراق في ضوء اتفاقية حقوق الطفل ، وزارة الثقافة والإعلام .
- عبد السلام، سامية عبد الرحمن. (1992). القيم الأخلاقية. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- عوض، أحمد عبده. (1993)، تقويم كتب التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية بمصر في ضوء تبصيرها الطلاب بالقضايا المعاصرة وتحصينهم من التيارات الفكرية المتطرفة، المؤتمر العلمي الخامس لجمعية المناهج وطرق التدريس المصرية، نحو تعليم ثانوي أفضل، القاهرة، الجامعة العمالية ص 1103 – 1140
- القرضاوي، يوسف. (1997). الإسلام والغرب. قناة الجزيرة الفضائية، برنامج الشريعة والحياة.
- مرعي، توفيق وبلقيس، أحمد ونشواتي، عبد المجيد والعلي، نصر. (1985). أنماط التعلم. عُمان: وزارة التربية والتعليم وشؤون الشباب.

المراجع الأجنبية :

- **Dissel. A.& Ngubeni(2004). " Giving Women Their Voice: Domestic Violence and Restorative Justice In South Africa. Paper Presented at tg=he X1th International Symposium on Victimology Stellenbosch, July: 25- 53**
- **Camillieri,C And Vinconneau,G (1996). Psychologist Culture: concepts Methods, Armand Colin, Paris.**
- **Soharwardy, S. (2008). War of psychopaths and Role of Islam . Mulims Against Terrorism, Jan.**

الملخص

إتجاهات أعضاء هيئة تدريس الخدمة الإجتماعية في الجامعات الأردنية نحو عملهم

الأستاذة هنـــاء الحديدي

الدكتور جـهاد السعايدة

السيدة حـنين العواملة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في ميدان الخدمة الإجتماعية بالجامعات الأردنية نحو العوامل الإجتماعية، والعوامل المهنية والأكاديمية، والعوامل الشخصية والنفسية، وعوامل تتعلق بظروف العمل المؤثرة على عملهم في ضوء بعض المتغيرات (الجنس، العمر، مكان العمل، الرتبة الأكاديمية، التخصص الدقيق، الخبرة). فقد تمثلت عينة الدراسة من كافة أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في ميدان الخدمة الإجتماعية بالجامعات الأردنية، وبلغ عددهم(47) عضواً تم استرجاع (44) استبانه وعليه أصبحت عينة الدراسة (44) عضوا.

وتوصلت الدراسة إلى وجود إتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية في ميدان الخدمة الإجتماعية نحو عملهم في كافة الجوانب المذكورة. كما أظهرت النتائج إتجاهاً سلبياً في إجاباتهم لبعض الفقرات ومنها: (كفاية الجانب النظري للطلبة الدارسين للخدمة الإجتماعية، ومدى استفادة المؤسسات الإجتماعية من المبحوثين كمختصين في ميدان الخدمة الإجتماعية)، وأظهرت الدراسة على أن السمات الشخصية و النفسية لأعضاء الهيئة التدريسية هي أكثر العوامل تأثيراً في تحديد نظرتهم نحو عملهم.

وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحثون بضرورة الإهتمام باختيار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ممن يتمتعون بسمات شخصية ونفسية ملائمة للعمل إضافة إلى الإعداد المهني بما يتفق مع البيئة التعليمية، كما أوصت الدراسة بإعادة النظر في مناهج الخدمة الإجتماعية وزيادة العمل في البحث العلمي من قبل المختصين بالخدمة الإجتماعية لزيادة الكفاءة العملية والعلمية في كافة مجالاتها.

Abstract

Ms. Hana AL Hadidi
Dr. Jihad Alsaideh
Researcher Hanein Awamleh

This study aimed to explore the attitudes of the Jordanian Universities Social Works Instructors towards their Works discussing Social factors, Academic and Professional factors, personal and psychological factors, factors related to working conditions that effect their works considering the variables of (gender, age, place of work, academic rank, Specialization, experience). The study society has been taken as the study sample which consisted of all (47) Jordanian Universities Social Works Instructors. (44) questionnaires were retrieved back.

The study result showed that, Social Works Instructors have a positive trends towards their work in most aspects studied at the level ($0.05 \geq \alpha$), while a negative trend appeared in their answers paragraphs, including " the adequacy of theoretical aspect for Social Works Students' and towards social institutions attitudes in taking advantage of their specialists in Social Works Field.

The study highlighted that personality and psychological character of the study's sample are the most effective factor in determining how they perceive their work.

Upon the study's results; researchers recommended that Jordanian Universities should pay more attentions in selecting its instructors whom should have personality and psychological characters beside give them adequate professional training. Researchers although suggested that Social Works Syllabus should be reviewed and Social Works Instructors be required to increase conducting researches in social works fields in order to improve social service.

المقدمة:

بدأ تطور الخدمة الإجتماعية كمهنة وتخصص أكاديمي في غمرة إزدهار برامج الرعاية الإجتماعية حيث بدأت حركات الإحسان التي تلت الثورة الصناعية وما أفرزته من مشكلات كالفقر والإنحراف وتشغيل النساء، كوسيلة سريعة للتخفيف من حدة هذه المشكلات، ومع انتشار أفكار الثورة الفرنسية حول العدالة والمساواة والتي أخذت بالتمركز في الفكر العربي بدأت معالم هذه الخدمات تتشكل وذلك لتوفير أكبر قدر ممكن من السعادة والإطمئنان للمواطنين، واستمر هذا التطور حيث بدأ الإنتقال من فكرة ربط الرعاية بالخدمات إلى الإنتقال الفعلي لمفهوم الخدمة الإجتماعية(الغرايبة، 2004).

واستمر التطور في الخدمة الإجتماعية حيث وجدت نفسها الداعم المساند للنظم الإجتماعية المختلفة تبذل الجهود لحل المشكلات وتنمية القدرات ووقاية المجتمع من الإنحرافات والأمراض الإجتماعية ولإحداث التغير المطلوب في كافة الأصعدة.

وتتأثر الخدمة الإجتماعية كغيرها من العلوم الإنسانية بسياسة التعليم في المجتمع الذي تمارس فيه، مما يؤثر بالضرورة على فاعلية الممارسة المهنية للخدمة الإجتماعية. إلا أنها ترتكز على قاعدة معرفية عريضة حيث توظف مجموعة من النظريات لتحقيق أهداف مهنية كنظرية نظرية التحليل النفسي والعلاج السلوكي والعلاج العائلي ومنهج حل المشكلة ومنهج التدخل في الأزمات والمدخل الوظيفي وغيرها من النظريات والنماذج النظرية. (الخثيلة، 2000).

وتسعى معظم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتي تمثل محور الإتصال المعرفي والتقدم الثقافي والوعي العلمي والرقي الإجتماعي في مختلف الدول العربية والأجنبية إلى تحقيق أهدافها، وبلوغ غاياتها والوصول إلى المكانة العلمية المتميزة بين مختلف مؤسسات التعليم العالي، من خلال ما تقوم به من مهام، وما تؤديه من وظائف بأعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية، معتمدة في ذلك على مجموعة من الركائز والدعائم، لعل أهمها أعضاء الهيئة التدريسية،ومدى قدرتهم على القيام بمسئولياتهم ومهامهم بالصورة المطلوبة (الحليبي، 2004).

ويمكن الجزم بأن البيئة التربوية والإجتماعية التي يتواجد فيها أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، وما يتوافر فيها من عناصر فعالة ومقومات داعمة، تمثل عاملاً مهماً من العوامل التي تساعد تلك المؤسسات على تأدية وظائفها وتحقيق أدوارها.(الحليبي، 2004).

أن التعليم الجامعي يحدد فاعليته من خلال مهارة الأستاذ الجامعي وبراعته في تهيئة المناخ التدريسي للتعليم، كما أن الخصائص المعرفية والمهنية، والإنفعالية وسمات شخصية المعلم تؤدي دوراً مهما في فاعلية العملية التعليمية.(الحكمي، 2004).

وبناءً على ذلك حاول الباحثون في دراستهم الحالية إستطلاع وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في مجال الخدمة الإجتماعية ومعرفة العوامل التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على أدائهم وكذلك معرفة الخصائص النوعية لأفراد عينة الدراسة وعلاقتها بهذه العوامل.

مشكلة الدراسة:

يواجه المعلم عادة بعض الصعوبات أثناء ممارسته عملية التعليم وذلك بغض النظر عن خبرته وعدد سنوات خدمته ونوع المادة التي يدرسها، والمرحلة التعليمية التي يؤدي مهامه فيها، وتشكل هذه الصعوبات مشكلات عامة يواجهها المعلمون كافة من وقت لآخر وتأخذ أشكالاً معينة كما ترتبط بطبيعة العملية التعلمية ذاتها (نشواتي، 2003).

ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في السعي لمعرفة إتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في مجال الخدمة الإجتماعية من خلال الإجابة على السؤال البحثي التالي:

(ما هي إتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في ميدان الخدمة الإجتماعية بالجامعات الأردنية نحو عملهم)؟

أهمية الدراسة ومبرراتها:

لقد زاد التحدي على مهنة الخدمة الإجتماعية وعلى الأخصائيين الإجتماعيين في الآونة الأخيرة ضمن الأُطر القديمة والقوالب التقليدية والتي لم تعد تمثل الواقع، وطالب هذا التحدي المهنة أن تقوم فلسفتها بلغة علمية حديثة تقترب من الأذهان وتزيل الضبابية التي تشوبها في أذهان المجتمع، وأن تستجيب في الوقت الحاضر لكافة المطالب المجتمعية وحل المشكلات داخل المجتمع. (الغرايبة، 2004)

وعليه جاءت هذه الدراسة للتعرف إلى إتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في ميدان الخدمة الإجتماعية بالجامعات الأردنية نحو عملهم.

وبذلك تبرز مبررات الدراسة بالنقاط الرئيسية التالية:

1. تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها في هذا المجال هادفة إلى الإرتقاء بالعملية التعليمية والتربوية في ميدان الخدمة الإجتماعية.
2. تسهم هذه الدراسة في معرفة العوامل التي تؤثر سلباً على أداء عضو هيئة التدريس وكيفية معالجة هذه العوامل وبالتالي زيادة كفاءة أعضاء الهيئة التدريسية.
3. تحاول هذه الدراسة تعريف أعضاء هيئة التدريس بأهم الخصائص التي ينبغي توافرها لديهم، وأثرها في تعزيز مكانتهم، وكذلك الأدوار التي يتوجب القيام بها وممارستها في تحقيق تعلم وتعليم فعال.

أهداف الدراسة:

وعليه فإن أهداف الدراسة تتمثل فيما يلي:

1. دراسة إتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في ميدان الخدمة الإجتماعية بالجامعات الأردنية نحو العوامل الإجتماعية، العوامل المهنية والأكاديمية، العوامل الشخصية والنفسية، وعوامل تتعلق بظروف العمل المؤثرة على عملهم.
2. التعرف إلى الخصائص الديمغرافية والإجتماعية والمهنية لأعضاء هيئة التدريس العاملين في ميدان الخدمة الإجتماعية بالجامعات الأردنية.
3. التعرف إلى إتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في ميدان الخدمة الإجتماعية بالجامعات الأردنية نحو العوامل الإجتماعية، العوامل المهنية والأكاديمية، العوامل الشخصية والنفسية، وعوامل تتعلق بظروف العمل المؤثرة على عملهم تبعاً لمتغيرات الجنس، العمر، مكان العمل، الرتبة الأكاديمية، التخصص الدقيق، عدد سنوات الخبرة في الميدان الأكاديمي.

فرضيات الدراسة:

1. يوجد إتجاهات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) لدى أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في ميدان الخدمة الإجتماعية بالجامعات الأردنية في ميدان الخدمة الإجتماعية نحو عملهم في المجالات (الإجتماعية، المهنية والأكاديمية، العوامل الشخصية والنفسية، وظروف العمل)

2. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) في إتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في ميدان الخدمة الإجتماعية بالجامعات الأردنية في ميدان الخدمة الإجتماعية نحو عملهم في المجالات (الإجتماعية، المهنية والأكاديمية، العوامل الشخصية والنفسية، وظروف العمل) تعزى إلى اختلاف(الجنس، العمر، مكان العمل، الرتبة الأكاديمية، التخصص الدقيق، الخبرة).

حدود الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. **حدود بشرية:** إقتصرت هذه الدراسة على أعضاء الهيئة التدريسية في ميدان الخدمة الإجتماعية العاملين في الجامعات الحكومية الأردنية وتتمثل (بالجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، الجامعة الهاشمية، جامعة البلقاء).
2. **حدود زمانية:** إقتصرت هذه الدراسة على العام الجامعي(2009 - 2010).

الدراسات السابقة:

تم استعراض الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية والمتعلقة بسمات أعضاء هيئة التدريس، العوائق المهنية والإجتماعية والشخصية التي تؤثر على أدائهم. وجاءت هذه الدراسات على النحو التالي:

1. **الدراسات العربية:**

دراسة (الشخيبي،1991) بعنوان:" **الصورة المفضلة والواقعية للأستاذ الجامعي**" بجامعة البحرين، والتي سعت إلى تحديد الصورة المفضلة والواقعية للأستاذ الجامعي، وبلغ عدد العينة(748) طالب وطالبة وقد أسفرت نتائج الدراسة عن الوصول إلى ترتيب خصائص المعلم وفقاً لأهميتها من وجهة نظر أفراد العينة وذلك على النحو التالي: المهارة في التدريس، قوة الشخصية، الالتزام بمواعيد العمل، الإقتداء بالقيم الدينية في السلوك، الثراء في المادة العلمية، التواضع في المعاملة، العدالة، توفير الجو الديمقراطي، الإتزان، حسن المظهر.

دراسة (الإبراهيم، 1994) بعنوان:" **المشكلات التي تواجه عضو هيئة التدريس المبتدئ في الجامعات الأردنية الحكومية**". وهدفت التعرف إلى المشكلات التي تواجه عضو هيئة التدريس المبتدئ في الجامعات الأردنية الحكومية"، وكانت العينة مكونة من (125)عضواً ، وتوصلت النتائج إلى أن أبرز هذه المشكلات تتمثل في: المشكلات الأكاديمية والإدارية وعدم رغبة الطلبة الرجوع إلى المصادر والمراجع العلمية، إنخفاض مستوى الطلبة، إنفراد المسئوليين باتخاذ القرار، الروتين الممل في المعاملات الرسمية ، وعدم توفر حوافز للمبدعين من أعضاء الهيئة التدريسية.

دراسة (عبد ربه، والأديبي، 1994) بعنوان:" **المقومات الشخصية والمهنية للمعلم من وجهة نظر طلابه**". والتي أجريت في جامعة البحرين،وقد هدفت الدراسة إلى تحديد الصفات الشخصية والمهنية للمعلم من وجهة نظر طلابه في الجوانب التالية: المقومات الشخصية والمقومات الأكاديمية التدريسية، ومقومات التفاعل الإجتماعي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها المعلم هي الثقة بالنفس وقوة الشخصية وحسن التصرف والإتزان وتحمل المسئولية، بينما تتمثل المقومات الإجتماعية في التواضع، التعاون، الديمقراطية، إحترام مشاعر الطلبة وتمسكه بالعقيدة.

أما دراسة (عبد الفتاح، 1994) بعنوان:"**بعض الخصائص المدركة والمأمولة لشخصية الأستاذ الجامعي**"، والتي أجريت في مدينة القاهرة، فقد هدفت إلى معرفة أهم الخصائص المهنية والإجتماعية للمعلم الناجح، حيث أظهرت النتائج أن أهم الخصائص المهنية تتمثل في: التمكن العلمي، المهارة التدريسية، عدالة التقويم ودقته، التفاعل الصفي مع الطلاب، بينما تتمثل الخصائص الإجتماعية في: القيادة، التعاون، المظهر اللائق، التمسك بالقيم الدينية والخلقية والتقاليد الجامعية.

دراسة (المقدادي، 1995) بعنوان:"**المشكلات الاكاديمية التي يواجهها أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك**" هدفت هذه الدراسة إلى إستقصاء أهم المشكلات الأكاديمية التي يواجها أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك، ومعرفة أثر كل من الجنس، والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة، والكلية، في درجة الشعور بهذه المشكلة. وتكونت العينة من (534) عضواً، وتوصلت الدراسة إلى ظهور عدد من المشكلات الأكاديمية التي يواجهها أعضاء الهيئة التدريسية،

والمشكلات تكمن في مشكلات مرتبطة بالطلبة و أخرى مرتبطة بعضو هيئة التدريس نفسه إضافة إلى المشكلات المتعلقة بالإدارة الجامعية والبحث العلمي.

دراسة (شمسان، 2000) بعنوان:" **الرضا الوظيفي وأثره على كفاءة أعضاء هيئة التدريس بجامعة صنعاء**". هدفت إلى معرفة محددات أو مصادر الرضا الوظيفي الأكثر تأثيراً على أداء أعضاء هيئة التدريس، وتكونت عينة الدراسة من (240) عضواً ، وقد توصلت الدراسة الى كون كفاءة التدريس والأداء تتحسن في حال كان هناك (رضا عن محتوى العمل الجامعي، والرضا المالي، والرضا عن نمط الإشراف، وفرص الترقيه، والرضا عن جماعة العمل الجامعي، والرضا عن ظروف العمل الجامعي).

دراسة(دياب، 2006) بعنوان: "**المدرس الجامعي الذي نريد - مكانته وخصائصه وأدواره**"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مكانة المدرس الجامعي والعوامل التي قد تؤثر على مكانته سلباً أو إيجاباً وترتيبها حسب أثرها، وكذلك معرفة الخصائص التي ينبغي أن يتمتع بها وترتيبها حسب أهميتها، ثم الأدوار التي يجب أن يؤديها حسب درجة ممارستها وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس الجامعي. تكونت عينة الدراسة من (100) مدرس جامعي، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن أكثر العوامل المهنية تأثيراً على مكانة المدرس الجامعي هو الإلمام الأكاديمي في مجال التخصص وطرائق التدريس، وأن قوة الشخصية والتمتع بثقة كبيرة بنفسه وقدراته إضافة إلى انضباطه والتزامه في عمله يحظى بمكانه اجتماعية مرموقة بين زملائه وطلابه وينعكس ذلك إيجاباً على مجتمعه، كما أشارت النتائج إلى قلة الراتب الذي يتقاضاه المدرس الجامعي وأسس ترقيتهم ونظام العلاوات والحوافز ينعكس سلباً على مكانتهم الإجتماعية.

دراسة (الشيباني، 2006) بعنوان: "**العوامل المؤثرة على أداء العاملين في أقسام الخدمة الإجتماعية في المجال الطبي**"، وأجرت هذه الدراسة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مجمع الرياض الطبي بالرياض، وهدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة على أداء الأخصائيين الإجتماعين العاملين في قسم الخدمة الإجتماعية في مجمع الرياض الطبي. وتكونت العينة من (15) أخصائي، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك العديد من الظروف التي تعيق عمل الأخصائيين الإجتماعيين في المملكة العربية السعودية ومن هذه العوامل ظروف العمل والمعوقات الإدارية ونقص الإعداد النظري والعملي يساهم في خفض الأداء لدى الأخصائيين.

2. الدراسات الأجنبية:

دراسة (Coladaxci, 1992) بعنوان:" Teachers Sense of efficacy and commitment to teaching". أظهرت الدراسة أن فاعلية المعلم وإستعداده الأكاديمي والمناخ المنظم والمتكامل داخل المؤسسة التعليمية يزيد من كفاءة المعلم الشخصية والعامة.

كما بينت دراسة (Goodenow, 1992) بعنوان:" Strengthening the Links between educational Psychology and the Study of social context" أن الكفاءة التدريسية للمعلم، وخلفية الطالب المعرفية وقدراتهم العقلية من أهم العوامل المؤثرة على أداء المدرس.

- بينما دراسة (Berliner,1994) بعنوان:" Expertise: The wonder of exemplary " أن المعلم يجب أن يتحلى بالمرونة المعرفية، والميل إلى الفكاهة، وطريقة تدريس ملائمة،والتمكن من مادته وكيفية عرضها.

أما دراسة (Fairchil, Selley, 1997) بعنوان:" Evaluation of School Psychological Services a case illustration " فأفادت أن أهم الخصائص التي يجب أن تتوافر في المعلم هي: مدى إحترامه لطلابه بتوجيههم وإرشادهم أكاديمياً، مدى حماسة التدريس، مدى إهتمامه بتنمية التفكير المنطقي والإبتكار لدى طلابه.

دراسة (Hong,1998) بعنوان:" Does Professors Reputation affect course selection" ، هدفت الدراسة التعرف الى الخصائص الشخصية والمهنية للأستاذ الجامعي والتي لها تأثير على سمعته وكان حجم العينة (280) طالب وطالبة من الدارسين بجامعة Bowing Green State University بولاية أوهايو بأمريكا ومن أبرز النتائج التب ظهرت أن الإهتمام بالطلاب وحسن المظهر العام والشخصية الجذابة من العوامل التي تؤثر على مكانة الأستاذ الجامعي وسمعته.

ونوه (Woolfolk, 1998) في دراسة بعنوان:" Teaching for learning. Needham Heights" أن وقوع الجامعة تحت ضغوط شديدة مع تزايد عدد الطلاب، وإرتفاع نصيب المدرس الجامعي من الطلاب، وتعدد أنماط أساتذة الجامعات تعد من العوامل التي أدت إلى إنخفاض في مستوى التعليم الجامعي.

و كذلك دراسة (Young & Show ,1999) بعنوان:" Profiles of Effective College and University Teachers". والتي إستهدفت الكشف عن عوامل التدريس وأثرها في اختيار أفضل الأساتذة، حيث كان عدد أفراد العينة (912) طالب وطالبة من جامعة كولورادو الشمالية بأمريكا وكان من أهم نتائج الدراسة أن هناك مجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية صنفوا من قبل الطلبة بأنهم أفضل الأساتذة لأنهم يمنحون قيمة للمقررات التي تدرس ويحققون أهدافها المنشودة، ويهتمون بتنظيمها وعرضها بالإضافة لإهتمامهم بتعليم طلبتهم وزيادة دافعتيهم للتعليم.

وخلصت الدراسات السابقة إلى:

1. إتفاق كافة الدراسات على ضرورة توافر صفات شخصية ومهنية وإجتماعية لدى عضو هيئة التدريس.
2. أن هناك علاقة طردية وعكسية بين وجود هذه الخصائص وبين مكانة المدرس.
3. لوحظ ندرة الدراسات الخاصة بدراسة إتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو عملهم.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على وصف إتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية نحو العوامل الإجتماعية، المهنية والأكاديمية، الشخصية والنفسية، وعوامل تتعلق بظروف العمل المؤثرة على أدائهم لعملهم تبعاً لمتغير الجنس، مكان العمل، الرتبة الأكاديمية، التخصص الدقيق، عدد سنوات الخبرة في الميدان الأكاديمي.

مجتمع الدراسة وعينتها:

اشتمل مجتمع الدراسة على كافة الجامعات الأردنية التي تقوم بتدريس تخصص الخدمة الإجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية وهي تتمثل بكل من: (الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، الجامعة الهاشمية، جامعة البلقاء)، وذلك للعام الجامعي (2009/ 2010)، وبلغ عددهم (47) مدرس ومدرسه كعينة للدراسة، وقد تم أخذ المجتمع ككل حيث تم استيفاء (44) مدرس ومدرسه من أصل (47).

أداة الدراسة:

تم إعداد إستبانة لقياس العوامل المؤثرة على أداء المدرسين في ميدان الخدمة الإجتماعية بالجامعات الأردنية مقسمةً إلى (4) أبعاد رئيسية وهي: العوامل الإجتماعية، العوامل المهنية والأكاديمية، العوامل الشخصية والنفسية، وعوامل تتعلق بظروف العمل المؤثرة على أدائهم لعملهم وذلك من خلال الرجوع إلى الأدب السابق وتوجيه سؤال استطلاعي إلى عينة المجتمع من خارج العينة الأساسية يتضمن ما يلي:

1. **ما هي إتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في ميدان الخدمة الإجتماعية بالجامعات الأردنية نحو عملهم ؟**

وبناءً على ذلك تم إعداد فقرات الاستبانة وقد تم صياغة هذه الفقرات بما يخدم أهداف البحث وبما يجيب عن أسئلة الدراسة، وقد تكونت هذه الاستبانه من جزئين رئيسيين من البيانات والمعلومات هما:

أ. الجزء الأول الخاص بالمتغيرات المستقلة للمدرسين، والذي تكون من (5) فقرات.

ب. الجزء الثاني الخاص بإتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية نحو العوامل الإجتماعية، العوامل المهنية والأكاديمية، العوامل الشخصية والنفسية، وعوامل تتعلق بظروف العمل المؤثرة على أداء المدرسين في ميدان الخدمة الإجتماعية بالجامعات الأردنية، والذي تكون من (35) فقرة.

كما استخدم الباحثون سلم ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة) وقد تم الإشارة إليه في ملحق رقم (1)، وأعطيت الأوزان (5،4،3،2،1) على التوالي.

واعتمدت هذه الدراسة على الاستبيانه كأداة رئيسية حيث اشتمل هذا الاستبيان على جزئيين من البيانات والمعلومات هما:

أ. الجزء الأول الخاص بالمتغيرات النوعية للمدرسين، وهذه المتغيرات هي:

الجنس، مكان العمل، الرتبة الأكاديمية، التخصص الدقيق، سنوات الخبرة.

ب. الجزء الثاني واشتمل على أربعة مجالات وذلك كما يأتي:

جدول رقم (1)

المجال	عدد الفقرات	أرقام الفقرات
العوامل الإجتماعية	8	1- 8
العوامل المهنية والأكاديمية	12	9- 20
العوامل الشخصية والنفسية	7	21- 27
عوامل تتعلق بظروف العمل	8	28- 35
المجموع الكلي	35	1- 3

صدق أداة الدراسة :

للتأكد من صدق أداة الدراسة قام الباحثون بعرض الإستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المختصين للتحقق من صدق الإستبانه، وقد تم تعديل الأداة بما يتفق مع آراء المحكمين، (بناءً على درجة إنتماء الفقرة للبعد أو المحور، وضوح صياغة الفقرات لغوياً، مدى شمولية أبعادها)، ولقد قام بالتحكيم مجموعة من الأساتذة في قسم العمل الإجتماعي وعلم الاجتماع في كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية في الجامعة الأردنية، بالإضافة إلى الأساتذة في جامعة البلقاء قسم الخدمة الإجتماعية و قسم التربية الخاصة.

ثبات أداة الدراسة :

بعد إجراء التعديلات من قبل المحكمين وتطبيق الاستبانه على العينة واستخلاص النتائج قام الباحثون بتطبيق الاستبيانه على (10) من المدرسين من خارج مجتمع الدراسة بفاصل زمني مقداره أسبوعيين على العينة نفسها للتحقق من معامل الثبات بالإعادة (بإستخدام معامل ارتباط بيرسون) حيث بلغ معامل الثبات (88٪)، كما تم إستخدام طريقة الاتساق الداخلي بإستخدام معادلة (Cornobachs - Alpha) وبلغت قيمة ألفا كرونباخ بين جميع فقرات الاستبانه (74٪) وهذه القيمة مقبولة تشير إلى وجود إتساق داخلي بين فقرات الإستبانة.

المعالجة الإحصائية:

تم معالجة البيانات من حيث ترميزها وإدخالها على الحاسوب بإستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، وللإجابة على التساؤل الأول والثاني والثالث تم إستخدام إختبار T.test لإجابات العينة على أداة الدراسة كونه يكشف عن الفروق بين مستويان لمتغير واحد. وللإجابة على التساؤل الرابع تم إستخدام اختبار T.test وتحليل التباين الأحادي(One -Way ANOVA) كونه يكشف عن الفروق بين متغير مستقل واحد لأكثر من ثلاث مستويات. كما تم إستخدام بعض المقاييس والاختبارات الإحصائية المناسبة مثل النسب المئوية والتكرارات وبعض معاملات الارتباط.

النتائج:

جدول رقم (2): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	23	52.3
أنثى	21	47.7
المجموع	44	100

يبين الجدول رقم (2) التوزيع النسبي لأفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس حسب الجنس، وتكونت من (23) فرد بنسبة (52.3٪) من الذكور و (21) بنسبة (47.7٪) من الإناث.

جدول رقم (3): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الجامعة

الجامعة	العدد	النسبة المئوية
الأردنية	6	13.6
اليرموك	7	15.9
الهاشمية	12	27.3
البلقاء التطبيقية	19	43.2
المجموع	44	100

يبين الجدول رقم (3) التوزيع النسبي لأفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس حسب الجامعة، وتكونت من(6) أفراد بنسبة (13.6٪) من الجامعة الأردنية و (7) بنسبة (15.9٪) من جامعة اليرموك، و(12) بنسبة (27.3٪) من الجامعة الهاشمية، و(19) بنسبة (43.2٪) من جامعة البلقاء التطبيقية.

جدول رقم (4): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الرتبة الأكاديمية

الرتبة الأكاديمية	العدد	النسبة المئوية
مدرس	5	11.4
أستاذ مساعد	25	56.8
أستاذ مشارك	10	22.7
أستاذ	4	9.1
المجموع	44	100

يبين الجدول رقم (4) التوزيع النسبي لأفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس حسب الرتبة الأكاديمية، وتكونت من (5) أفراد بنسبة (11.4٪) من رتبة مدرس و (25) بنسبة (56.8٪) من رتبة أستاذ مساعد، و10 بنسبة (22.7٪) من رتبة أستاذ مشارك، و(4) بنسبة (9.1٪) من رتبة أستاذ.

جدول رقم (5) التوزيع النسبي للمبحوثين حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
1- 3 سنوات	10	22.7
3- 6 سنوات	10	22.7
6 سنوات فأكثر	24	54.6
المجموع	44	100

يبين الجدول رقم (5) التوزيع النسبي لأفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس حسب سنوات الخبرة، وتكونت من (10) أفراد بنسبة (2207٪) من ذوي الخبرة في التدريس الجامعي بين (1- 3 سنوات)، و (10) بنسبة (22.7٪) من الخبرة بين(4- 6 سنوات) ، و(24) بنسبة (54.6٪) من الخبرة (7 سنوات فأكثر).

جدول رقم (6): التوزيع النسبي للمبحوثين حسب التخصص الدقيق

التخصص الدقيق	العدد	النسبة المئوية
علم نفس تربوي	5	11.4
تربية طفولة مبكرة	3	6.8
أصول تربية	1	2.3
علم إجتماع	21	47.7
أساليب تدريس علوم	1	2.3
أساليب تدريس عربي	1	2.3
إدارة تربوية	1	2.3
خدمة اجتماعية	11	25.0
المجموع	44	100

يبين الجدول رقم (6) التوزيع النسبي لأفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس العاملين في أقسام الخدمة الإجتماعية في الجامعات الأردنية حسب التخصص الدقيق، وكانت أعلى النسب في تخصص علم الاجتماع حيث بلغ عددهم (21) فرد بنسبة (47.7٪)، ثم تخصص الخدمة الإجتماعية حيث بلغ عددهم (11) بنسبة (25٪)، ثم علم النفس التربوي حيث تكونت من (5) أفراد بنسبة (11.4٪)، و (3) بنسبة (6.8٪) من تخصص تربية الطفولة المبكرة، و واحد بنسبة (2.3٪) لكل من تخصص أصول التربية وأساليب تدريس العلوم وأساليب تدريس اللغة العربية والإدارة التربوية.

جدول رقم (7): لمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والرتبة لإجابات المبحوثين على فقرات

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
.1	تساهم الخدمة الإجتماعية في مساعدة الأفراد على إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين.	4018	0.97	1
.2	العمل في تدريس الخدمة الإجتماعية يساهم في حل المشكلات الأسرية.	4.02	0.82	2
.3	أنظر إلى تخصص الخدمة الإجتماعية على أنه أفضل من التخصصات الأخرى.	3.82	1.02	3
.4	يقدر المجتمع دور تخصص الخدمة الإجتماعية.	20.95	1.10	7
.5	يدرك المجتمع أهمية تخصص الخدمة الإجتماعية.	3.02	1.19	6
.6	تعمل المؤسسات الإجتماعية على الاستفادة من المختصين في مهنة الخدمة الإجتماعية.	2.27	1.21	8
.7	مجال العمل للمختصين في الخدمة الإجتماعية محدود.	3.43	1.09	4
.8	المدرسين في مجال الخدمة الإجتماعية لديهم مكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع.	3.27	1.06	5
	المجموع الكلي (المجال الإجتماعي)	3.37	0.53	---

المجال الإجتماعي

يبين الجدول رقم (7) المتوسطات والإنحرافات المعيارية والرتبة لإجابات أفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الأردنية على إتجاههم في المجال الإجتماعي نتيجة العمل بتدريس الخدمة الإجتماعية، ويتضح من الجدول أن إتجاههم في المجال الإجتماعي إيجابي، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لفقرات المجال الإجتماعي (3.37) بإنحراف معياري (0.53)، ويبن الجدول ان أعلى الفقرات رتبه في المتوسطات الحسابية كان في الفقرة الأولى التي تشير إلى إتجاه إيجابي عالي عن مساهمة تدريس الخدمة الإجتماعية في بناء علاقات اجتماعية مع الآخرين، حيث بلغ متوسط الإجابة عليها (4.18) بإنحراف معياري (0.97)، يليها في المتوسط الإتجاه الإيجابي العالي عن مساهمة تدريس الخدمة الإجتماعية في حل المشكلات الأسرية حيث بلغ المتوسط (4.02) بإنحراف معياري (0.82)، ويشير الجدول إلى إتجاه سلبي من أعضاء هيئة التدريس نحو عمل المؤسسات الإجتماعية على الاستفادة من المختصين في مهنة الخدمة الإجتماعية، حيث بلغ متوسط الإجابة على الفقرة (2.27) بإنحراف معياري (1.21)، كما يتضح أن هناك إتجاه سلبي نحو تقدير المجتمع لدور تخصص الخدمة الإجتماعية، حيث بلغ متوسط الإجابة (2.95) بإنحراف معياري (1.10). فيما تشير الإجابات عن باقي الفقرات في المجال الإجتماعي إلى الإيجابية .

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والرتبة لإجابات المبحوثين على فقرات المجال الأكاديمي

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
.9	يستخدم في تدريس مواد الخدمة الإجتماعية الوسائل الحديثة.	3.20	1.15	10
.10	يتم العمل على تحديث الخطط الدراسية بشكل دوري.	3.80	0.90	3
.11	تتميز الخطط الدراسية في ميدان الخدمة الإجتماعية بالتطور ومواكبة التغيرات.	3.52	0.95	5
.12	لدى أعضاء الهيئة التدريسية خبرة عملية على مستوى عالي الكفاءة.	3.34	1.10	9
.13	تخصصات أعضاء الهيئة التدريسية متنوعة بحيث تغطي مجالات الخدمة الإجتماعية.	3.36	1.14	7.5
.14	يلتزم أعضاء الهيئة التدريسية بأخلاق المهنة.	4.18	0.95	1
.15	خريجي تخصص الخدمة الإجتماعية على قدر كافي من الكفاءة.	3.36	1.12	7.5
.16	يتابع أعضاء الهيئة التدريسية المستجدات العلمية في مجال الخدمة الإجتماعية.	3.66	0.86	4
.17	لا يوجد تناسق بين الجانبين العملي والنظري في تدريس الخدمة الإجتماعية.	3.41	1.17	6
.18	الدورات التدريبية ذات أهمية بالغة للمدرسين في مجال الخدمة الإجتماعية.	3.98	1.11	2
.19	الجانب العملي كافي للطلبة لمزاولة مهنة الأخصائي الإجتماعي.	2.48	1.15	11
.20	الجانب النظري كافي للطلبة لمزاولة مهنة الأخصائي الإجتماعي.	2.30	1.13	12
	المجموع الكلي (المجال الأكاديمي)	3.38	0.45	---

يبين الجدول رقم (8) المتوسطات والإنحرافات المعيارية والرتبة لإجابات أفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الأردنية على إتجاههم في المجال الأكاديمي نتيجة العمل بتدريس الخدمة الإجتماعية، ويتضح من الجدول أن إتجاههم في المجال الأكاديمي إيجابي، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لفقرات المجال الأكاديمي (3.38) بإنحراف معياري (0.45) ويبن الجدول أن أعلى الفقرات رتبة في المتوسطات الحسابية كان في الفقرة السادسة التي تشير إلى إتجاه إيجابي عالي عن التزام أعضاء هيئة التدريس بأخلاقيات مهنة الخدمة الإجتماعية، حيث بلغ متوسط الإجابة عليها (4.18) بإنحراف معياري (0.95)، يليها في المتوسط الإتجاه الإيجابي العالي عن أهمية الدورات التدريبية للمدرسين في مجال الخدمة الإجتماعية، حيث بلغ المتوسط (3.98) بإنحراف معياري (1.11)، ويشير الجدول إلى إتجاه سلبي من أعضاء هيئة التدريس نحو كفاية الجانب النظري للطلبة الدارسين للخدمة الإجتماعية في مزاولة مهنة الأخصائي الإجتماعي، حيث بلغ متوسط الإجابة على الفقرة (2.30) بإنحراف معياري (1.13) ، كما يتضح أن هناك إتجاه سلبي نحو كفاية الجانب العملي للطلبة الدارسين للخدمة الإجتماعية في مزاولة مهنة الأخصائي الإجتماعي حيث بلغ متوسط الإجابة على الفقرة (2.48) بإنحراف معياري (1.15). فيما تشير الإجابات عن باقي الفقرات في المجال الأكاديمي إلى الإيجابية.

جدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والرتبة لإجابات المبحوثين على فقرات مجال الشخصية والنفسية

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
.21	يجب أن يتمتع عضو هيئة التدريس بقوة الشخصية.	4.70	0.46	1.5
.22	ينظر إلى عضو هيئة التدريس كقدوة للطلبة.	4.70	0.46	1.5
.23	تدريس الخدمة الإجتماعية يمنحني الاستقرار النفسي.	4.36	0.84	6.5
.24	أعامل الطلبة بعدالة وبدون تحيز.	4.43	0.50	4
.25	يقدر الطلبة عملي كمدرس.	4.36	0.61	6.5
.26	يشعرني العمل في ميدان الخدمة الإجتماعية بالإنسانية.	4.45	0.55	3
.27	العمل في ميدان الخدمة الإجتماعية جعلني أتعرف على مشاكل الآخرين.	4.41	0.62	5
	المجموع الكلي (مجال الشخصية والنفسية)	4.49	0.39	---

يبين الجدول رقم (9) المتوسطات والإنحرافات المعيارية والرتبة لإجابات أفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الأردنية على إتجاههم في مجال الشخصية والنفسية نتيجة العمل بتدريس الخدمة الإجتماعية، ويتضح من الجدول أن إتجاههم في المجال الشخصي والنفسي إيجابي عالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لفقرات المجال الشخصي والنفسي(4.49)بإنحراف معياري (0.39)، ويبن الجدول أن أعلى الفقرات رتبة في المتوسطات الحسابية كان في الفقرتين الأولى والثانية، التي تشير إلى إتجاه إيجابي عالي عن وجوب تمتع عضو هيئة التدريس بقوة الشخصية، حيث بلغ متوسط الإجابة على الفقرة الأولى (4.70) بإنحراف معياري (0.46)، وكذلك الإتجاه الإيجابي العالي عن النظر إلى عضو هيئة التدريس كقدوة للطلبة، حيث بلغ المتوسط (4.70) بإنحراف معياري (0.46)، ويشير الجدول إلى عدم وجود إتجاه سلبي من أعضاء هيئة التدريس نحو أي جانب من الجوانب النفسية والشخصية، حيث تشير الإجابات عن جميع الفقرات في المجال النفسي والشخصي إلى الإيجابية العالية حيث بلغ أقل متوسط للإجابة على فقرات المجل (4.36) بإنحراف معياري (0.61).

جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والرتبة لإجابات المبحوثين على فقرات مجال ظروف العمل

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
28.	الدخل المتأتي من تدريس الخدمة الإجتماعية لا يتناسب وطبيعة العمل.	4.25	0.92	2
29.	أتمتع بالأمن الوظيفي والاستقرار النفسي كمدرس جامعي.	3.59	1.30	7
30.	غياب الحوافز يؤثر سلباً على أدائي.	3.77	1.18	6
31.	الدعم المعنوي من رؤسائي يحفزني على رفع الأداء.	3.98	0.85	4.5
32.	توفر البنية التحتية الجيدة للقاعات التدريسية تحسن من أداء العمل.	4.14	1.00	3
33.	أسس قبول الطلبة في الخدمة الإجتماعية غير مناسب.	3.98	0.85	4.5
34.	العمل الميداني لمدرسي الخدمة الإجتماعية يساهم في رفع قدراتهم.	4.55	0.55	1
35.	تعمل الجامعة على دعم البحث العلمي في ميدان الخدمة الإجتماعية.	2.70	1.19	8
	المجموع الكلي (مجال ظروف العمل)	3.87	0.45	---

يبين الجدول رقم (10) المتوسطات والإنحرافات المعيارية والرتبة لإجابات أفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الأردنية على إتجاههم في مجال ظروف العمل نتيجة العمل بتدريس الخدمة الإجتماعية، ويتضح من الجدول أن إتجاههم في هذا المجال إيجابي، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لفقرات مجال ظروف العمل(3.87) بإنحراف معياري (0.45) ، ويبن الجدول أن أعلى الفقرات رتبة في المتوسطات الحسابية كان في الفقرة السابعة، التي تشير إلى إتجاه إيجابي عالي عن مساهمة العمل الميداني في رفع قدرات أعضاء هيئة التدريس في الخدمة الإجتماعية، حيث بلغ متوسط الإجابة عليها (4.55) بإنحراف معياري(0.45)، يليها في المتوسط الإتجاه الإيجابي العالي على أن الدخل المتأتي من تدريس الخدمة الإجتماعية لا يتناسب مع طبيعة العمل، حيث بلغ المتوسط (4.25) بإنحراف معياري(0.92)، ويشير الجدول إلى إتجاه سلبي من أعضاء هيئة التدريس نحو دعم الجامعة للبحث العلمي في ميدان الخدمة الإجتماعية، حيث بلغ متوسط الإجابة على الفقرة (2.70) بإنحراف معياري(1.19). فيما تشير الإجابات عن باقي الفقرات في هذا المجال إلى الإيجابية.

جدول رقم (11): نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار إيجابية إتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية نحو عملهم في ميدان العمل الإجتماعي

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	قيمة (ت) الجدولية	الدلالة الإحصائية
الإجتماعي	3.37	0.53	4.701	43	2.021	0.000*
الاكاديمي	3.38	0.45	5.674	43	2.021	0.000*
الشخصية والنفسية	4.49	0.39	25.256	43	2.021	0.000*
ظروف العمل	3.87	0.45	12.694	43	2.021	0.000*
الكلي	3.71	0.31	15.269	43	2.021	0.000*

يبين الجدول رقم (11) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). لإيجابية إتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية نحو عملهم في ميدان الخدمة الإجتماعية، حيث بلغ متوسط إجاباتهم الكلي على جميع فقرات المجالات الأربعة (3.71) وبلغت قيمة ت المحسوبة (15.269) بدلالة إحصائية (0.000). ويشير ذلك إلى إتجاه إيجابي من أعضاء هيئة التدريس نحو عملهم بشكل عام، كما يبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إيجابية أعضاء هيئة التدريس نحو عملهم في المجالات الأربعة(الإجتماعي، والأكاديمي، والشخصية، وظروف العمل) حيث بلغ متوسط إجاباتهم على هذه المجالات على التوالي(3.37، 3.38، 4.49، 3.87) وبلغت قيمة ت المحسوبة لكل مجال على التوالي(4.701، 5.674، 25.256، 12.694) بدلالة إحصائية (0.000) لكل مجال. وهذا يشير إلى إتجاه إيجابي من أعضاء هيئة التدريس نحو عملهم في الخدمة الإجتماعية في الجامعات الأردنية على جميع المجالات، كما يتضح من الجدول أن المجال الشخصي والنفسي أكثر المجالات إيجابية عند أفراد الدراسة حيث كان متوسط إجاباتهم على هذا فقرات هذا المجال أعلى من المجالات الأخرى. وبناء على هذه النتيجة فأننا نقبل الفرصة الأولى.

جدول رقم (12): نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق في فعالية البرامج حسب العمر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة
الجنس	بين المجموعات	0.020	1	0.000	0.003	0.971
	داخل المجموعات	4.125	42	0.098		
	الكلي	4.126	43			
الجامعة	بين المجموعات	0.551	3	0.184	2.055	0.122
	داخل المجموعات	3.575	40	0.089		
	الكلي	4.126	43			
الرتبة الأكاديمية	بين المجموعات	0.647	3	0.216	2.481	0.075
	داخل المجموعات	3.478	40	0.087		
	الكلي	4.126	43			
الخبرة	بين المجموعات	0.281	2	0.141	1.501	0.235
	داخل المجموعات	3.844	41	0.094		
	الكلي	4.126	43			

يبين الجدول رقم (12) انه لا توجد فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). في إتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية نحو عملهم في ميدان الخدمة الإجتماعية في المجالات الأربعة حسب الجنس والجامعة والرتبة الأكاديمية والخبرة، حيث بلغ متوسط إجاباتهم الكلي حسب الجنس (4.126) وبلغت قيمة ف المحسوبة (0.003) بدلالة إحصائية (0.957) وهي غير دالة إحصائيا، كما بلغ متوسط إجاباتهم الكلي حسب الجامعة(4.126) وبلغت قيمة ف المحسوبة (2.055) بدلالة إحصائية (0.122) وهي غير دالة إحصائيا، وبلغ متوسط إجاباتهم الكلي حسب الرتبة الأكاديمية (4.126) وبلغت قيمة ف المحسوبة (20481) بدلالة إحصائية (0.075) وهي غير دالة إحصائيا، وكذلك بلغ متوسط إجاباتهم الكلي حسب الخبرة(4.126) وبلغت قيمة ف المحسوبة (1.501) بدلالة إحصائية (0.235) وهي غير دالة إحصائيا. وهذا يشير إلى انه لا توجد فروق في إتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو عملهم في الخدمة الإجتماعية في الجامعات الأردنية على جميع المجالات حسب الجنس والجامعة والرتبة الأكاديمية والخبرة، وعليه فإننا نرفض الفرضية الثانية ونقبل الفرضية البديلة.

مناقشة النتائج والتوصيات:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على إتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في ميدان الخدمة الإجتماعية في الجامعات الأردنية نحو عملهم. حيث تم اخذ مجتمع الدراسة كاملا كعينة وبلغ أعضاء الهيئة التدريسية (44) عضو هيئة تدريس في كل من (الجامعة الأردنية ،اليرموك،الهاشمية، البلقاء التطبيقية) وأظهرت النتائج أن النسبة الأعلى كانت من الذكور بنسبة (52.3٪) وتركز معظم أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء بنسبة(43.2٪) وهذا يعزى إلى أنها الجامعة التي ترعى كلية الأميرة رحمة الجامعية وهي أولى الكليات التي تدرس الخدمة الإجتماعية في الأردن. وكانت النسبة الأعلى من المجيبين من حملة الدكتوراه ومن الرتبة الأكاديمية أستاذ مساعد بنسبة (56.8٪) وأظهرت الدراسة أن الخبرة العملية للمبحوثين في ميدان الخدمة تزيد عن (7 سنوات) بنسبة(54.6٪) وان التخصص الدقيق لمعظم الأعضاء هو في علم الاجتماع و ذلك كونه أقرب تخصص أكاديمي للخدمة الإجتماعية علما بأن الجامعات الأردنية تمنح فقط درجة الماجستير في العمل الإجتماعي ولا تمنح درجة الدكتوراه. كما أظهرت النتائج أن الإتجاهات الإيجابية لإجابات أعضاء هيئة التدريس عن المجال الإجتماعي نتيجة العمل في تدريس الخدمة الإجتماعية حيث لوحظ أن أعلى الفقرات رتبة تلك التي تشير إلى أن مساهمة الخدمة الإجتماعية في بناء علاقات مع الآخرين حيث بلغ متوسط الإجابة عليها (4.18) بإنحراف معياري (0.97) وهذا يعود إلى كون مادة الخدمة الإجتماعية أساسا تساهم في بناء العلاقات الإيجابية و تبحث في كيفية إعادة العلاقات التفاعلية بين أفراد المجتمع بينما ظهر أن هنالك إتجاه سلبي من أعضاء هيئة التدريس نحو عمل المؤسسات الإجتماعية على الاستفادة من المختصين في مهنة الخدمة الإجتماعية حيث بلغ متوسط الإجابة (2.27) بإنحراف معياري (10.22) وهذا يعود إلى أن دور الخدمة الإجتماعية في المجتمع الأردني ما زال في بداياته ومايزال العمل قائماً على تدعيم الخدمة الإجتماعية في المؤسسات الإجتماعية و لذلك فان اعتراف المؤسسات بشكل خاص والمجتمع بشكل عام بها ما يزال ضبابيا. وأشارت الدراسة إلى النظرة الإيجابية لإجابات المبحوثين على إتجاهاتهم في المجال الأكاديمي نتيجة العمل بتدريس الخدمة الإجتماعية حيث يتضح أن أعلى الفقرات رتبة في المتوسطات الحسابية هي التي تشير إلى إتجاه إيجابي عالي عن التزام أعضاء هيئة التدريس بأخلاقيات مهنة الخدمة الإجتماعية بمتوسط (4.18) وانحراف معياري (0.95) وهذا كون الأخلاقيات هي الأساس الذي تعتمده الخدمة الإجتماعية كنهج يجب أن يسير علية الدارس لها وبالتالي فعملية التطبيق تستند عليه وهذا بدوره يساهم في التزام أعضاء الهيئة التدريسية به.

وتشير الدراسة إلى إتجاه سلبي في نظرت أعضاء الهيئة التدريسية نحو مدى كفاية الجانب النظري للطلبة الدارسين للخدمة الإجتماعية في مزاولة مهنة الأخصائي الإجتماعي، حيث بلغ متوسط الإجابة (2.30) بإنحراف معياري(1.13) وهذا يعود إلى حداثة ميدان الخدمة الإجتماعية في الجامعات الأردنية مما ساهم في أضعاف الجانب النظري والعملي لدى الطلبة الدارسين. وأما في ما يتعلق في مجال شخصية عضو هيئة التدريس والجانب النفسي له فقد تأثر إيجابيا بمجال العمل في الخدمة الإجتماعية حيث تبين أن أعلى المتوسطات كانت في وجوب تمتع عضو هيئة التدريس بقوة الشخصية بمتوسط(4.70) وانحراف معياري(0.41)، وهذا ما أكدته دراسة كل من (علي الشخبي،1991، علي عبد ربه، 1994) بأن من أهم خصائص عضو هيئة التدريس إتسامه بقوة الشخصية هذا بغض النظر عن تخصصه وقد تضيف الخدمة الإجتماعية قوة في الشخصية لدى العاملين على إعتبار أنها تخصص يركز على إكساب الفرد مهارات قيادية وذلك لتحسين أدائه في عمله.

وأوضحت الدراسة الإتجاه الإيجابي في مجال ظروف العمل نتيجة العمل بتدريس الخدمة الإجتماعية حيث أشارت الدراسة إلى أن أعلى الفقرات رتبة تلك المرتبطة بمساهمة العمل الميداني في رفع قدرات أعضاء هيئة التدريس حيث بلغ متوسط الإجابة عليها(4.55) بإنحراف معياري(0.45) وهذا على اعتبار أن المجال التطبيقي للخدمة هو أساس في دعم الخبرات النظرية وهذا ما أكدته دراسة (نوره الشيباني، 200) أن نقص الإعداد النظري والعملي يساهم في خفض الأداء و العكس صحيح. وأظهرت الدراسة أن الجوانب الشخصية والنفسية هي من أكثر الجوانب إيجابية عند أفراد الدراسة حيث كان متوسط إجاباتهم (4.39 ، 3.87) على التوالي. وهذا يتفق مع دراسة كل من (يوسف عبد الفتاح، 1994، وحمد شمسان، 2000، ونوره الشيباني، 2006، وعدنان الإبراهيم، 1994، وسهيل دياب، 2006). حيث أشار جميعهم أن الأداء الجيد مرتبط بنمط الشخصية والجوانب النفسية إضافة إلى الظروف الإيجابية في العمل وفي الجوانب الإجتماعية حيث تساهم جميعها في تحسين أداء عضو هيئة التدريس، وإذا أضفنا إلى ذلك دور الخدمة الإجتماعية في إظهار هذه السمات فان ذلك بالضرورة يساهم في تحسين الأداء لأعضاء هيئة التدريس وهذا بدورة ما ظهر في الفرضية الثانية والتي أبرزت عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إتجاهات أعضاء الهيئة التدريسية نحو عملهم في ميدان الخدمة الإجتماعية في المجالات الأربعة حسب الجنس والجامعة والرتبة الأكاديمية والخبرة.

وهذا مرتبط بكون الخدمة الإجتماعية تعمل عن طريق جوانبها النظرية و العملية على صقل شخصية العاملين خلالها و زيادة المقدرة لديهم على التعامل مع الآخرين و ضمن كافة الظروف.

التوصيات:

1. الإهتمام باختيار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ممن يتمتعون بسمات شخصية ونفسية مناسبه لعملهم.
2. إعداد أعضاء هيئة التدريس بما يتفق مع البيئة التعليمية التربوية.
3. إيجاد نظام حوافز مادية ومعنوية لأعضاء هيئة التدريس لتشجيعهم على الإستقرار في العمل والحد من تسربهم للعمل خارج نطاق الجامعات.
4. العمل على إعادة النظر في مناهج طلبة الخدمة الإجتماعية .
5. دعم البحث العلمي من قبل المختصيين في الخدمة الإجتماعية .
6. عمل الشراكات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع للتعريف بالخدمة الإجتماعية وأهميتها في كافة المجالات مما من شأنه المساهمه في دعم مكانة الإخصائيين الإجتماعيين وزيادة فرص العمل للخريجيين .

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- الابراهيم، عدنان بدري (1994). **المشكلات التي تواجه عضو هيئة التدريس المبتدئ في الجامعات الأردنية الحكومية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.
- الحكمي، إبراهيم (2004). الكفاءات المهنية المتطلبة للأستاذ الجامعي من وجهة نظر طلابه وعلاقتها ببعض المتغيرات. جامعة أم القرى، الطائف.
- الحليبي، عبد اللطيف (2004). الإتجاهات التربوية لأعضاء هيئة التدريس بكليات المعلمين وعلاقتها بالتوافق المهني. جامعة الملك سعود.
- الخثيلة، هند ماجد (2000). المهارات التدريسية الفعلية والمثالية كما تراها الطالبة في جامعة الملك سعود. مجلة أم القرى للعلوم التربوية والإجتماعية والإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، ص 107- 123.
- دياب، سهيل (2006). المدرس الجامعي الذي نريد مكانته وخصائصه وأدواره. جامعة القدس المفتوحة.
- الشخيبي، علي السيد (1991). الصورة المفضلة والواقعية للأستاذ الجامعي. دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني لكلية التربية، جامعة البحرين، مايو.
- شمسان، حمد (2000). الرضا الوظيفي وأثره على كفاءة أداء أعضاء هيئة التدريس. جامعة صنعاء، القاهرة.
- الشيباني، نوره (2006). العوامل المؤثرة على أداء العاملين في أقسام الخدمة الإجتماعية بالمجال الطبي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.
- عبد الفتاح، يوسف (1994). بعض الخصائص المدركة والمأمولة لشخصية الأستاذ الجامعي. مجلة علم النفس، العدد (31) القاهرة.
- عبد ربه، علي، وأديبي، عباس (1994). المقومات الشخصية والمهنية للمعلم من وجهة نظر طلابه. رسالة الخليج العربي، العدد(49).
- الغرايبة، فيصل (2004). الخدمة الإجتماعية في المجتمع العربي المعاصر. ط1 ، جامعة البحرين.
- المقدادي، محمود (1995). المشكلات الأكاديمية التي يواجهها أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك. جامعة اليرموك، عمان: الأردن.
- نشواتي، عبد المجيد (2003). علم النفس التربوي. دار الفرقان، جامعة اليرموك، اربد: الأردن.

المراجع الاجنبية:

- Berliner, D. (1994) : **Expertise: The wonder of exemplary performances** . In J Mangieri& C. Collines(Eds.) , Creating powerful thinking in teacher s and students (pp . 161-186). Fort Worth, Tx..Harcourt Brace.

- Coladaxci, T. (1992):**Teachers Sense of efficacy and commitment to teaching**. Journal of Experimental Education. V60(40).

- Fairchild, T.N& Selley, T.J (1997): **Evaluation of School Psychological Services a case illustration**. Psychology in the Schools, v33,(1).

- Goode now, c. (1992): **Strengthening the Links between educational Psychology and the Study of social context**. educational Psychologist, 27(2), 177-196.

- Hong, J., and others (1998): **" Does Professors Reputation affect course selection?" Paper presented at the Missouri valley Economics Association Convention**." March 24- 1998, pp. 35- 40.

- Wool folk, A,E.(1998): **Teaching for learning**. Needham Heights, MA:Allyn & Bacon.

- Young, S,& Dogleg, Show. (1999)" **Profiles of Effective College and University Teachers.** " The Journal of Higher Education. Pp. 670- 684.

الملخص

تأثير أسعار البترول الدولية على النمو الإقتصادي في الأردن

الدكتور إياد عبد الفتاح النسور

الدكتور مروان محمد النسور

هدفت الدراسة إلى بيان تأثيرات أسعار البترول العالمية على الإقتصاد الأردني ، ومحاولة قياس أثر تغيرات الأسعار على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية، إضافة إلى قياس الكيفية التي تمرر بها التغيرات السعرية للبترول على المستهلك النهائي لبعض المشتقات البترولية المستهلكة مثل : البنزين والديزل. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مجموعة من النماذج الاقتصادية القياسية ، وباستخدام البيانات الشهرية والسنوية المتاحة.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مجموع ما يمرر إلى المشتقات النفطية الأربعة محل الدراسة (بنزين 90، بنزين 95، الكاز، السولار) نحو (171.4%)، من التغير في سعر البترول العالمي . كما وجد أن (26.8%)، من التغيرات في سعر البترول العالمي تمرر إلى المستهلك النهائي لمادة البنزين (90)، ونحو (35.6%)، إلى البنزين (95)، وأخيراً وجد أن (54.5%)، من تلك التغيرات تمرر إلى المستهلك النهائي لمادة الكاز ومثلها للسولار أيضاً.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها :إعادة النظر بالطريقة الحالية المستخدمة في تسعير المشتقات النفطية في الأردن ودعم إستخدام التوزيع القطاعي في التسعير، وتشجيع إستخدام الأدوات المالية مثل المشتقات المالية لشراء عقود النفط المستقبلية .

كلمات مفتاحية : الأسعار الدولية ، البترول ، النمو الإقتصادي ، الأردن.

Abstract

The Effect of World Oil Prices on Economic Growth in Jordan

Dr. Iyad A. Al-Nsour

Dr. Marwan M. Al-Nsour

This study aims to show the effects of oil prices on economy of Jordan , to measure the effect of prices changes on such macroeconomic variables in Jordan , and measuring the price changes that pass through to final consumer of Gasoline (octane 90 and octane 95), Kerosene and Diesel.To achieve the goals of this study , it is used some econometric models for this purpose .

The study concluded that: Total changes in world oil prices pass through four final products of oil (octane 90, octane 95, kerosene, diesel) reached to 171.4% .The study finds that 26.8% of changes in world oil prices pass through gasoline - octane 90- comparing to 35.6% pass through octane 95 and ,finally the 54.5% changes pass through kerosene as well as diesel .

Finally, The study suggests the necessity of re-formulating the current pricing method and support using of sectoral classification in such pricing , beside that encourage using of new financial tools such as derivatives in Future oil contracts.

Key Words : World Prices , Oil , Economic Growth , Jordan .

المقدمة :

زادت أسعار البترول خلال الفترة الماضية بشكل كبير جداً، فقد إرتفعت في المتوسط من (69.8) دولاراً للبرميل عام 2007 إلى نحو (94.45) دولاراً للبرميل في عام 2008، وذلك قبل أن تنخفض عن المستوى السابق في عامي 2009 و 2010 إلى 61 و 77.2 دولار على التوالي، ومازالت الأسعار حتى هذه الفترة تسجل تغيرات جديدة يومية في المعدلات الإسمية حتى وصل في شهر نيسان الحالي إلى 120 دولاراً للبرميل (www.opec.org)، وتشير البيانات أيضاً أن الإرتفاع الذي سجلته أسعار البترول في شهر تشرين الأول من عام 2008 يفوق ما حققته الزيادات السعرية لأكثر من عشرة سنوات، حيث سجل سعر البرميل إرتفاعاً من 16 دولار عام 1995 إلى ما يقارب من 131 دولار بالمتوسط في حزيران من عام 2008.

إن الإرتفاع الكبير في أسعار البترول سيترك مجموعة من الآثار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المؤخرة التي تمس كافة النشاطات الحياتية والقطاعات الاقتصادية، وهي الآثار التي قد تقوض من أركان بناء أي دولة مهما صغيرة كانت أم كبيرة؛ وبما أن الآثار الاقتصادية هي القائد المسيطر على بقية القطاعات فسيكون التركيز عليها بشكل أكبر نسبياً في هذا البحث، ورغم ذلك يرى المتفائلون في الجانب الآخر أن هناك العديد من الحجج التي يسوقها الاقتصاديون؛ من أن ارتفاع أسعار البترول قد يكون ذا أثر سلبي على المستوردين وعلى منتجي السلع والخدمات المحليين بسبب ارتفاع الكلف المرتبة عليهم (Huntington,2005)، ولكنه قد يحمل أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وعلى الرفاه الاجتماعي في تلك الدول؛ من خلال حُسن استغلال وتخصيص الكميات المتاحة من البترول (Gately & Huntington, 2001).

أما في الأردن، فإن الآثار السلبية لارتفاع الأسعار قد تكون هي السمة البارزة على جميع القطاعات الإقتصادية، وربما كانت أحد الأسباب المسؤولة عن تراجع معدلات النمو الإقتصادي، وانحسار حجم النشاط الاقتصادي خلال تلك الفترة، وربما أمكن التوصل إلى تلك النتيجة من خلال مراجعة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية الخاصة بمعدل التضخم الذي تزامن مع هذا الارتفاع، ومعدل النمو الاقتصادي، ومعدل القوة الشرائية لدخل الفرد؛ ولغاية الآن لم يكن هناك أي دراسات علمية يمكن من خلالها معرفة الأثر الفعلي الذي يسببه هذا الإرتفاع على مجمل النشاط الاقتصادي.

كما أن القوانين والتشريعات الحكومية المنظمة لأسعار البترول؛ لم تكن منظمة بشكل كافٍ خلال الفترة الماضية، حتى إبان فترة المنح البترولية الكمية و السعرية التي كانت تقدم للأردن - من العراق أو السعودية - ، كما أنها لم تكن تراعي التغيرات السعرية الدولية في للبترول عند حساب سعر المستهلك النهائي؛ ومما لا شك فيه بأن الأسعار المحلية آنذاك كانت تُقوَم بمستويات أعلى من أسعارها الحقيقية في السوق الدولي، وكانت تحمل المستهلك النهائي جزءاً كبيراً من التكلفة، والباقي يذهب على شكل أرباح صافية لخزينة الدولة، والتي تقدر سنوياً بنحو 250 مليون دينار.

وهنا يبرز السؤال المثير للاهتمام والجدل، وهو مدى ملائمة توقيت اتخاذ قرار تحرير المشتقات النفطية في الأردن ؟، و دور السياسات التكيفية الطارئة التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من حدة هذا القرار على النشاط الاقتصادي المحلي ؟، وبخاصة على مستويات النمو الاقتصادي وعلى المستوى المعيشي لمحدودي الدخل.

لقد أشارت البيانات الإحصائية أن معدل التضخم خلال التسعة شهور الأولى من عام 2008 والذي تزامن مع فترة تحرير المشتقات النفطية، سجل ارتفاعاً وصل إلى 14.5% مقارناً بنفس الفترة من العام السابق (دائرة الإحصاءات العامة، 2008)، وهذا يشير بوضوح إلى الأثر الناجم الذي خلفه قرار التحرير؛ فدخل المستهلك الأردني يتآكل بشكل سريع عند تحديد أسعار جديدة مرتفعة لبيع المشتقات النفطية المحلية، ومن هنا فإن الحاجة إلى وجود سياسات حمائية تهدف المحافظة على المستهلك المحلي من التغيرات السعرية المستمرة؛ تبدو ضرورة وحاجة وطنية ملحة أكثر من أي وقت مضى.

مشكلة الدراسة :

يتسم الاقتصاد الأردني بمحدودية في مورداه الطبيعية نسبياً، ولكون البترول من أهم هذه الموارد وهو عصب الحياة وأساس النشاط الاقتصادي ، وفي ظل الأحداث الدولية السياسية والاقتصادية المتسارعة التي تلقي بظلالها على أسعار البترول بشكل مستمر، فإن هناك ضرورة لدراسة هذه الآثار السعرية الدولية على معدل النشاط الاقتصادي في الأردن، وتحديداً من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما الكيفية التي تؤثر بها أسعار البترول الدولية على الاقتصاد الأردني.
- ما أثر التغيرات السعرية الدولية في البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن.
- ما الكيفية التي تمرر (Pass Through) بها التغيرات السعرية الدولية إلى المستهلك النهائي للمشتقات النفطية في الأردن (البنزين بأنواعه، الكاز والسولار).

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من كون :

- اعتبار نتائجها بمثابة دليلاً إرشادياً أو توجيهياً للحكومة وللقطاعات المعنية بالموضوع؛ لمعرفة أثر التغيرات السعرية الدولية في البترول على الاقتصاد الأردني - خاصة عند التسعير الشهري للمشتقات النفطية المحلية- .
- قد تكون هذه الدراسة نواةً لدراسات أخرى، لبحث الآثار المستقبلية الأخرى التي يخلفها التغير المستمر في أسعار البترول الدولية على الاقتصاد الأردني.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

- التعرف على الكيفية التي تؤثر بها أسعار البترول الدولية على الاقتصاد الأردني.
- تحليل أثر التغيرات السعرية الدولية في البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن.
- تحديد الكيفية التي تمرر **Pass Through** بها التغيرات السعرية الدولية إلى المستهلك النهائي للمشتقات النفطية في الأردن (البنزين بأنواعه، والكاز).

الإطار النظري للدراسة :

لقد جاءت نتائج الدراسات التي أجريت على في مختلف دول العالم ؛ لتبين تأثير الإرتفاع المستمر في أسعار البترول على الأداء الاقتصادي للدول، وتحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما ؛ ولقد تضاربت واختلفت نتائج هذه الدراسات بحسب الدولة ما إذا كانت مستوردة أم مصدرة للبترول، أو بحسب مقدار وحجم الكميات المستهلكة منه.

وهنا تبين دراسة الباحث هاملتون (**Hamilton,1983**) أن هناك علاقة ارتباط سالبة بين التغيرات التي حدثت في سعر البترول، وبين نمو الناتج الحقيقي للاقتصاد الأمريكي؛ وذلك خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. كما لاحظ الباحث هنغنتون (**Huntington,2005**) أن تسعة من السنوات الأخيرة التي تراجع فيها الاقتصاد الأمريكي؛ كانت بسبب الزيادة في أسعار البترول الخام. ورغم الاتفاق بين نتائج الدراسات السابقة على الأثر السلبي الذي يتركه الارتفاع في أسعار

النفط على معدل النشاط الاقتصادي، إلا أنها اختلفت في تحديد الجوانب التي يمكن أن يؤثر فيها هذا الارتفاع.

فقد بينت العديد من الدراسات أن الارتفاع المتوقع في أسعار البترول سبب الكثير من الآثار على تكاليف الإنتاج خاصة: تكاليف النقل، والطاقة، وأسعار مدخلات الإنتاج. وينظر بعض الباحثين إلى الأخيرة هي الأكثر تأثراً بسبب إحداثها لما يسمى بصدمة العرض **Supply Shock**، كما أثرت الارتفاعات في أسعار البترول سلباً على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: معدل التضخم، وميزان المدفوعات، وحالة عدم التأكد، وتخفيض مستوى الاستقرار الاقتصادي (**Mork , 1989**).

ورغم إجماع عدد من وجهات النظر على الآثار السلبية التي يتركها الارتفاع في أسعار البترول على الاقتصاديات المختلفة، إلا أن نظرة حديثة متفائلة ركزت على الدور الإيجابي الذي يتركه الارتفاع في مستوى الأسعار (**Gately & Huntington, 2001**) خاصة في مجال تقليل الاستهلاك من البترول، وتأثير الأخير وارتباطه بالتغيرات المناخية والتأثيرات البيئية، ومن الناحية الاقتصادية فإن ارتفاع التكلفة الحقيقية لاستهلاك البترول؛ سوف تكون عامل مساعد لترشيد الاستهلاك وتخصيصه وتحسين استخدامه بشكل أكثر كفاءة.

إن الطلب على مصادر الطاقة المختلفة – من ضمنها النفط - في حالة الدول المصدرة للبترول، يعتبر أكثر مرونة عند تغير السعر، ولكن لغاية الآن لم يتم الاتفاق على الآثار المحددة التي يسببها التغير السعري في حالة الدول غير المصدرة للبترول، وأن هذه الآثار تختلف وتتفاوت في حدتها وفقاً لعوامل كثيرة تتفاوت بين اقتصاد و آخر.

فهناك من يرى من أصحاب هذا الاتجاه؛ أن انخفاض مرونة الطلب السعرية للبترول الخام في حالة الدول غير النفطية (التغير السعري يؤدي إلى تغير أقل في الكمية المطلوبة)، سوف يكون له تأثير واضح على كيفية تصميم السياسات الحكومية المتعلقة بحماية المستهلك النهائي، رغم أنها قد تفشل في تجنيب المستهلك النهائي هذه الارتفاعات السعرية (**Gately and Huntington, 2001 and Dargay,2001**)، (**Gately, and Huntington, 2007**). واعتماداً على وجهة النظر الأخيرة، فإن النظرية الاقتصادية تبين أن الارتفاع في أسعار البترول يعتبر سبب كافي لتخفيض الكمية المطلوبة منه، وذلك بافتراض أن النفط هو سلعة عادية **Normal Goods** (السلعة التي يزداد عليها الطلب بزيادة مستوى الدخل).

ولقد حاول الباحثون تحديد ردة فعل مختلف الاقتصاديات حيال زيادة أسعار البترول، وهناك من يبين أن مستوى كفاءة الاستخدام وحسن تخصيص البترول سوف يزداد في هذه الدول؛ وهناك من يرى من الناحية

الاقتصادية استمرار هذه الدول في عملية الإنتاج ولكن باستخدام كميات أقل من السابق (ترشيد الاستهلاك)، وعليه يمكن اعتبار أن التوجه الأول هو البديل الأكثر كفاءة بدلاً من تخفيض الكمية المطلوبة من البترول، والذي قد يكون عاملاً يؤثر سلباً على معدل الأداء والنمو الاقتصاديين (Gately & Huntington, 2001) و (Dargay, Gately, & Huntington, 2007).

وبهدف توقع النتائج التي يرتبها ارتفاع أسعار البترول؛ على الميول الاستهلاكية في دول أميركا اللاتينية، وجد أن الصادرات غير البترولية لتلك الدول لم تتأثر بارتفاع الأسعار، رغم اختلاف أو عدم ثبوت تلك النتيجة في حالة الدول المصدرة للبترول، وقد تركز هذا الأثر في أن التغيرات الموجبة في أسعار البترول سوف تؤثر باتجاه تقليل الطلب عليه، فيما وجد أخيراً في دول أميركا الجنوبية متوسطة الدخل (باستثناء الدول المصدرة للبترول) عدم وجود ارتباط بين السعر والكمية المطلوبة من البترول فيها وتؤكد الدراسة السابقة ظهور نوع من الكفاءة في استخدام البترول في الدول المصدرة له، بينما وجد أن الدول غير المصدرة للبترول، وكذلك الدول متوسطة الدخل لم تقم بتكييف معدلات استهلاكها البترولي؛ أي تخفيضه عند زيادة أسعار بيعه (Lopez & Alaimo, 2008).

وقد تكون النتيجة السابقة بمثابة حجة اقتصادية تدعم الفرضية التي ترى بأنه؛ ليس من الضروري أن كل ارتفاع في أسعار البترول، قد يرافقه بعض القرارات الحكومية التي تعكس هذا الارتفاع على المستهلك النهائي. ولكن يبدو أن هناك توافقاً أو اتفاقاً مهماً حول طريقة تأثير التغيرات السعرية على الكمية المطلوبة من مصادر الطاقة عموماً، ومن البترول خاصةً في الدول المصدرة له، فعلى سبيل المثال وجد أن ارتفاع أسعار البترول سيؤدي إلى تحقيق مستويات عالية من الكفاءة ومستويات أفضل من الاستخدام والتخصيص بين الأغراض والأهداف الاقتصادية المختلفة.

وفي مكان آخر، أجريت دراسة على عينة من الدول بلغت 108، شملت الدول : مرتفعة الدخل (المصدرة للبترول)، ومتوسطة الدخل، ومنخفضة الدخل. وفي حالة الدول مرتفعة الدخل وجد أن هناك علاقة سببية بين التغير في أسعار البترول وبين الكمية المطلوبة منه، رغم أن هذه النتائج كانت مختلفة في حالة الدول متوسطة ومنخفضة الدخل، حيث وجد فيها أن التغيرات السعرية في البترول لم تكن معنوية لدرجة التأثير على الكمية المطلوبة، وبشكل أكثر وضوح تبين بأن هناك آثاراً متناغمة أو متسقة ترافق الزيادة والانخفاض في السعر؛ وأكثر من ذلك تبين بأن الانخفاض السعري قد لا يترك أية آثار في الطلب على مصادر الطاقة (Lopez & Alaimo, 2008).

التكيف في استهلاك الطاقة :

تبين الدراسات التطبيقية أن الدول الأمريكية الجنوبية المصدرة للبترول؛ كانت تسمح بنقل (تمرير) **Pass Through** نسبة محدودة من التغير في سعر البترول الخام؛ على المشتقات النفطية النهائية خاصة البنزين، بينما كانت الدول المستوردة للنفط تقوم بعكس مستويات أعلى من الارتفاع في سعر البترول باتجاه المستهلك النهائي أو المشتقات النفطية النهائية.

ولحساب مقدار ما يمكن عكسه (نقله) من التغير في أسعار البترول الدولية، إلى المشتقات النفطية النهائية كالبنزين والديزل (المستهلك النهائي) لنحو (8) دول من قارة أميركا اللاتينية خلال الفترة **2004 – 2006**، وجد العديد من النتائج التي تختلف في تحديد مقدار المرونة السعرية، ولكنها أجمعت بالنهاية على ظهور الأثر السعري الدولي على المستهلك النهائي المحلي (المشتقات النهائية). فقد وجد أن فنزويلا، والأرجنتين، والمكسيك لم تقم بنقل (تمرير) أي من التغيرات السعرية الدولية في البترول على المستهلك المحلي فيها، ولكن وجد أن بوليفيا، وهندوراس تقوم بنقل (تمرير) ما نسبته (**60%**) من التغيرات السعرية في البترول الخام على البنزين لوحده، ونحو (**80%**) على الديزل. أما غواتيمالا، ونيكاراغوا، وتشيلي فهي تمرر أعلى نسبة من التغيرات السعرية تراوحت ما بين (**95%** - **115%**) على مادتي البنزين والديزل على التوالي (**Bacon & Kojima , 2006**).

وتنسجم النتائج السابقة إلى حدٍ بعيد مع ما توصلت إليه نتائج دراسة البنك الدولي (**World Bank , 2006**)، والتي بينت أن الأرجنتين، والمكسيك، والإكوادور، وفنزويلا لم تقم بنقل أيٍ من التغيرات السعرية للبترول الخام؛ على المشتقات النفطية النهائية منه، بالرغم من تلك النتائج قد اختلفت في البرازيل، وكولومبيا، والدومنيكان، والسلفادور، وغينيا؛ حيث وجد فيها أن التغير السعري في البترول الخام، قد تم عكسه بشكل كامل (بنسبة **100%**) إلى المشتقات النفطية النهائية.

ولتحديد أو تقدير نسبة التغير في أسعار البترول الخام الدولية والتي يجب عكسها على أسعار المشتقات النهائية، تم إيجاد صيغة تسمى بالأساس الضريبي **Tax Wedge** وهو الذي تعتمد عليه الدول في تحديد مقدار التغير في أسعار البترول الخام؛ التي يجب نقلها إلى المستهلك النهائي؛ وهو الذي يشير إلى أن الحكومات التي تستخدم هذا الأساس تعتمد على المستهلك النهائي لتقليل أثر الارتفاع في سعر البترول الخام عليها، وهي بموجب ذلك تقوم بتحميل أسعار المستهلك النهائية مجمل أو جزء من التغيرات السعرية في أسعار البترول الخام، وقد وجد أن هناك أساساً قوياً لتمرير تلك الفرضية في دول مثل : كوستاريكا، وغواتيمالا في الديزل، بينما وجد أن هناك أساساً ضعيفاً في

السلفادور، ونيكاراغوا على مادة البنزين، ولم يوجد له أي أثر في غواتيمالا، وهندوراس (Artana et al , 2007).

ويمكن الاستنتاج، أن الغاية من هذه الدراسات هو بيان التداخل بين بعض الدول التي تقوم بنقل التقلبات السعرية للبترول إلى المستهلك النهائي، وغالباً ما يكون ذلك في الدول المستوردة له، ولكن قد يحدث عكس ذلك في حالة الدول المصدرة للبترول حيث لا تقوم بنقل هذا العبء، وهو ما يعني عدم وجود ارتباط بين التغيرات في الأسعار المحلية والأسعار الدولية.

وفي الأردن، نجد أن قرار التسعير الشهري الذي أقرته الحكومة منذ مطلع عام 2008؛ لا يراعي الانخفاض أو الزيادة في الأسعار المحلية بنفس المستوى الذي تتغير فيه أسعار البترول العالمية، بل يمكن القول أن البترول أصبح من السلع التي تعتبر رافداً مهماً لخزينة الدولة، بسبب الفروق السعرية بين سعر البيع للمستهلك وسعر الشراء الذي تدفعه الحكومة، وهي تحاول من خلال كل سعر جديد تعظيم الاستفادة من هذه الفروق السعرية. فعلى سبيل المثال عندما بلغ سعر البترول عام 2008 بالمتوسط (131) دولار(منظمة الأوبك، 2008) كان سعر لتر البنزين 95 نحو 1.185 دولار (احتسبت من الباحث)، وعندما انخفض السعر الدولي في شهر أيار 2010 نحو (75) دولار (منظمة الأوبك، 2010)، وصل سعر اللتر الواحد منه إلى ما يقرب من دولار واحد (احتسبت من الباحث)، ومن شهر آذار 2011 لغاية الآن قامت الحكومة بتثبيت سعر المشتقات النفطية رغم بلوغه حاجز (120) دولار للبرميل.

لذلك يمكن القول، أن قرار تحرير المشتقات النفطية في الأردن ذو صبغة سياسية أكثر من كونه قرار اقتصادي، يكمن الهدف منه حُسن تخصيص الموارد الاقتصادية المحلية، أو حماية الاقتصاد الوطني من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، ولكن يعتبر القرار في صميمه محاولة لتخفيف العبء المالي الذي تتحمله الحكومة، وكذلك تعظيم الاستفادة من الفروق السعرية الناجمة عن تحرير الأسعار المحلية، والانسجام أيضاً مع قواعد الاقتصاد الحر التي تنتهجها الحكومة بشكل واضح، وبرغم ذلك يعتقد الباحث أن القرار ما هو إلا محصلة لمجموعة من السياسات الاقتصادية العشوائية والخاطئة التي اتخذتها الإدارات الاقتصادية الوطنية خلال السنوات الماضية، وحيث لم تأخذ بالاعتبار خصوصية الاقتصاد الأردني، وسياسات حماية المستهلك النهائي البسيطه، بل هدفت إلى دعم القطاعين الحكومي والخاص على حساب القطاع العائلي تحديداً.

المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الأردني :

يعاني الاقتصاد الأردني كغيره من الاقتصاديات النامية قلةً في الموارد الطبيعية والاقتصادية، فهو يعتمد على الاستيراد بنسبة تصل إلى 95% لسد احتياجاته من الطاقة (وزارة الطاقة والثروة المعدنية، 2008)، كما أنه يقوم باستيراد جزء ليس باليسير من احتياجاته الأخرى من المواد الخام والسلع الوسيطة والنهائية التي يحتاجها، فالسوق الأردني صغير يفتقر إلى الكثير من الموارد التي تجعله قادراً على تحمل الظروف والأزمات الاقتصادية التي تحدث في بيئته الخارجية.

إضافة لما سبق، فإن الاقتصاد الأردني قُدر له أن يكون مصمماً بطريقة قائمة على التنافس الحر وفقاً لآلية السوق الحر، وهو ما جعله مفتوحاً بدرجة كبيرة على الاقتصاد العالمي؛ بشكل جعله عرضة للتغيرات الدولية المستمرة في حالتي السلم والحرب، ورهناً للعلاقات الدولية والإقليمية المتغيرة، إضافة إلى المشكلات الاقتصادية التقليدية الأخرى التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، والتي أصبحت جزءاً من شكله العام، ومن تكوينه الاقتصادي كالبطالة، والمديونية، وعجز ميزان المدفوعات.

لكن رغم ما سبق، يجد المتتبع أن تلك المشاكل لم تكن مؤشراً لقياس قدرة الاقتصاد الأردني على التقدم و الاستمرار والنمو. فحتى في ظل وجودها استطاع الاقتصاد الأردني في السنوات القليلة الماضية، وقياساً لحجمه الاقتصادي تحقيق مؤشرات تنموية لافتة للنظر، بل يمكن القول أنه تقدم بذلك على بعض الدول المحيطة الأكبر حجماً والأكثر قدرة من الناحية الاقتصادية. وما يزيد الأمر سوءاً في الأردن هو أن معظم السياسات الاقتصادية التي تتخذها الحكومات المحلية؛ كانت تتم بمعزل عن الظروف المميزة للاقتصاد الأردني والتي ينفرد بها عن بقية اقتصاديات المنطقة، وهي التي انعكست لاحقاً في فشل تطبيق هذه السياسات وفي تحقيقها للأهداف المرجوة منها.

لذلك تبزر صياغة حديثة للمشكلة الاقتصادية في الأردن في أنها تنبع من مشكلة سياسية وعسكرية أصلاً، فالأردن حالها كبقية الدول العالمية الصغيرة في المنطقة لا تأثير لها على الخارطة السياسية العالمية. فمنذ الحرب العالمية الأولى وهذه الدول تابعة لسياسات القوى العظمى، وعملاتها المحلية ليست أكثر من عملات وطنية يتم تداولها في السوق المحلي، ولذلك فإن القرار الاقتصادي يكون مرهوناً بعوامل كثيرة أهمها الصراعات الدولية والإقليمية، كما أن هذه المشكلة تزداد سوءاً بتوسع المصالح الاقتصادية للدول العظمى.

قطاع الطاقة في الأردن :

يبلغ متوسط حجم الطاقة المستوردة نحو (97%) من مجملها في الأردن للعام 2008، وهي تتفاوت بشكل واضح بين القطاعات المختلفة تصل إلى (100%) في النفط الخام، و89.8% في الغاز الطبيعي، ونحو (88.3%) في الكهرباء من مجملها (وزارة الطاقة والثروة المعدنية، 2008).

وعليه، يدرك المتتبع لواقع قطاع الطاقة في الأردن حجم التحديات التي واجهته وما زالت تواجهه؛ وتبدو تلك التحديات أكثر وضوحاً خلال السنوات القادمة في ضوء تنامي الطلب على مصادر الطاقة المختلفة، وانحسار المساعدات الحيوية العراقية المجانية أو التفضيلية، وكان لهذا الواقع الدور الأبرز في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

يشكل التزود بالطاقة أبرز التحديات التي ستواجه الأردن خلال السنوات المقبلة؛ في ظل تنامي الطلب المحلي على مصادر الطاقة، وبنفس الوقت الافتقار إلى المصادر المحلية للطاقة التجارية، مما يزيد الاعتماد على الاستيراد من الخارج، ويبلغ نمو الطلب على الطاقة الأولية خلال الفترة 2008 – 2020 معدلات عالية تصل إلى حوالي 5.5% سنوياً، فيما يصل النمو السنوي في استهلاك الطاقة الكهربائية إلى 7.4% خلال الفترة نفسها (وزارة الطاقة والثروة المعدنية، 2008)، ويبين الشكل التالي التطور التاريخي لحجم الطاقة المستهلكة في الأردن خلال الفترة 1990 – 2010.

الشكل رقم 1 : الطاقة في الأردن

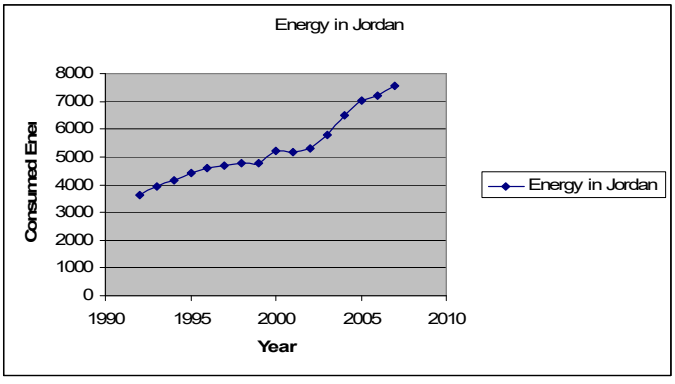

المصدر : وزارة الطاقة والثروة المعدنية، 2008 www.memr.gov.jo .

من ناحية أخرى، تبين البيانات أن كلفة الطاقة المستوردة بما فيها النفط الخام قد وصل مجموعها إلى (17.8) مليار دولار خلال الفترة 1996 – 2008، بلغت ذروتها بالأرقام المطلقة في عام 2008 حتى وصلت إلى نحو (3.6) مليار دولار، رغم أن هذا الارتفاع في القيمة النقدية لا يعكس التطور الكمي فيها بقدر ما يعكس الزيادة في مستوى الأسعار الدولية والتي وصلت ذروتها إلى حد غير مسبوق في هذا العام إلى (147) دولار لكل برميل، بينما نجد أن معدل نمو الفاتورة النفطية للمستوردات بين عامي 2003 و 2004؛ وصل إلى ذروته بمعدل (126%) كان بسبب الحرب على العراق وما رافقها من انحسار في المساعدات والمنح النفطية الكمية والسعرية منها، وزادت بموجبها القيمة النقدية المطلقة للمستوردات من الطاقة عموماً، ومن البترول الخام خاصةً.

ويبين الشكل رقم 2 توزيع الطلب على الطاقة المستهلكة في الأردن لعام 2008، ويتضح أن النفط حاز على أعلى نسبة من مجمل الطاقة المستهلكة بنسبة (92.3%) وهو ما يعني ارتفاع مستوى الأهمية النسبية لهذه السلعة في ميزان الطاقة المحلي، ولكونها كذلك فهذا يعني انخفاض مستوى مرونة الطلب السعرية بالنسبة لها، وبالتالي نظرياً فإن أي تغير نحو الارتفاع في السعر سيؤدي إلى انخفاض أقل في الكمية المطلوبة منه، وبالتالي سيؤثر ذلك بشكل كبير على المتغيرات الاقتصادية المحلية، ويبين الشكل ذاته أيضاً أن النسبة الباقية البالغة (7.3%) فقد توزعت بين المصادر الثلاثة الأخرى وهي : الطاقة المتجددة (2.7%)، والغاز (2.2%)، والكهرباء (2.85%).

الشكل رقم 2 : الطاقة المستهلكة في الأردن خلال عام 2008

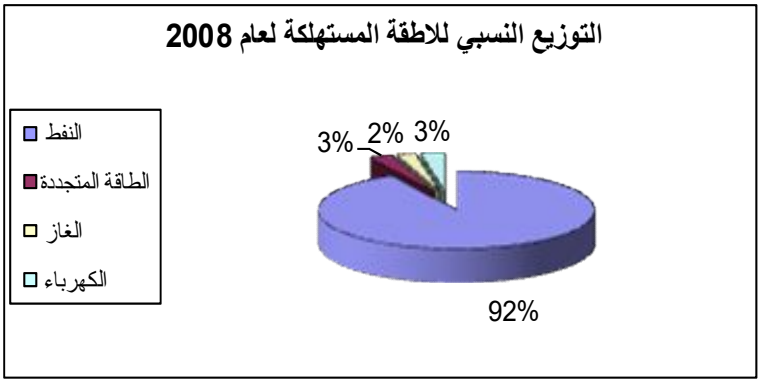

المصدر : وزارة الطاقة والثروة المعدنية، 2008 www.memr.gov.jo .

من جانب آخر، يبين الشكل رقم 3 التوزيع القطاعي لاستهلاك الطاقة في الأردن لعام 2008 أيضاً، ويتضح أن القطاع المنزلي قد استهلك في العام ذاته نحو (21.5%) من الطاقة في الأردن، فيما كانت حصة القطاع الصناعي نحو (23.3%)، مقارنة بنحو (37.5%) لقطاع النقل، فيما توزعت النسبة الباقية بين القطاعات الأخرى : ضخ المياه، و إنارة الشوارع، واستخدامات أخرى وكانت بنسبة (17.5%).

الشكل رقم 3 : استخدامات الطاقة في الأردن في عام 2008.

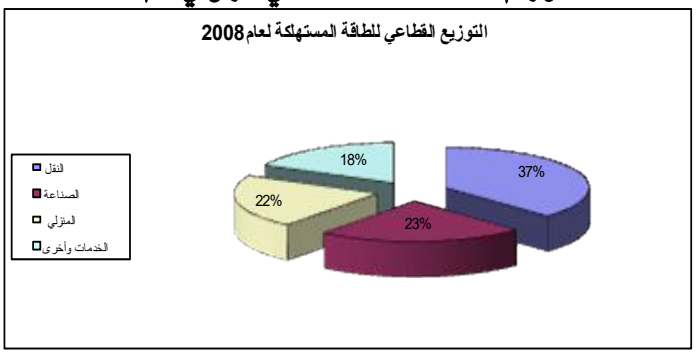

المصدر : وزارة الطاقة والثروة المعدنية، 2008 . www.memr.gov.jo

لقد قامت الحكومة الأردنية بمحاولة التكيف مع الارتفاع في أسعار البترول العالمية، وكان ذلك من خلال البحث عن المصادر المحلية البديلة التي من شأنها تقليل الاعتماد على الخارج، وتخفيف العبء عن الموازنة المحلية، ولقد كان في مقدمة المصادر البديلة ما يعرف بخام الصخر الزيتي الذي يعتبر من أفضل الأنواع على مستوى العالم، ومن المتوقع أن يصل إنتاج الطن منه إلى نحو 180 لتراً من الزيت، فيما تبين المعايير الدولية أن إنتاج 40 لتراً من الزيت يعتبر مُجدياً من الناحية الاقتصادية، حيث تقدر الاحتياطيات المتوفرة في الأردن بحوالي 40 مليار طن؛ تحتوي على ما يزيد على 4 مليار طن من البترول موزعة على 24 موقع في الأردن.

من جانب آخر تشير البيانات إلى نمو نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية بنسبة 23.3% خلال الفترة 2005 – 2008، وهو ما يعني المزيد من الاعتماد على الكهرباء كمصدر للطاقة مقابل التخلي النسبي عن المصادر الأخرى للطاقة (http://middle-east-online.com/economy/?id=56336)، وهذا يعني محاولة التقليل من الاستيراد وزيادة الاعتماد على الذات في مجال الطاقة، إضافة إلى ترشيد الاستهلاك وحسن تخصيصه. ويبين الشكل التالي تطور مصادر الطاقة المستهلكة خلال الفترة بين عامي 2015 و 2020 :

الشكل رقم 4 : تطور مصادر الطاقة بين عامي 2015، 2020.

٢٠١٥ ٢٠٢٠

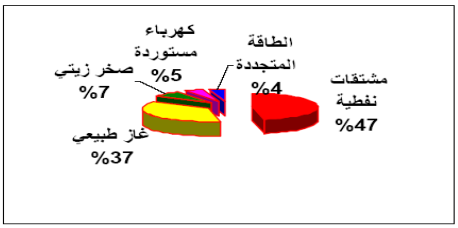

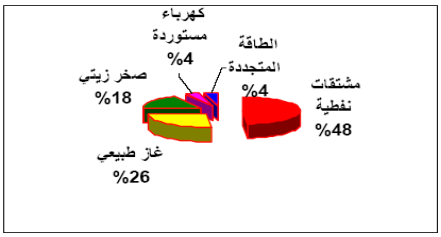

المصدر: وزارة الطاقة والثروة المعدنية، الاستراتيجية الشاملة المحدثة لقطاع الطاقة في الأردن للفترة 2007 - 2020، ص8.

النموذج القياسي :

تفترض المناقشات السابقة أن الدول المصدرة للبترول كانت تميل للتكيف مع الارتفاع في أسعار البترول خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، ولكن هذه القاعدة لا يمكن تعميمها على دول العالم الأخرى كدول أميركا الجنوبية، وخاصة الدول غير المصدرة للبترول. من هنا جاء هذا البحث لاختبار العلاقة السببية بين أسعار البترول و الطلب على البترول أو الطاقة، ولهذه الغاية سوف نستخدم الصيغة التالية:

1. $$\ln (E)_{it} = v_i + \alpha_1 t + \alpha_2 \ln (E)_{I,t-1} + \alpha_3 \ln (y)_{I,t-1} + \beta \ln P_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن :

E : استهلاك البترول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (مساهمة البترول في النمو الاقتصادي).

y : هو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن GDP بأسعار السوق الجارية (الدولار).

P : أسعار البترول العالمية دولار/ برميل.

v_i : الأثر الثابت (المقطع).

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

ويكمن الهدف الرئيسي من استخدام الصيغة السابقة في تقدير قيمة المعامل β، ولكن هناك بعض الشروط لتطبيق هذه الصيغة؛ حيث تفترض أنه إذا كانت $\beta < 0$ فإن التغير في أسعار البترول يعتبر مؤثراً على استهلاك البترول في الدولة، أما إذا كانت $\beta = 0$ فإن التغيرات السعرية للبترول لا تعتبر مؤثرة على استهلاك الطاقة.

إن النموذج السابق يعتبر مقيداً بشكل كبير من خلال الشروط التي وضعت لاختبار ذلك (Lopez & Alaimo, 2008)، وفي نفس الإطار حاولت مجموعة من الدراسات الربط بين أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية (النشاط الاقتصادي)، وقد اعتبرت بأن هذه العلاقة متناسقة Asymmetric ومتناغمة؛ وبالتالي تكون النتيجة في أن هناك أثر اقتصادي واضح للارتفاع السعري للبترول على معدل النشاط الاقتصادي، بينما يكون تأثيره مختلف في حالة الانخفاض.

لذلك يكمن الغرض الأساسي من تقدير معلمات الصيغة السابقة معرفة ما إذا كانت الأسعار المرتفعة للطاقة ستدفع باتجاه التحسن في مستوى كفاءة الاستخدام، وهو ما يعني الحاجة إلى الاستثمار في أدوات معينة قد تستخدم الطاقة بشكل أكثر كفاءة و / أو من خلال صيانة المعدات والأدوات الرأسمالية القائمة، أما الانخفاض في أسعار البترول فيمكن أن يقود إلى استخدام مكثف لرأس المال، وترى النظرية أن اختبار تلك الاحتمالية يكون من خلال الصيغة الآتية :

$$\Delta \ln P^{+} = \begin{cases} \Delta \ln P \text{ if } \Delta \ln P > 0 \\ 0 \text{ if and only If } \Delta \ln P \le 0 \end{cases} \qquad \Delta \ln P^{-} = \begin{cases} \Delta \ln P \text{ if } \Delta \ln P < 0 \\ 0 \text{ if and only If } \Delta \ln P \ge 0 \end{cases}$$

وبإعادة كتابة الصيغة رقم (1) وباستخدام شرط الاحتمال السابق فإننا نحصل على ما يلي :

2. $\ln(E)_{it} = v_i + \acute{\alpha}1t + \acute{\alpha}2 \ln (E)_{I,t-1} + \acute{\alpha}3 \ln (y)_{I,t-1} + \beta 1 \ln P^{+}_{i,t-1} + \beta 2 \ln P^{-}_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$

وتشترط الصيغة رقم 2 أن $\beta_1 < 0$ و $\beta_2 < 0$، وهذا الشرط يدفع باتجاه المزيد من المرونة في المعادلة كما بينها جاتلي وهغنتون (Gately & Huntington, 2002 & 2007)، وهما الذين افترضوا أن تلك الصيغة تقوم على التناغم والانسجام، وأن اتجاه العلاقة العكسية مع السعر يكون غير تام. لذلك فهم يروا احتمالية مفادها أن جميع الزيادات التي تحدث في السعر مختلفة (ليست نفسها) وبالتالي فإنها لا تولد نفس الأثر على الكمية المطلوبة من البترول، كما يتوسع النموذج في توضيح أن الزيادة المفاجئة أو الطارئة في السعر، لا تمتلك نفس الأثر الذي تحدثه الزيادة السعرية التي تقع ضمن المدى أو الوضع الطبيعي لها.

ولتوضيح الفكرة السابقة، وبشكل أكثر دقة فإن جاتلي وهنغنتون (Gately & Huntington, 2002) صنفوا المستويات السعرية إلى عدة أنواع نوجزها في الصيغة التالية:

3. $\ln P = \ln P0 + \ln p\,Max + \ln P\,Cut + \ln P\,Rec$

حيث أن P_0 : السعر في بداية السنة ، p_{Max} : الزيادة التراكمية القصوى، P_{Cut} : الانخفاض التراكمي في السعر ، P_{Rec} : الزيادة التراكمية غير العادية القصوى.

إن جميع القيم سنوية وباستخدام اللوغاريتم الطبيعي.

الشكل رقم 5 : تطور أسعار البترول خلال الفترة 1970 – 2008.

Figure 1: Oil prices, evolution 1970-2008*

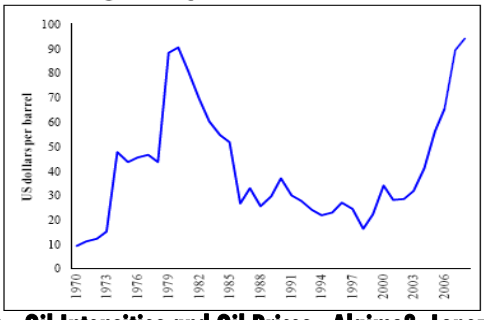

Source : Oil Intensities and Oil Prices , Alaimo& Lopez , 2008.

الشكل رقم 6 : المتوسط السنوي لأسعار البترول للفترة 1990 - 2010 .

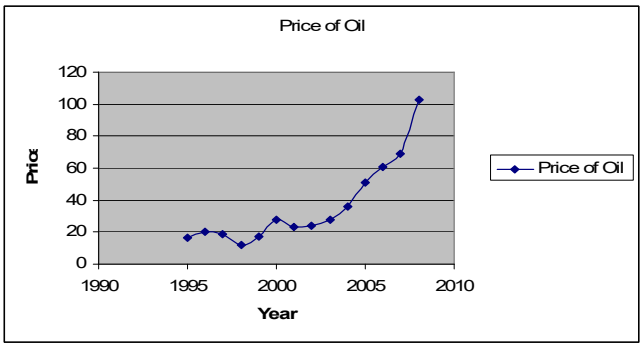

Source : www.opec.org , 2008 ***(Web Site).***

الشكل رقم 7 : تفكيك أسعار البترول

Figure 3. Decomposition of oil price

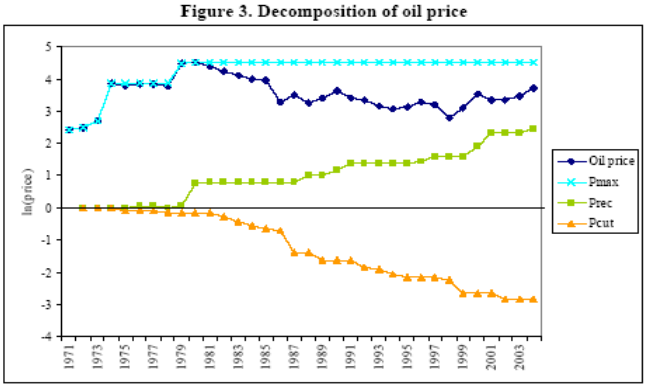

Source : Oil Intensities and Oil Prices , Alaimo& Lopez , 2008 , P.21.

وتبين الأشكال السابقة التحليل التاريخي لأسعار البترول الدولية خلال الفترة 1970 – 2008، ويبين الشكل رقم (7) مستويات الأسعار التي بينتها الصيغة رقم (3)؛ ومنها يمكن تقسيم فترة التحليل السابقة إلى ثلاثة فترات فرعية : الأولى تمثل فترة السبعينات، وهي تبين أن قيمة P Max و P كانت تسير معاً بشكل واضح خلال الفترة، كما نجد منها أن سعر البترول كان دائماً في حده الأقصى. أما الفترة الثانية فكانت خلال الثمانينات وأول التسعينات وبينت أن التغيرات في سعر البترول P كانت تحدث بسبب الانخفاض التراكمي في السعر، أما الفترة الثالثة فتحددت في العشر سنوات الماضية وهي التي بينت أن هناك زيادة تراكمية فرعية في السعر كانت تسيطر على الاتجاه

العـــام للأســـعار، ورغـــم ذلـــك زادت الأســـعار لكـــن دون أن تصـــل إلى حـــدها الأقصـــى (Alaimo& Lopez , 2008).

وبالعودة إلى الصيغة رقم 3، يمكن تعويض سعر البترول في الصيغة رقم 1، ينتج لدينا صيغة غير مقيدة تتسم بالمرونة ومنها يمكن قياس التغيرات في كفاءة استخدام البترول :

4. $\ln (E)_{it} = v_i + \acute{\alpha}1t + \acute{\alpha}2 \ln (E)_{I,t-1} + \acute{\alpha}3 \ln (y)_{I,t-1} + \beta 1 \ln P\ Max_{,t-1} + \beta 2 \ln P\ Cut_{, t-1} + \beta 3 \ln P\ rec_{, t-1} + \varepsilon_{i,t}$

تبين المعادلة رقم 4 أن الشرط أصبح الآن يحتوي ثلاثة معاملات هي : $\beta_1 < 0$ و $\beta_2 < 0$ و $\beta_3 < 0$. ونجد من تلك المعاملات أن الزيادات السعرية سوف تولد آثار مختلفة على الكمية المطلوبة . تبين المعادلة أن التباطؤ الزمني للزيادة السعرية أو القيمة القصوى لها تختلف عن الزيادة السعرية التي قد تكون أكثر أو أقل من الانحرافات الطبيعية التي تحدث في زمنية معينة؛ وقد وجد في دراسة جاتلي وهنغنتون (Gately & Huntington, 2002) أن $\beta_1 > \beta_2 > \beta_3$.

من ناحية أخرى، سنقوم في هذه الدراسة بتحديد الدرجة التي تنتقل (تمرر) بها التغيرات السعرية في البترول الخام إلى المستهلك النهائي (المشتقات النفطية)، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

5. $\ln (PG)_{it} = v_i + \acute{\alpha}2 \ln (PG)_{I,t-1} + \acute{\alpha}3 \ln (PO)_{I,t} + \beta\ \ln (PO)_{I,t-1} + \varepsilon_{i,t}$

حيث أن :

PG : هو المتغير محل الاهتمام (السعر الإضافي على المستهلك النهائي حسب المادة المشتقة بموجب نشرة أسعار البترول الشهرية الصادرة عن وزارة الطاقة والثروة المعدنية في الأردن).

PO : سعر برميل البترول الخام الدولي بالدولار.

v_i : الأثر الثابت (المقطع).

$\varepsilon_{i,t}$: المتغير العشوائي.

وسوف نستخدم لتقدير هذا النموذج البيانات الشهرية المتاحة خلال الفترة من كانون الثاني 2008 إلى أيار 2010 (29 شهر).

النتائج والمناقشة :

اعتماداً على الجدول السابق يمكن تقدير الصيغة رقم 1 كما يلي :

$$\ln (E)_{it} = 10.549 + 0.252\ t + 0.255 \ln (E)_{I,t-1} - 1.103 \ln (y)_{I,t-1} - 0.337 \ln P_{i,t-1}$$
(1.263) (3.102) (2.53) (-1.072) (-2.538)

الجدول رقم 1 : معاملات النموذج Coefficients(a) في الصيغة رقم 1.

Sig.	t	Std. Error	B		Model
0.253	1.263	8.352	10.549	(Constant)	
0.015	2.530	.481	.255	E2	
0.325	-1.072	1.029	-1.103	Y2	
0.010	-2.538	.626	-.337	P2	
0.021	3.102	.081	.252	T1	

F	D-W	Std. Error	Adjusted R Square	R Square	R
18.388 (0.002)	1.506	0.1800	0.874	0.925	0.962

a Dependent Variable: EE

- وجد أن البيانات لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي **Auto Correlation** وهو ما يستدل عليه من قيمة اختبار **Durbin Watson (1.506)** وهي التي تبين أن حالة الارتباط الذاتي غير محددة في النموذج وفقاً لقاعدة اتخاذ القرار. إن تحليل التباين من خلال **F** المحسوبة **(18.388)** ومقارنتها بالقيمة **(3.36)**، يفيد بأن هناك درجة مقبولة لتوفيق النموذج المستخدم في الدراسة **Fitness of Model**.
- يبين خط الاتجاه العام وفقاً لنتائج تقدير الصيغة السابقة من خلال معامل الزمن **t**؛ أن استهلاك البترول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ينمو سنوياً بمعدل ثابت يصل إلى **25.2%**، وهذه النسبة مرتفعة جداً وهي تعكس إلى حد كبير أو تتوافق مع مستلزمات واحتياجات التطور والنمو الاقتصادي الذي يشهده الأردن، كما يعكس من ناحية كما يعكس من ناحية أخرى ارتفاع القيم النقدية لأسعار البترول الدولية، ويخلص الباحث إلى أنه كلما زاد الناتج المحلي بنسبة أكبر من الاستهلاك قلت هذه النسبة والعكس صحيح.

- يبين معامل الإنتاجية في السنة السابقة (E)t-1 (استهلاك البترول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)؛ أن هناك علاقة إيجابية قوية وذات معنوية إحصائية عالية بمستوى دلالة 5%، وذلك بين حصة (إنتاجية) البترول من النمو الاقتصادي في السنة السابقة، وبين معدل الإنتاجية في السنة الحالية ويفسر الباحث تلك النتيجة؛ أن زيادة الفاتورة النفطية وكلف الاستيراد التي يتحملها الاقتصاد رغم أنها تمثل حالة استنزاف للموارد الاقتصادية من جهة، ولكنها تعتبر من الجانب الآخر عاملاً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي؛ ولاستمرار عجلة التنمية الاقتصادية، فالبترول عصب الاقتصاد ولا يمكن أن يستمر دونه.
- من خلال تأثير قيمة β (معامل السعر) على استهلاك البترول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (إنتاجية البترول من الناتج القومي)، تبين أن قيمة β أقل من صفر($\beta < 0$)، وهو ما يعني تحقق شرط النموذج الأصلي (الصيغة رقم 1 في الصفحة 13)؛ فسعر البترول يعتبر عامل مؤثر على المتغير التابع الذي يمثل إنتاجية البترول من النمو الاقتصادي وبمعنوية إحصائية وفقاً لاختبار t عند مستوى الدلالة 5%.
- تفيد النتيجة السابقة أن انخفاض أسعار البترول في السنة السابقة سوف يدفع باتجاه زيادة الكمية المستهلكة من البترول في السنة التالية وبالتالي تعزيز معدل النمو الاقتصادي بمقدار 33.7% . فمن الناحية الاقتصادية يعني أن معدل النمو الاقتصادي القائم على استهلاك البترول يبنى على التغيرات التي تسجلها أسعار البترول في الفترة الزمنية السابقة. وترى القاعدة العامة أن زيادة أسعار البترول يدفع باتجاه تقليل معدل الاستهلاك وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي أو الاستمرار في الإنتاج عند مستويات أقل من السابق، وهذا لا يعني بالتالي إنتاج الحجم الأمثل في الاقتصاد، أو وجود كفاءة أو في استخدام البترول وهذا مطابق لما توصلت إليه دراسة دارجي وجاتلي وهنغنتون (Dargay, Gately, and Huntington, 2007) والعكس صحيح.
- تبين أن معظم المتغيرات التي تضمنها النموذج باستثناء الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة، تعتبر جميعها مؤثرة على إنتاجية (مساهمة) البترول في النمو الاقتصادي في الأردن (استهلاك البترول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) وهذه النتيجة تم التوصل إليها من خلال قيمة اختبار t أو باستخدام مستوى الدلالة لها .Siq ومقارنته بمستوى الدلالة المعطى للاختبار عند 5%.
- تبين النتائج أيضاً أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ما نسبته 87.5% من التغيرات التي تحصل في مساهمة البترول في النمو الاقتصادي (استهلاك البترول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، ووجد أن هناك علاقة ارتباط قوية بين تلك المتغيرات تصل إلى (96%).

نتائج تقدير الصيغة المعدلة رقم 4 :

تبين نتائج تقدير الصيغة المعدلة رقم 4 بعد تعويض أنواع الأسعار في الصيغة رقم 3 (P_{Max} : الزيادة التراكمية القصوى، P_{Cut} : الانخفاض التراكمي في السعر، P_{Rec}: الزيادة التراكمية غير العادية القصوى) مكان سعر البترول P في الصيغة رقم 1، والهدف من ذلك هو إعطاء صورة واضحة عن مصادر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ما يلي :

$$\ln (E)_{it} = -807.6 + 0.414\, t + 0.762 \ln (E)_{I,t-1} - 2.048 \ln (y)_{I,t-1}$$
$$-0.74 \ln P_{Max,t-1} - 0.387 \ln P_{Cut,t-1} + 0.00 \ln P_{Rec,t-1}$$

- **وجد أن الاتجاه العام لحصة البترول من النمو الاقتصادي في الأردن يتزايد بمعدل 41.4% سنوياً، وهو يعزى إلى أحد سببين الأول: زيادة القيمة النقدية للكمية المستهلكة من البترول الخام، والثاني زيادة حجم الطلب الفعلي على استهلاك البترول الخام.**

- **وجد أن pMax الذي يعبر عن الزيادة التراكمية القصوى في أسعار البترول،هو السعر الوحيد الذي اعتبر مؤثراً على حصة البترول من النمو الاقتصادي في الأردن، فكلما زادت القيمة التراكمية القصوى فإنها تؤثر سلباً على مساهمة (إنتاجية) البترول في النمو الاقتصادي، وتكون المحصلة الانخفاض في استهلاك البترول بنسبة أكبر من الانخفاض في الناتج القومي، وقد كانت قيمة معامل التغير أقل من صفر ($\beta < 0$) أي ما يعني أن هذا السعر ذو أثر معنوي على المتغير التابع في النموذج، وربما يبرز هذا الأثر على الدول المستوردة للبترول بشكل أكثر من الدول المصدرة له، وهذه النتيجة تتوافق مع المنطق الاقتصادي ومع نتائج الكثير من الدراسات التي بحثت في هذا المكان.**

- **فيما لم يثبت وفقاً للنتائج أي أثر معنوي للسعر (P Cut) الذي يعبر عن الانخفاض التراكمي في السعر، كما أن التحليل قام بحذف أثر السعر (Prec) والتي تعبر عن الزيادة التراكمية غير العادية القصوى، ولم يتمكن من حساب أثره على حصة البترول من النمو الاقتصادي.**

الجدول رقم 2 : معاملات النموذج Coefficients للصيغة رقم 4.

	B	S. E	t	Sig.
(Constant)	-807.605	256.991	-3.143	0.035
T	.414	.133	3.120	0.036
E2	.762	.370	2.060	0.108
Y2	-2.048	.916	-2.237	0.089
PMAX2	-.740	.211	-3.501	0.025
PCUT2	-.387	.393	-.985	0.380

R	R Square	Adjusted R Square	Std. E	D-W	F
0.989	0.979	0.952	9.691E-02	2.351	36.952 (0.002)

- يبين الجدول رقم 2 أن المتغيرات في الصيغة المعدلة تفسر نحو 99.7% من التباين في حصة البترول المستهلكة في النمو الاقتصادي، كما أن النموذج المستخدم ملائم من الناحية الإحصائية لمتغيرات الدراسة بمقارنة مستوى الدلالة 0.2% مقارنة بمستوى الدلالة الاختبار ككل 5% (يمكن استخدام قيم اختبار F الجدولية والمحسوبة لنفس الغاية).
- وجد أن نتائج المقدرات تحقق شرط النموذج وهو : $0 < \beta_1$ و $0 < \beta_2$ و $0 < \beta_3$ ، حيث وجد أن جميع معاملات التغير السعري أقل من صفر، ولكن كما بينا فإن P Rec و PCut ليست ذات معنوية إحصائية تمكنها من التأثير على إنتاجية (مساهمة) البترول من النمو الاقتصادي في الأردن.

1. نتائج تقدير الصيغة رقم 5 لمادة البنزين أوكتان 90 :

$$\ln (P_{Octane90})_{it} = -2.034 + 0.442 \ln (P_{Octane90})_{I,t-1} + 0.268 \ln (PO)_{I,t} + 0.00282 \ln (PO)_{I,t-1}$$

2. نتائج تقدير الصيغة رقم 5 لمادة البنزين أوكتان 95 :

$$\ln (P_{Octane95})_{it} = -1.275 + 0.64 \ln (P_{Octane95})_{I,t-1} + 0.356 \ln (PO)_{I,t} - 0.0799 \ln (PO)_{I,t-1}$$

3. نتائج تقدير الصيغة رقم 5 لمادة الديزل (الكاز) :

$$\ln (P_{ker})_{it} = -2.674 + 0.3 \ln (P_{Ker})_{I,t-1} + 0.01341 \ln (PO)_{I,t} + 0.545 \ln (PO)_{I,t-1}$$

الجدول رقم 3 : معاملات الصيغة رقم 5

المادة	الثابت الأثر	المتغير الأول P(G)t-1	المتغير الثاني P(0)	المتغير الثالث P(0)t-1	مؤشرات إحصائية	F
البنزين 90	-2.034 *(-5.02) **(0.00)	0.442 * (2.083) ** (0.048)	0.268 * (2.495) ** (0.02)	0.00282 * (1.209) ** (0.238)	R^{-2}=0.938 D-W =1.628	138.103 (0.00)
البنزين 95	-1.275 *(-3.892) **(0.001)	0.64 * (5.635) **(0.00)	0.356 * (3.924) ** (0.001)	-0.0799 * (-0.588) ** (0.562)	R^{-2}=0.949 D-W =1.92	166.811 (0.00)
الكاز أو السولار	-2.674 *(-8.875) **(0.00)	0.3 * (3.382) **(0.002)	0.01341 * (0.111) ** (0.912)	0.545 * (3.528) ** (0.002)	R^{-2}=0.938 D-W =1.361	136.81 (0.00)

* قيمة اختبارت الجدولية. ** قيمة الدلالة للمتغير. مستوى الدلالة للاختبار ككل 5%.

تبين نتائج التقدير في الصيغة السابقة ما يلي :

- يزداد سعر مادة البنزين ذي الفئة (أوكتان 90) بمعدل **0.268** دولار في كل مرة يزداد بها أسعار البترول العالمية في الشهر الحالي بمعدل دولار وبمعنوية إحصائية مرتفعة وهذا من ناحية، ومن ناحية أخرى حسب التصريحات الحكومية فإن قرار التسعير الحكومي الشهري يعتمد على متوسط سعر البترول المسجل في الشهر السابق (**t-1**) ، ولكن وفقاً لنتائج التحليل في هذه الدراسة فقد تبين بأن هذا السعر غير مؤثر على أسعار المشتقات النفطية، وهو الذي لم يسجل أية معنوية إحصائية يمكن قبولها وذلك بمقارنة مستوى الدلالة له (**0.238**) مع مستوى

الدلالة للاختبار ككل (0.05)، وإنما وجد أن سعر هذه المادة في الشهر الحالي يعتمد بشكل واضح على سعرها في الشهر السابق حيث تزداد بالمتوسط بمعدل 0.442 دولار. **النتيجة أن الحكومة الأردنية تقوم بتمرير ما نسبته 26.8 %من التغيرات التي تحدث في سعر البترول العالمي على المستهلك النهائي لمادة البنزين 90 لوحدها.**

- أما سعر مادة البنزين 95 في الشهر الحالي فقد وجد أنه يتأثر بمتغيرين فقط هما : العلاقة الموجبة مع سعر البنزين 95 المسجل في الشهر السابق 1-t؛ و متغير سعر البترول العالمي الذي يسجل في الشهر الحالي، ومن خلاله تقوم الحكومة بتمرير (Pass – Through) ما نسبته 35.6% على السعر المفروض على المستهلك النهائي لهذه المادة النفطية؛ وهي أكثر مما يمرر على البنزين 90 لأن الأخير يعتبر أقل مرونة بالنسبة للطبقات المتوسطة والفقيرة، فيما لم تؤثر أسعار البترول العالمية المسجلة في الشهر السابق أي تأثير معنوي على هذه المادة. **النتيجة أن الحكومة الأردنية تقوم بتمرير ما نسبته 35.6% من التغيرات التي تحدث في سعر البترول العالمي على المستهلك النهائي لمادة البنزين 95.**

- يتأثر سعر مادة الكاز (السولار) بنحو 54.5% من سعر البترول المسجل في الشهر السابق، كما يتأثر سعره أيضاً بسعر نفس المادة المسجل لها في الشهر السابق وهي تتأثر به بنسبة تصل إلى 30%، بينما يبين التحليل أن أسعار البترول الحالية لم تكن معنوية من الناحية الإحصائية في التأثير على الكاز (السولار) في الشهر الحالي رغم وجود العلاقة الموجبة بينهما، وربما يفسر ذلك على أن الحكومة كانت تراعي الظروف المناخية خاصة في فصل الشتاء عند تسعير هذه المادة؛ وذلك بسبب حاجة الكثير من الناس لها لأغراض التدفئة. **النتيجة أن الحكومة تقوم بتمرير ما نسبته 54.5% من التغيرات التي تحصل في سعر البترول على المستهلك النهائي لمادتي الكاز أو السولار (سعرها موحد).**

مناقشة النتائج :

- تبين النتائج عموماً أن المشتقات النفطية : البنزين 95، البنزين 90 تتأثر بشكل واضح بسعر البترول العالمي المسجل في الشهر الحالي، فيما يتأثر الكاز (السولار) بالسعر العالمي للبترول المسجل في الشهر السابق للتسعيرة.

- وجد أن مجموع ما يمرر على المشتقات النفطية الأربعة بنزين 90، بنزين 95، الكاز، السولار عند ارتفاع سعر البترول العالمي بمقدار دولار واحد؛ نحو 171.4%.

- يبين معامل الإنتاجية في السنة السابقة E_{t-1} (استهلاك البترول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)؛ أن هناك علاقة إيجابية قوية وذات معنوية إحصائية عالية بمستوى 5%، وذلك بين حصة (إنتاجية) البترول من النمو الاقتصادي في السنة السابقة، وبين معدل الإنتاجية في السنة الحالية.

- وجد أن p_{Max} الذي يعبر عن الزيادة التراكمية القصوى في أسعار البترول هو السعر الوحيد الذي اعتبر مؤثراً على حصة البترول من النمو الاقتصادي في الأردن.

- وجد أن الاتجاه العام لحصة البترول من النمو الاقتصادي في الأردن يتزايد بمعدل 41.4% سنوياً، وهو يعزى إلى أحد سببين الأول : زيادة القيمة النقدية للكمية المستهلكة من البترول الخام، والثاني زيادة حجم الطلب الفعلي على استهلاك البترول الخام.

- وجد أن الحكومة الأردنية تقوم بتمرير ما نسبته 26.8% من التغيرات التي تحدث في سعر البترول العالمي على المستهلك النهائي لمادة البنزين 90 لوحدها ، مقارنة بنحو ما نسبته 35.6% من التغيرات التي تحدث في سعر البترول العالمي تمرر إلى المستهلك النهائي لمادة البنزين 95.

- وجد أن الحكومة تقوم بتمرير ما نسبته 54.5% من التغيرات التي تحصل في سعر البترول على المستهلك النهائي لمادتي الكاز أو السولار (سعرها موحد).

التوصيات :

- إعادة النظر بالطريقة الحالية التي تسعر بها المشتقات النفطية في الأردن؛ فقد يكون التسعير القطاعي أكثر فعالية أو جدوى من الطريقة المتبعة حالياً. فلا يجوز أن يتم فرض السعر نفسه على المستهلك النهائي في القطاع العائلي أو القطاع الصناعي أو الحكومة، ويجب مراعاة الكمية المستهلكة من قبل كل قطاع والقوة الشرائية له، والغرض من الشراء..الخ.

- التركيز على جعل قطاع النفط في الأردن قائماً على قوى السوق والمنافسة التامة، ويتم ذلك من خلال فتح المجال أمام الاستثمارات المحلية الموجهة لاستيراد النفط وعدم حصر تلك المهمة بالقطاع الحكومي.

- قيام الحكومة الأردنية باستخدام الأدوات المالية الحديثة كالمشتقات باستخدام العقود الآجلة Forwards والمستقبليات Futures لشراء عقود النفط، والهدف من ذلك هو المساهمة في تخفيف حدة التقلبات والمخاطر في أسعار النفط العالمية على الاقتصاد المحلي.

- من الضروري أن تعكس الحكومة عند تسعير المشتقات النفطية؛ ما تحصل عليه من كميات نفطية مجانية أو بأسعار تفضيلية، وذلك بهدف التخفيف من حدة الارتفاع المستمر في أسعار النفط على الاقتصاد المحلي. وهنا نشير إلى المزايا السعرية التي تحصل عليها الحكومة الأردنية من شراء النفط العراقي بسعر يقل بنحو 18 دولار عن السعر العالمي (اتفاقية موقعة بين البلدين في عام 2008).

- قيام جمعية حماية المستهلك بالعمل على إصدار نشرة تأشيرية لأسعار النفط مثل بقية السلع التي تباع في السوق المحلي.

- من المعروف أن سعر البترول في الأردن مرن في الارتفاع للأعلى ولكنه غير مرن للانخفاض نحو الأسفل، وعليه يجب مراعاة هذه النقطة عند تسعير المشتقات النفطية كل شهر والأخذ بانخفاض السعر العالمي كالارتفاع تماماً.

المراجع الأجنبية :

- **Alaimo**.V & Lopez.H (June 2008) , Oil Intensities and Oil Prices: Evidence for Latin America , The World Bank , Latin America and the Caribbean Region Office of the Chief Economist , Working Papers 4640.
- Artana, D., M. Catena, and F. Navajas (2007). "El Shock de los Precios del Petróleo en América Central: Implicancias Fiscales y Energéticas," mimeo, FIEL, Buenos Aires.
- Bacon, R., and M. Kojima (2006). Coping with Higher Oil Prices. Energy Sector Management Assistance Program, Report No. 323/06, The World Bank, Washington, DC.
- Dargay, J.M., D. Gately, and H. G. Huntington (2007). "Price and Income Responsiveness of World Oil Demand, by Product," mimeo, New York Unibersity.
- Gately, D. and H.G. Huntington (2002). "The Asymmetric Effects of Changes in Price and Income on Energy and Oil Demand," The Energy Journal, 23(1): 19-55.
- Hamilton J. D. (1983). Oil and the Macroeconomy Since World War II. Journal of Political Economy, 91: 228–248.
- Heston, A. R. Summers, and B. Aten (2006) Penn World Table Version 6.2, Center for International Comparisons of Production, Income and Prices at the University of Pennsylvania.
- Huntington, H.G. (2005). "US Carbon Emissions, Technological Progress and Economic Growth Since 1870," Int. J. Global Energy Issues, 23(4): 292-306.
- Mork K. A. (1989). "Oil Shocks and the Macroeconomy When Prices Go Up and Down: an Extension of Hamilton's Results," Journal of Political Economy, 97(3): 740–744.
- Mork K. A., O. Olsen, and H.T. Mysen (1994). "Macroeconomic Responses to Oil Price Increases and Decreases in Seven OECD Countries," Energy Journal, 15(4): 19–35.
- World Bank (2006). "Assessing the Impact of Higher Oil Prices in Latin America". Joint Report prepared by the Latin America and the Caribbean Region, the Office of the Chief Economist and Economic Policy Sector. Washington D.C, April 2006.
- World Bank (2007), World Development Indicators, 2007

المراجع العربية :

- دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام، أعداد مختلفة، عمان.
- دائرة الإحصاءات العامة، المسح الاقتصادي، 1992 – 2007، عمان.
- العتوم، راضي وآخرون (2002)، التنبؤ بالأزمات الاقتصادية: حالة الأردن، بحث مقدم إلى المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، عمان.
- وزارة الطاقة والثروة المعدنية، بيانات منشورة على الموقع الإلكتروني، 2008، عمان.

المواقع الإلكترونية :

- http://middle-east-online.com/economy/?id=56336.
- www.OPEC.ORG (2008) , Published Data.
- www.alghad.jo.(Monday , 23. June, 2008).

الملاحق :

السنة	المحروقات بما فيها النفط الخام (مليون دولار)	معدل النمو %	GPD	النسبة من GDP
1994	408	- - -	6184.4	6.6
1995	457	12	6649.78	6.9
1996	513	12.3	6928.45	7.4
1997	528	2.8	7245.98	7.29
1998	345	(3.5)	7912.4	4.36
1999	437	26.7	8149.79	5.36
2000	703	60.9	8460.5	8.31
2001	683	(2.8)	8975.6	7.6
2002	762	11.6	9582.5	7.95
2003	933	22.4	10195.6	9.15
2004	1505	163.1	11411.4	13.19
2005	2325	54.5	12588.7	18.47
2006	2635	13.3	14638.36	18
2007	2846	8	17005.4	16.74
2008	3588	26.1	21249.64	16.88

الشهر	أسعار اللتر الواحد من البنزين 90 بالدولار	أسعار اللتر الواحد من البنزين 95 بالدولار	أسعار اللتر الواحد من الكاز (السولار) بالدولار	أسعار البترول الخام
كانون الثاني 2008	0.6065	0.90268	0.44428	88.35
شباط	0.811	0.93089	0.7828	90.64
آذار	0.8251	0.93794	0.8463	99.03
نيسان	0.8674	0.9873	0.8463	105.16
أيار	0.9097	1.04372	0.44667	119.39
حزيران	0.9943	1.1354	0.9943	128.33
تموز	1.03667	1.18476	1.086	131.22
آب	0.9873	1.12834	1.0296	112.4
أيلول	0.9309	1.0649	0.9732	96.15
تشرين الأول	0.81805	0.94851	0.9457	69.16
تشرين الثاني	0.76869	0.744	0.6699	49.76
كانون الأول	0.52186	0.60649	0.6065	38.6
كانون الثاني 2009	0.47249	0.57122	0.5	41.52
شباط	0.49365	0.57122	0.4372	41.35
آذار	0.49365	0.57122	04372	45.78
نيسان	0.52891	0.61354	0.4654	50.2
أيار	0.35966	0.62059	0.4725	56.98
حزيران	0.60649	0.70521	0.5289	68.36
تموز	0.62059	0.72637	0.5641	64.59
آب	0.64175	0.75454	0.5853	71.35
أيلول	0.64175	0.75454	0.5853	67.17
تشرين الأول	0.62764	0.62764	0.57828	72.67
تشرين الثاني	0.68406	0.68406	0.6276	76.29
كانون الأول	0.68406	0.68406	0.6276	74.01
كانون الثاني 2010	0.705219	0.70522	0.6417	76.01
شباط	0.69111	0.69111	0.6135	72.99
آذار	0.74048	0.74048	0.6558	77.21
نيسان	0.77574	0.77574	0.684	82.33
أيار	0.811	0.811	0.7123	74.82